مقرر دراسي

علم الاجتماع السياسي

تأليف

ا.د/ محمد محمود خضر

الأستاذ الدكتور ورئيس قسم علم الاجتماع

بكلية الآداب - جامعة جنوب الوادي

٢٠٢٤/ ٢٠٢٥

Dr. Mohammad Mahmoud Khedr Saied	elites.khedr@gmail.com	Head of the Sociology Department, Faculty of Arts, South Valley University

2024/ 2025

كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي

مقرر تدريسي للفرقة الثانية - الترم الأول

(٢١٤ اجت)

قسم علم الاجتماع

المحتويات

- الفصل الأول.
- الفصل الثاني.
- الفصل الثالث.
- الفصل الرابع.
- الفصل الخامس.

الفصل الأول

(علم الاجتماع السياسي)

التعريف والجذور

مقدمة:

يعود تاريخ دراسة العلاقة بين السياسة والمجتمع إلى العصور القديمة، حيث اهتم الفلاسفة اليونانيون مثل أفلاطون وأرسطو بهذه العلاقة، ومع ذلك، لم يظهر مصطلح "علم الاجتماع السياسي" بشكل واضح إلا في القرن التاسع عشر مع ظهور علم الاجتماع كعلم مستقل، وعلى الرغم من ذلك، لم يتبلور علم الاجتماع السياسي على الصعيد الأكاديمي والعلمي والمؤسساتي، إلا في منتصف القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، حيث بدأت مسيرته كعلم مستقل، وكانت دراساته وقضاياه تسير في عدة اتجاهات: أولًا، التركيز على التحولات واسعة النطاق، مثل الثورات، على حساب البحث في آليات العملية السياسية التقليدية، ثانيًا، كانت أبحاث علم الاجتماع السياسي ترصد السلوك السياسي لأعضاء المجتمع، ثالثًا، كان هناك اهتمام ملحوظ بعلم اجتماع النخب السياسية. ثم تطورت هذه الاتجاهات إلى نمطين: يتميز النمط الأول بمقاربات نظرية ميدانية للعمل الاجتماعي السياسي، والتي تسمح للمحلل بفحص التفاعل بين أشكال التنظيم التي تميز الفاعلين السياسيين (من ناحية)، ومن ثم الجمهور الأوسع (من ناحية أخرى)، أما النمط الثاني فيتميز بتفاعل علم الاجتماع السياسي مع العلوم المعرفية الأخرى، وهو ما سمح للباحثين ببناء نظرية أكثر معقولية ـوأكثر إنتاجيةـ

للفعل الاجتماعي السياسي. (John& Judd, 2020: 243). وقد انتقل الباحثون في علم الاجتماع السياسي بمفهومه الواسع إلى دراسة الهيمنة والقوة في العلاقات الاجتماعية، ولتشمل دراساتهم أيضًا: النقابات العمالية، وتحليل الأسرة، ووسائل الإعلام، والجامعات، وما إلى ذلك، وجاء هذا الانتقال تحت تأثير الاقتصاد الهامشي الذي حاول التمييز بين دراسة ما هو "سياسي" ودراسة ما هو "اجتماعي" و"اقتصادي"، بالإضافة إلى التقارب الأيديولوجي في الكتابات الحديثة "النظرية والتجريبية" في علم الاجتماع السياسي. (Alam, 2021: Vii–Viii). والأهم من ذلك، أن بحوث علم الاجتماع السياسي في وقتنا الراهن، قد اتسعت لتشمل السياسات التي تحدث في بيئات اجتماعية أخرى –مثل العمل، ومنظمات المجتمع المدني– بالإضافة إلى تطور الطرق المنهجية التي يتم بها تحديد السمات الاجتماعية مثل: الطبقة، الدين، العمر، العرق، الحالة الاجتماعية، وحتى النطاقات الجيوسياسية، فضلًا عن تبني مجموعة من الأدوات التحليلية التي تتضمن بعض المفاهيم مثل السلطة، والهويات وعدم المساواة، والانغلاق الاجتماعي، وأساليب العمل السياسي. (S. Clemens, 2024: 2–6). كما يمكن وصف البحوث المقدمة بأنها مجال متميز ومتداخل بين علم الاجتماع والعلوم السياسية، من خلال التركيز الكلي على المسائل المتعلقة بالدول القومية والمؤسسات السياسية وتطورها، فضلًا عن مصادر التغيير الاجتماعي والسياسي مثل الحركات الاجتماعية وغيرها من أنماط السياسة المثيرة للجدل. (Giugni& Grasso, 2023: XX). ومن خلال تحليل مجموعة من الدراسات والأبحاث المختارة بعناية في حقل علم الاجتماع السياسي تنوعت القراءات حول السلطة والسياسة والدولة والمجتمع مما يساعدنا على فهم الأحداث في العالم السياسي

والاجتماعي معًا، ووضع رؤية مستقبلية للتطوير والتحديث. (Ziyanak, 2020: 2-7). ومن الملاحظ في قضايا وإشكاليات البحوث العربية أنها ركزت على الصراعات المعاصرة في العالم العربي، كما قدمت رؤى نظرية جديدة حول التعبئة السياسية والإيديولوجية والعنف، واشتملت على المشاركة السياسية السلمية والعنيفة في القضايا والصراعات المتعلقة بالعالم العربي. (Ajil, 2022: 1-5). كما تناولت عديدًا من الدراسات الروابط الاجتماعية بين المجتمع المدني والسياسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودور الدين في تشكيل وتغيير المجال العام في المناطق النامية والفقيرة، كذلك تحليل الأدوار الديناميكية لمنظمات المجتمع المدني، واستكشاف مستقبل المجتمع السياسي المصري بعد أحداث "٢٠١١/٢٠١٣" والأزمات الصحية العالمية (كوفيد١٩)، والحروب الدولية (روسيا/ أوكرانيا- إسرائيل/ حماس- والحرب الداخلية في السودان) وغيرها، والبحث في كيفية إعادة تشكيل الديمقراطية في مصر والدول العربية. (Haddad& Al Hindy, 2020: 3-9). كذلك، الإشارة إلى السياسات المناهضة للاستعمار الجديد "الإقليمي والعالمي"، وطرق إنتاجه (الاقتصادي والثقافي) في المنطقة العربية، والذي لا يزال يتردد صداه في حاضر مصر ومستقبلها. (Salem, 2020: 2-5). كما ظهر أيضًا، اتجاه بحثي جديد يهدف إلى تعزيز قدرات مصر على مواجهة التحديات التنموية، بدءًا من الاستجابة للعولمة والمنافسة الإقليمية إلى تحقيق النمو الاقتصادي والإدماج السياسي لتلبية مصالح ومطالب المواطنين (Saad, et al, 2021: 9-13). في حين، تدفقت دراسات وكتابات عددٍ من الباحثين المهتمين بالشأن المصري والعربي لرسم صورة شاملة لبعض السياسات المعقدة والبعيدة المدى، بالاعتماد على الدراسات الميدانية والاستقصائية

والمقابلات في قضايا وموضوعات متنوعة، يأتي في مقدمتها: دراسات السلطة وعلاقاتها التشبيكية، ومنظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية.

تعريف علم الاجتماع السياسي:

علم الاجتماع السياسي هو ذلك الفرع من فروع علم الاجتماع الذي يهتم بدراسة العلاقة المتبادلة بين السياسة والمجتمع. وبعبارة أخرى، فهو يدرس كيف تؤثر السياسة على المجتمع وكيف يؤثر المجتمع على السياسة.

تتنوع تعريفات علم الاجتماع السياسي بحسب منظور الباحث والنظريات التي يتبعها، إلا أنها تتفق جميعها على جوهر هذا العلم، ألا وهو دراسة الظواهر السياسية في إطارها الاجتماعي.

بعض التعريفات الشائعة لعلم الاجتماع السياسي:

- ✓ تعريف مبسط :هو دراسة القوة والسلطة في المجتمع وكيف يتم توزيعهما واستخدامهما.
- ✓ تعريف شامل : هو دراسة التفاعل بين الأنظمة السياسية والبنى الاجتماعية، وكيف تؤثر هذه التفاعلات على السلوك السياسي والاجتماعي.
- ✓ تعريف وفقاً لماكس فيبر : يركز على دراسة السلطة الشرعية وأنواعها، وكيف تتأثر هذه السلطة بالبنية الاجتماعية.
- ✓ تعريف وفقاً لأوجست كونت : يعتبر أن علم الاجتماع السياسي هو العلم الذي يدرس القوانين التي تحكم تطور المجتمعات السياسية.

- ✓ **تعريف وفقاً لكارل ماركس : يركز على الصراع الطبقي كمحرك للتغيير الاجتماعي والسياسي، ودور الاقتصاد في تشكيل البنية السياسية للمجتمع.**

⇦ أهمية دراسة علم الاجتماع السياسي:

- ✓ **فهم الظواهر السياسية :يساعدنا على فهم الأحداث السياسية المعقدة وتفسيرها.**
- ✓ **تطوير السياسات :يوفر معلومات قيمة لصناع القرار لتطوير سياسات أكثر فعالية.**
- ✓ **تحسين المشاركة السياسية :يشجع على المشاركة السياسية من خلال فهم آليات عمل النظام السياسي.**
- ✓ **بناء مجتمعات أفضل :يساهم في بناء مجتمعات أكثر عدالة ومساواة.**

⇦ مجالات دراسة علم الاجتماع السياسي:

- ✓ **دراسة السلطة :تحليل مصادر السلطة، وأنواعها، وكيفية توزيعها في المجتمع.**
- ✓ **دراسة الأيديولوجيات :دراسة الأفكار والمعتقدات التي تؤثر على السلوك السياسي.**
- ✓ **دراسة الحركات الاجتماعية :دراسة نشأة الحركات الاجتماعية وأهدافها وطرق عملها.**
- ✓ **دراسة الأحزاب السياسية :دراسة الأحزاب السياسية، وأدوارها، وعلاقتها بالمجتمع.**
- ✓ **دراسة الانتخابات :دراسة سلوك الناخبين، وعوامل التأثير على اختيارهم.**
- ✓ **دراسة الدولة والمؤسسات السياسية :دراسة طبيعة الدولة، وعلاقتها بالمجتمع المدني، ودور المؤسسات السياسية في صنع القرار.**

وبالتالي، نستطيع أن نطرح هذا التساؤل: هل استطاع علم الاجتماع السياسي في مصر والمجتمع العربي أن يطور نموذجًا إرشاديًا يشابه النماذج الموجودة في المجتمع الغربي؟

ومن أجل الإجابة على هذا التساؤل، ينبغي ملاحظة أن حجم الإنتاج البحثي في علم الاجتماع السياسي –في مصر والعالم العربي والغربي– يختلف من بلد لآخر ومن جامعة لأخرى، ويتأثر بعوامل مثل التمويل والتفضيلات البحثية، وعلى الرغم من ذلك يمكن القول إن هناك توجهًا متزايدًا نحو البحث في علم الاجتماع السياسي في مصر والوطن العربي، كذلك وجود العديد من الدراسات والأبحاث التي تُجرى في هذا المجال، حيث شهدت مصر نشاطًا بحثيًا ملحوظًا في مجال علم الاجتماع السياسي في الوقت الراهن، وتم إجراء العديد من الدراسات والأبحاث التي ركزت على الديناميات السياسية داخل البلاد وفي المنطقة بشكل عام. كما تنوعت إشكاليات هذه الدراسات بما في ذلك الحركات السياسية، والسياسات الحكومية، والديمقراطية، والهوية الوطنية، وغيرها. ويشارك العديد من الباحثين والأكاديميين في إنتاج هذه الدراسات من مؤسسات بحثية وجامعات مصرية مختلفة، وتُنشر النتائج في المجلات الأكاديمية المحلية والدولية. بالإضافة إلى ذلك، تسعى مصر إلى تعزيز البحث العلمي في مختلف المجالات بما في ذلك علم الاجتماع السياسي، من خلال دعم الجامعات والمؤسسات البحثية وتشجيع الباحثين على إجراء دراسات تساهم في فهم التحديات والتغيرات السياسية في البلاد، بالتالي، يمكن القول إن البحث في علم الاجتماع السياسي في مصر يعتبر جزءًا مهمًا من النشاط الأكاديمي والبحثي، حيث تساهم الدراسات والأبحاث في إثراء المعرفة حول التحولات السياسية والاجتماعية في البلاد وتساهم في تطوير السياسات العامة وصنع القرار. إلى جانب ذلك، يعمل الباحثون في مصر على توجيه اهتمامهم نحو قضايا متعددة في علم الاجتماع السياسي، مثل دور الشباب في الحياة السياسية، وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي على السياسة، والتحولات

الديمقراطية، وتحليل النزاعات السياسية، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة. وفي تقريره الثاني أنجز "المرصد العربي للعلوم الاجتماعية" مقاربةً للإنتاجات الصادرة باللغة العربيّة حول العلوم الاجتماعيّة في العالم العربي، استنادًا إلى جملة معطيات تعكس واقع هذه العلوم وتطوّر الإنتاج في مجالاتها، وبالأخص في علم الاجتماع السياسي، حيث تُعزى المواد المعروضة إلى عدد ليس بالقليل من الدراسات والأبحاث والمقالات المنشورة في الدوريات المحلية والدولية، فقد بلغ عدد الدراسات الكمية خلال المرحلة الزمنية الواقعة بين عامَي (٢٠٠٠/ ٢٠١٦) ما يقارب: (١٤٨٠) دراسة، والأبحاث الكيفية: (٣٨٣) بحثًا؛ أما المقالات فلامس عددها (٣٦٦) مقالًا علميًا، توزعت بين البلدان المغاربية ثم بلدان المشرق، تلتها مصر. (حمودي، عبد الله، ٢٠١٨). وهو ما يشير إلى تنامي اهتمام التراث البحثي العربي بدراسة كل ما يتعلق بقضايا علم الاجتماع السياسي، وما يطرأ على هذا التخصص من تطور في الموضوعات والتنظير.

ومن هذا المنطلق، تم رصد وتحليل أبرز الدراسات والبحوث التي تمثل الإنتاج العلمي والتراث البحثي المعاصر في علم الاجتماع السياسي، بالإضافة إلى اقتراح رؤية مستقبلية للتطوير، وذلك من خلال الإجابة على عددٍ من التساؤلات، كالتالي:

١) ما أبرز القضايا البحثية والاتجاهات المنهجية المعاصرة التي نالت اهتمامًا كبيرًا عن غيرها من قبل الباحثين "في التراث البحثي الغربي والعربي" خلال الفترة ٢٠١٩/ ٢٠٢٤؟

٢) ما أهم الاتجاهات النظرية الحديثة التي ظهرت في كتابات الباحثين في دراسات وبحوث علم الاجتماع السياسي؟

٣) ما أهم الرؤى المستقبلية لتطوير البحوث والدراسات في علم الاجتماع السياسي (رؤية مستقبلية مقترحة)؟

وللإجابة على هذه التساؤلات، تم مسح التراث البحثي المتاح في علم الاجتماع السياسي خلال الفترة من (٢٠١٩) وحتى الربع الأول من العام الحالي (٢٠٢٤)، عبر اختيار عينة من المجلات العلمية الأجنبية والعربية المتخصصة في العلوم الاجتماعية والسياسية، والمُصنف معظمها –٨ مجلات من مجموع ١١ مجلة شملتها العينة– ضمن مجلات (Q1, Q2) ويعني هذا التصنيف أن المجلات المختارة تُشكل أعلى المجلات الدولية من حيث المكانة الأكاديمية والتأثير (والمتخصصة في دراسات وبحوث علم الاجتماع السياسي)، وتُنشر على موقع مجلة (SCImago Journal) وهي بوابة متاحة للجمهور تتضمن المجلات والمؤشرات العلمية القُطرية التي تم تطويرها من المعلومات الواردة في قاعدة بيانات Scopus® (Elsevier B.V)، ويمكن استخدام هذه المؤشرات لتقييم وتحليل المجلات العلمية، وهي على النحو الموضح بالجدول التالي:

م	Title عنوان المجلة	SJR معامل تأثير المجلة	H index مكانة الاستشهادات	Researches متوسط عدد الأبحاث خلال الفترة (٢٠١٩/٢٠٢٤)	Refs متوسط المراجع خلال الفترة (٢٠١٩/٢٠٢٤)	Citations متوسط الاستشهادات (٢٠١٩/٢٠٢٤)
1	Annual Review of Political Science	Q1	١٢٣	٧٤	٢٩٨٩	٧٤
2	Policy and Society	Q1	٤٩	٩٨	٢٤٦٨	٩٤
3	Journal of Democracy	Q1	٩٨	١٥٦	١٠٨٢	١١٩
4	Social Issues and Policy Review	Q1	٤٤	٢٧	١٤٧٧	٢٦
5	Social Forces	Q1	١٤٣	١٧٦	٣٦٥٩	١٧٥
6	Annals of the American Academy of Political and Social Science	Q1	١١٦	٢٥٤	٢٥٩٢	٢٤٢
7	International Political Sociology	Q1	٥٢	٧٠	١٧٨٠	٦٩
8	European Journal of Cultural and Political Sociology	Q2	١٣	٣٣	١٧٥٢	٨٤
9	Google Scholar	h5	١٠٠	٨٨,٠٠٠	٦٩,٠٠٠	٣٢,٠٠٠
10	المجلة العربية لعلم الاجتماع- جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.	Arcif	٢٠	١٠٢	٢٤,٦٤٧	٣٩٤٠
11	المجلة العربية للدراسات الأمنية- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية- الرياض.	CC BY-NC	١٦	٨٠	٤٦٣٢	٦٢٤

المصدر: (المواقع الرسمية للمجلات الدولية، بنك المعرفة المصري، وموقع: www.scimagojr.com/journalrank).

الفصل الثاني

(قضايا علم الاجتماع السياسي)

في التراث البحثي الغربي والعربي

يستعرض الفصل الراهن، القضايا والمشكلات البحثية التي نالت اهتمامًا كبيرًا دون غيرها من قضايا علم الاجتماع السياسي، وكيفية تناولها في الدراسات البحثية على صعيد التراث الغربي والعربي للتعرف على طبيعة الاختلاف في هذا التناول، فبالنظر إلى التراث البحثي لعلم الاجتماع السياسي فيما بعد (٢٠١٩) تبين أنه زاخر بالعديد من الموضوعات والبحوث الجديدة التي تواكبت مع التطورات الأخيرة في علم الاجتماع السياسي، والتي تركزت على استخدام التكنولوجيا في دراسة الأوضاع السياسية، مما أدى إلى تنوع الاهتمامات البحثية لتشمل مواضيع مثل تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على العملية السياسية، وتحليل البيانات الرقمية لفهم سلوك الناخبين، وتأثير التكنولوجيا في تشكيل الحكم والقرار السياسي. ومن المهم أيضًا دراسة الفجوة بين التراث البحثي الغربي والعربي لتحديد طبيعة الاختلاف في هذا التناول وتعزيز التفاعل والتبادل العلمي بين الثقافات، ويمكن تقسيم تلك الدراسات إلى الأبعاد التالية:

١. علم الاجتماع السياسي (تطور المفهوم ونطاق التحليل).

٢. السلطة والدولة والأنظمة السياسية (شبكة العلاقات والممارسات).

٣. المعقولية السياسية للمجتمع (الديموقراطية، المواطنة، الطبقات، الهيمنة، والصراع).

٤. الثقافة السياسية وشبكات الأمان الاجتماعي (آليات التنشئة السياسية الجديدة).

٥. رأس المال الاجتماعي والثقة السياسية (في ظل الضغوط الاقتصادية والأمنية).

٦. المشاركة السياسية (صنع القرار السياسي ومنظمات المجتمع المدني).

٧. الحركات الاجتماعية والسياسات الخلافية (قوى الضغط والحروب والعنف والإرهاب).

٨. السلوك الانتخابي والسياسات الحزبية (القوة والنفوذ وتوزيعهما في المجتمع).

٩. العدالة الاجتماعية والسياسية (تنامي قيم الحرية واحترام حقوق الإنسان والبيئة).

١٠. المجتمع السياسي (تجليات الذكاء الاصطناعي والتحولات التكنولوجية).

١. علم الاجتماع السياسي (تطور المفهوم ونطاق التحليل):

تناولت بعض الدراسات الحديثة مفهوم علم الاجتماع السياسي، وأشارت غالبية هذه الدراسات إلى أنه فرع أصيل من فروع علم الاجتماع العام، حيث إنه يدرس العلاقات بين السلطة والمجتمعات والدول، ويتناول في هذا المجال أسئلة متعددة، بما في ذلك كيفية تشكيل المؤسسات السياسية وتطورها، وكيفية تأثير الهويات والمجموعات الاجتماعية على السلوك السياسي الفردي والجماعي، ويمكن لعلم الاجتماع السياسي أن يتتبع أصوله إلى كتابات "ألكسيس دي توكفيل Tocqueville، وكارل ماركس Marx ، وإميل دوركهايم Durkheim، وماكس فيبر Weber". أما من ناحية تطوره كمفهوم؛ كان علم الاجتماع السياسي في بداية تطوره يركز بشكل رئيس على الأسئلة الجزئية، مثل تأثير الطبقة الاجتماعية أو الدين أو العرق على السلوك السياسي، لكن ومع مرور الوقت، تحول الاهتمام تدريجيًا نحو الأسئلة الكلية، مثل مصادر الثورات ودور المؤسسات السياسية في تشكيل النتائج السياسية، وقد توسع مفهوم علم

الاجتماع السياسي أيضًا، إلى دراسة العولمة وتأثيرها على العلاقات الدولية والديناميكيات السياسية الدولية، وفي السنوات الأخيرة، أصبح فهم التحولات المعاصرة وتأثيرها جزءًا مهمًا في هذا المجال، حيث يتم التركيز على تحليل حركات الشعبوية ودورها في الساحة السياسية المحلية والعالمية. (Abrahamsen, et al, 2020: 94–107). وبالإضافة إلى ذلك، يدرس علم الاجتماع السياسي تطور العلاقات الدولية والتحولات السياسية العابرة للحدود الوطنية، ويعتبر فهم هذه الديناميكيات مهمًا لفهم تحولات العالم السياسي المعاصر وتأثيرها على المستوى الدولي والمحلي.

أضف إلى ذلك، أن علم الاجتماع السياسي بمفهومه الواسع يدرس القوة والنفوذ في العلاقات الاجتماعية، ويمكن أن يشتمل أيضًا، على تحليل العديد من المؤسسات مثل الأحزاب، والأسرة، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وقوى الضغط. حيث بدأت العلوم السياسية وعلم الاجتماع كتخصصين مستقلين في القرن التاسع عشر، واهتمت العلوم السياسية بتحليل آلية الحكم وآليات الإدارة، بينما اعتمد علم الاجتماع تعريفًا أوسع لموضوعه، مستلهمًا أفكار (ماكس فيبر). وعبر هذا الطرح، يمكن تقسيم مفهوم علم الاجتماع السياسي إلى ثلاث مقاربات رئيسة: الأولى، تعتمد على فكرة (فيبر) حول "العمل الموجه سياسيًا"، والثانية، تركز على الدراسة المقارنة والتاريخية للأنظمة السياسية وبناء الأمة، أما الثالثة، فتركز على نظريات الدولة وتحليل العلاقات بين الدولة والمجتمع. (Korom, 2019: 448–453). كذلك، تطور مفهوم علم الاجتماع السياسي ليتضمن دراسة تأثير النقد على العلاقة بين الأمن والديمقراطية في الممارسة العملية، وهذا بدوره قد يسهم في فهم العلاقات بين الأمن

والديمقراطية في العلاقات الدولية، ويمكن لعلم الاجتماع السياسي تحليل كيفية تشكيل هذه العلاقة في سياقات ملموسة، مثل التحليل التجريبي لمراقبة الاستخبارات الرقمية وتأثيرها على الديمقراطية والأمن. (Aradau& Cluskey, 2022: 2–10). في حين يرتبط مفهوم علم الاجتماع السياسي وتطوره بدراسة العلاقة بين السلطة والمجتمع، وتحليل كيفية تشكيل هذه العلاقة في سياقات محددة، مثل القوانين المتعلقة بإلغاء الجنسية على أساس الاحتيال.. وغيرها. (Roland, 2023: 1–12).

من هنا يتمحور الاهتمام البحثي الجديد لهذا المفهوم في فهم كيفية استخدام السلطة التنفيذية من قبل الدولة، وتبرير القرارات السياسية، وكذلك كيفية تأثير تلك القرارات على المجتمع والأفراد.

٢. السلطة والدولة والأنظمة السياسية (شبكة العلاقات والممارسات):

يتجلى الاهتمام البحثي لهذا المحور في الإجابة عن بعض التساؤلات التي يمكن أن تثير نقاشًا مثيرًا حول السلطة والدولة في دراسات علم الاجتماع السياسي في العالم العربي والغربي، مثال ذلك: كيف يمكن تحديد مفهوم السلطة في السياق الغربي والعربي؟ ما دور السلطة في تشكيل هوية الدولة؟ ما أهمية توزيع السلطة بين مؤسسات الدولة في تحقيق الاستقرار السياسي؟ كيف يؤثر نمط النظام السياسي (ديمقراطي، أوتوقراطي) على توزيع السلطة؟ وغيرها من التساؤلات الأخرى التي تعرضت لأبرز العوامل التي تؤثر في تحولات السلطة والدولة، وتأثير الدين والثقافة في فهم السلطة وتمثيلها في المجتمع، ودور الاقتصاد والمصالح المالية في تشكيل السلطة وتوزيعها، ومن الملاحظ أن نسبة ليست بالقليلة من

الدراسات والأبحاث قد تعرضت لتفاعل الفرد مع السلطة وبنية الحكم الموجودة في مجتمعه، فضلًا عن تأثير الانتفاضات الشعبية والحركات الاجتماعية على تغييرات السلطة في العالم العربي في العقد الماضي (٢٠١١/٢٠٢٠)، فهذه التساؤلات -وغيرها- تُشكل نقطة انطلاق لمناقشات مثيرة وتحليلات عميقة حول دور السلطة والدولة في المجتمعات الغربية والعربية.

وعبر هذا الطرح، ركزت بعض الدراسات الحديثة في علم الاجتماع السياسي على أثر صراع النخبة والاختلافات العرقية والعنصرية في تطور قدرة الدولة، كما أظهرت الدراسات أن قدرة الدولة يمكن أن تتلاعب بها النخب السياسية والاقتصادية بشكل استراتيجي، وأن الأبعاد المختلفة لقدرة الدولة لا تتحرك معًا بالضرورة، في حين أن هذه الأبحاث سلطت الضوء أيضًا على الأسباب الكامنة وراء الاختلافات على مستوى الدول، وفي تطوير قدرتها، وتشير إلى الحاجة إلى تصور أكثر دقة لقياس قدرة الدولة بشكل مستدام. (Suryanarayan, 2024: 2–7). وعلى جانب آخر، سلطت بعض الدراسات الأخرى الضوء على أهمية فهم تقاسم السلطة في الأنظمة السياسية الغربية والعربية، وكيف يمكن للاتفاقيات حول تقاسم السلطة أن تؤدي إلى توزيع عادل للسلطة بين الحاكم والمنافسين، وتشير الدراسات أيضًا إلى أن التنازلات المؤسسية مثل تفويض السيطرة على القرارات السياسية أو تمكين الجهات الخارجية المنفذة يمكن أن تؤدي إلى إعادة توزيع السلطة. ومع ذلك، فإن المؤسسات الضعيفة قد تحول دون تنفيذ هذه التغييرات بكفاءة، وتساهم بشكل سلبي في استخدام القوة للإطاحة بالحاكم، مما يجعله يواجه خيارات صعبة بين تقاسم السلطة والتنازل عن جزء منها، وهذا يعكس تحديات تقاسم السلطة في بعض الأنظمة والتوازنات الحساسة بين القوة والتنازل. (Meng& et al,

153–173 :2023). وفي نفس السياق، قيّمت بعض الدراسات، السلطة الرئاسية "الأحادية"، والتي تعني قدرة الرئيس أو المسؤول التنفيذي على اتخاذ قرارات بشكل فردي دون الحاجة إلى موافقة أو تأييد من السلطات الأخرى، كما تستعرض دراسات أخرى رؤى نظرية متنوعة حول السلطة، مع التركيز على القيود المفروضة عليها من خلال فصل السلطات والمساءلة السياسية، وتحليل الأدلة التجريبية المتاحة لتبيان مدى دقة وموثوقية هذه التوجهات النظرية، بينما تقوم دراسات أخرى بتقديم توصيات لتحسين الفهم والنظرية والتجربة العملية لهذه الظاهرة. (Lowande& C. Rogowski, 2021: 21–43). وفي هذا الإطار، بحثت دراسة (كركماريك، دانيال وآخرون) في كيفية تأثير عوامل تاريخ الحياة على سلوك القادة والنخب الفردية، وتم ذلك من خلال منهج تحليل السيرة الشخصية للقيادة السياسية، حيث تم تحديد آليات تأثير خصائص السيرة الشخصية على سلوك القادة، كما تم تناول النتائج الرئيسة وتجميعها وفقًا لخبرات التنشئة الاجتماعية والسمات الوصفية للقادة، في حين تأخذ الدراسة في الاعتبار المشكلات المنهجية التي قد تواجهها مثل التأثيرات الداخلية والاختيارية، وتُختتم الدراسة بتقييم الفجوات في الأدبيات وتقديم اقتراحات للعمل المستقبلي في هذا السياق. (Krcmaric& et al, 2020: 133–151). كذلك تناولت دراسة (عمرو) الوضع السياسي والديمقراطي في مصر، والذي رصد من خلالها العلاقات التشابكية بين الجهات الفاعلة داخل النظام وفي المجتمع المدني، وذلك استناداً إلى استطلاعات الرأي العام وتغير مفهوم الديمقراطية بين المواطنين، وتشير الدراسة إلى سيطرة الفهم السياسي لمعظم السكان لصلاحيات ومفهوم السلطة في مصر، وبدلاً من التمسك بالديمقراطية، ينظر المصريون إلى

النظام على أنه وسيلة لرفع مستوى المعيشة، فيما تُبرز الدراسة أيضًا، جهود عدد قليل من مجموعات الناشطين الذين بدأوا في التعبير عن ثقافة المشاركة الديمقراطية السلمية، وهذه الجهود توفر سببًا للأمل في المستقبل. (Hamza, 2019: 158-169).

ويُسلط هذا العرض -لبعض الدراسات الحديثة- الضوء على فهمنا لدور السلطة وتنظيم الحكم في المجتمعات الغربية والعربية، كما يساهم في تحليل العوامل التي تؤثر في توزيع السلطة وممارستها، وتشريح أنماط الحكم والأنظمة السياسية المختلفة، فضلًا عن فهم التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الدول، وكيفية تأثيرها على التوزيع السياسي للسلطة، ويساهم أيضًا، في تحديد نقاط القوة والضعف في الأنظمة السياسية المختلفة، ويوجه الجهود نحو تطوير السياسات والإصلاحات.

٣. المعقولية السياسية للمجتمع (الديموقراطية، المواطنة، الطبقات، الهيمنة، والصراع):

حظيت دراسات المعقولية السياسية على اهتمام بحثي كبير في الآونة الأخيرة وذلك لتناولها الآليات المعاصرة لتحليل تطور وتشكل المعقوليات والقيم السياسية في المجتمعات العربية والغربية، وكيفيات تأثير هذه المعقوليات على سلوك الأفراد والمؤسسات السياسية. ففي دراسة لـ (هان Han، هاري وآخرون) توصلوا من خلالها إلى أن الديمقراطية تتطلب أشكال مختلفة من العمل الجماعي، مثل التنظيم والتعبئة، فالتنظيم يهدف إلى تحويل الأفراد والجماعات إلى كيانات فاعلة في تشكيل النتائج العامة، بينما التعبئة تسعى إلى جمع التفضيلات والتعبير

عنها في المجال العام، كما سعت الدراسة إلى فهم أبعاد التحولات المحتملة في مستويات مختلفة وتقديم دعوة لدراسة التنظيم بشكل منفصل ومقارنته مع التعبئة، وصولًا إلى توفير أساس للبحث المستقبلي حول التنظيم وعلاقته بالديمقراطية. (Han& et al, 2024: 6–14). في حين سلطت دراسة (بوث Booth، إيميلي) الضوء على الجوانب الأخلاقية للديمقراطية والتجاوزات التي قد تحدث في سياقها، وتقترح الدراسة أن الديمقراطية تتطلب تزامنًا بين الالتزام بالمعايير الرسمية وغير الرسمية وبين بعض أشكال النشاط أو المقاومة التي قد تخترق تلك المعايير لتحقيق التغيير. وتستعرض الدراسة كذلك الأدبيات الحديثة حول هذه القضية، مع التركيز على أخلاقيات المواطنة وتوازنها بين الالتزام بالمعايير الديمقراطية والتحديات التي قد تواجهها في سياق التجاوزات. (Booth, 2024: 3–6). بينما تستعرض (والاس، سارة Wallace, Sara) في نتائج دراستها عن المواطنة؛ أن هناك ثلاثة مجالات بحثية مهمة في هذا الشأن: وهي محددات سياسة المواطنة، وعواقبها، وفوائد الحصول على الجنسية للمهاجرين، كما تقترح اتجاهات جديدة في البحث مثل، توسيع المجال من حيث: "الحالات والنظرية" وتعميقه من خلال الاهتمام بالمناهج التي تركز على تجارب المهاجرين. (Wallace, 2023: 135–152). كما يدعو (كاربنتير، دانيال Carpenter, Daniel) في دراسته إلى إعادة البحث في النظرية الديمقراطية وعلاقتها بالمواطنة، ويقترح مفهوم "ديمقراطية الأجندة" كوسيلة لفهم التنافس على المؤسسات والتحولات التاريخية ودراسة عدم المساواة وآلياتها وصيانتها، وبناء الديمقراطية وتقويضها، كما يشير الباحث إلى أن الديمقراطية المعاصرة تقتضي فهمًا شاملًا للأجندات وتحديد الفجوات بين المؤسسات والمجتمع، وفحص

قيود الديمقراطية وتحليل المنظمات ودراسة مصطلح "الحركة". (Carpenter, 2023: 193–212). بينما تستكشف دراسة (لارسون، جنيفر Larson, Jennifer) تأثير الترابط بين الجهات الفاعلة في سياقات مثل التمرد والصراع بين الدول، والتعبئة الاحتجاجية والحكم غير الرسمي، وتهدف الدراسة إلى تحليل نتائج الصراع والتعاون، وتشير النتائج إلى أهمية الشبكات في توفير المعلومات ونقل ضغط الأقران وتنظيم التفاعلات للتغلب على المعضلات الاجتماعية، ويتعين الآن تجميع البحوث المتنوعة لتطوير فهم أعمق لدور الشبكات في تشكيل السياقات المختلفة ونتائجها. (M. Larson, 2021: 89–107). فيما تتساءل (كاروجاتي، فيديريكا Carugati, Federica) في دراستها عن مصادر الاستقرار الديمقراطي وما إذا كان بالإمكان ضمان الاستقرار دون الاعتماد على الليبرالية، وتستعرض الدراسة الأدلة حول أهمية توافق المعايير المشتركة والمؤسسات المدنية، مما يشير إلى أن الديمقراطية الليبرالية الحديثة قد لا تعتمد بالضرورة على مجموعة معينة من القيم أو بمظهر مؤسسي فريد لتحقيق الاستقرار الديموقراطي في مجتمع معين. (Carugati, 2020: 59–75). وعلى جانب آخر، ناقشت دراسة (سامية) مفهوم "البيولوجيا السياسية" الذي طوره (ميشيل فوكو Foucault) واستخدمه في كتاباته، ومن ثم استمر في تطبيقه (جورجيو آجامبين Agamben)، حيث سلطت الدراسة الضوء على العلاقة بين الحياة والسياسة، وكيف أن الممارسات السياسية تؤثر على الجسد الإنساني وتقييده، وتستعرض الدراسة أيضًا تطور الطب وظهور أنواع مختلفة منه، ودورها في خدمة المجتمع الحديث، بالإضافة إلى ذلك، تتناول الدراسة تطبيق مفهوم البيولوجيا السياسية في سياقات مختلفة بعد فوكو، خاصة فيما يتعلق بممارسات السلطة السياسية لقمع الجسد

وتقييده. (قدري، سامية، ٢٠٢٢: ١٣-٤٠). بينما تناولت دراسة (نيرة) أشكال ممارسة المواطنة في المجتمع المصري، وتحديدًا تركزت على فهم الفروق في نمط المواطنة، أي بين المواطنة النشطة والمواطنة الانسحابية، واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي واستبيانًا بعينة واسعة النطاق قوامها (١٣٨٧) مفردة، وقد أظهرت الدراسة وجود أنماط مختلفة من المواطنة، كما أشارت إلى بعض الممارسات السلبية مثل نقص الفاعلية والنشاط في ممارسات المواطنة في المجتمع المصري. (علوان، ٢٠١٩: ١٤٠-٢٠٠).

وقد ترشدنا الاهتمامات البحثية الحديثة-سالفة الذكر- في حقل علم الاجتماع السياسي إلى كيفية تنظيم المجتمعات وتأثير السلطة والمشاركة السياسية عليها، فدراسات المواطنة تعزز الوعي بحقوق المواطنين وواجباتهم في الحياة السياسية، كما أن تحليل الطبقات والهيمنة يشرح التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بينما تكشف دراسات الصراع عن التنافس بين المجموعات والتحولات في المجتمع، وتساعدنا على تقييم المشاركة المدنية والعدالة الاجتماعية، وتسعى لبناء مجتمعات ديمقراطية تعمل على تحقيق التوازن والازدهار للجميع.

٤. الثقافة السياسية وشبكات الأمان الاجتماعي (آليات التنشئة السياسية الجديدة):

كشف التراث البحثي الحديث عن تنوع الدراسات والأبحاث العربية والأجنبية التي تناولت قضايا الثقافة السياسية وشبكات الأمان الاجتماعي، وقيامها بدور حيوي في فهم التفاعلات الاجتماعية والسياسية وتطوير السياسات الفعالة، كما ساهمت هذه الدراسات في توضيح قيم

ومعتقدات المجتمعات وكيفية تأثيرها على القرارات السياسية والاجتماعية، وبفهم عميق للثقافة السياسية يمكن تطوير استراتيجيات لتحسين المشاركة المدنية وتعزيز الديمقراطية. بالإضافة إلى ذلك، تساعد دراسات شبكات الأمان الاجتماعي على فهم كيفية توفير الخدمات والدعم للفئات الضعيفة، وتعزيز العدالة الاجتماعية والتقليل من التفاوتات الاقتصادية. فقد رصد كلًا من (روزنفيلد، برين Bryn& والاس، جيريمي Jeremy) في دراستهما دور الدعاية والتنشئة السياسية في تعزيز السلطة والتأثير على الرأي العام، كما تضمّن ذلك الرقابة على الإعلام لتشكيل الرأي العام ومنع التحركات الاحتجاجية، وقدرتها على تغيير المواقف والسلوكيات، وفي نفس الوقت، يطالب الباحثان بمزيدٍ من الدراسات لفهم أدواتها وتأثيرها في الظروف السياسية والتكنولوجية المختلفة. (Rosenfeld& Wallace, 2024: 1–5). كذلك أظهر (روبرتس Roberts) في دراسته بأن مستخدمو الإنترنت يظهرون مرونة مختلفة تجاه الرقابة على الإنترنت، وتتأثر استهلاك المعلومات بتلك الرقابة، وعندما تصبح الرقابة سياسية يمكن أن تثير ردود أفعال عكسية من قبل المستخدمين، فالوعي بالرقابة وبحاجة المستخدمين للمعلومات غير المراقبة مهمان لتحقيق المرونة السياسية، كما أن تكييف الأنظمة السياسية يشمل تقليل الوعي بالرقابة وتشجيع البحث عن مصادر غير مراقبة، بينما تستخدم تقنيات متطورة لمنع وصول المعلومات غير المرغوب فيها. (E. Roberts, 2020: 401–419). فيما ربط (بيكر Baker) في دراسته بين الثقافة السياسية ووسائل التنشئة من خلال الأمومة العازبة وزيادة معدلات الفقر بين الأطفال بناءً على العرق، حيث أشار الباحث إلى أن الأطفال السود يتعرضون لعقوبات أقل من قبل الأمومة العازبة، بينما الأطفال اللاتينيون يتعرضون لعقوبات

أكبر، مقارنة بالأطفال البيض. (S. Baker, 2022: 20–36). وعلى صعيد آخر، أشار (هندي) في دراسته إلى أهمية فهم علاقة الهجرة القسرية بالاندماج الاجتماعي، من خلال تحليل أسباب واختيارات المهاجرين السوريين في مصر، حيث استخدم الباحث المنهج الاثنوجرافي وأدوات "المقابلة والملاحظة غير المشاركة" لجمع البيانات من عينة عمدية، وقد كشفت النتائج: بأن الحروب والنزاعات العسكرية هي الأسباب الظاهرة للهجرة، بينما يعتبر الاستبعاد الاجتماعي سببًا مؤثرًا أيضًا، وتبين أن اختيار المهاجرين للمجتمع المصري يرجع إلى التقارب الثقافي والاجتماعي، بينما يتفق البحث مع نظرية بورديو "نظرية الممارسة" في تفسير هذه الظاهرة. (عبد المجيد، ٢٠٢٠: ١٢٧–١٨٨). كذلك هدفت دراسة (ناهد) إلى فهم القيم والممارسات الديمقراطية لدى طلاب جامعة القاهرة، عبر استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة، واستندت الدراسة إلى رؤى "جيدنز" حول "تشكيل البنية" ومقولة "بورديو" حول "الهابيتوس"، وأظهرت الدراسة وجود توجه إيجابي نحو الديمقراطية في الجامعة، لكن اللوائح والقيود الإدارية تعيق الممارسة، وأشارت إلى ضرورة تعزيز قيم الحرية والعدالة والمسؤولية، وتوفير بيئة جامعية تشجع على المشاركة. (سيف، ٢٠١٩: ١٧–٧٩). فيما هدفت دراسة (مشيرة) إلى فهم دور الجمعيات الأهلية في تحقيق الأمن الاجتماعي وتأكيد مبدأ الثقة بينها وبين أفراد المجتمع، واستخدمت الدراسة الاستبيان والمقابلة، حيث استهدف الاستبيان (١٥٠) شخصًا من المستفيدين، وأجريت مقابلات مع (١٠) من قادة العمل الأهلي، وقد أظهرت الدراسة أن المنظمات الأهلية لها دور تنموي هام في تحقيق الأمن الاجتماعي وسد الفجوات التي قد تظهر نتيجة قدرات الدولة المحدودة، ويتمثل هذا الدور في توفير الأمن الاقتصادي والاجتماعي

والثقافي، ويتماشى ذلك مع نظرية رأس المال الاجتماعي وفهمه للتنمية. (العشري، ٢٠١٩: ٧٧-١٤٣). وفي هذا الإطار، هدفت دراسة (مجدة) إلى فهم العلاقات بين الانتماء للوطن، والتماسك والتكيف الأسري، والمرونة العقلية، مع دراسة تأثير النوع كمتغير، حيث شملت الدراسة عينة مقطعية من (١٧١٦) سعودياً، واستخدمت ثلاثة مقاييس للتقييم، وقد أظهرت النتائج وجود فروق جنسية في المرونة والتماسك الأسري، وتأثير إيجابي للانتماء للوطن على المرونة العقلية والتنبؤ بالتماسك الأسري، كما أوصت الدراسة بضرورة مراعاة النوع في التدخلات لتعزيز التماسك والتكيف الأسري والانتماء والمرونة العقلية. (الكشكي، ٢٠٢١: ٢٥٤-٢٦٨).

وعبر هذا الطرح، تلاحظ أن غالبية الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت قضية الثقافة السياسية وشبكات الأمان الاجتماعي قدمت تحليلًا لتفاعل السياسة والمجتمع في العالم العربي وخارجه، وركزت على فهم كيفية تشكيل الثقافة السياسية وتأثيرها على المؤسسات والممارسات، بالإضافة إلى دور الشبكات الاجتماعية في توفير الأمان الاقتصادي والاجتماعي.

٥. رأس المال الاجتماعي والثقة السياسية (في ظل الضغوط الاقتصادية والأمنية):

أفاد التراث البحثي –المنشور في الدوريات المحلية والدولية– بأهمية وتنوع الدراسات الحديثة المعنية برأس المال الاجتماعي والثقة السياسية، وتتجلى هذه الأهمية في تعزيز فهمنا بتأثيراتهما على السياسة والمجتمع، حيث تلعب الثقة السياسية دورًا أساسيًا في استقرار الحكم

وفاعلية السياسات العامة، فضلًا عن تحسين التفاعلات الاجتماعية وتعزيز التعاون والتضامن في المجتمع، كما تساهم هذه الدراسات في إلهام السياسات والبرامج التي تهدف إلى تعزيز الثقة السياسية وبناء رأس المال الاجتماعي. وفي هذا الإطار أفاد (هيرروس Herreros) في دراسته إلى أهمية دور الدولة في بناء الثقة الاجتماعية، وحدد أربع نظريات تربط بين هذين المتغيرين؛ النظرية الأولى: تؤكد على دور الدولة كطرف ثالث يعاقب المخالفين، وخاصة في المجتمعات الكبيرة حيث يتفاعل الأفراد بشكل مستمر مع الغرباء، النظرية الثانية: تشير إلى أن المواطنين يستنتجون مستويات الفساد في الدولة من خلال تقديراتهم لأداء المواطنين العاديين، النظرية الثالثة: تركز على دور الدولة في تعزيز الثقة من خلال زيادة المساواة في الدخل، في حين تشير النظرية الرابعة: إلى أن الدولة يمكن أن تعزز الثقة عن طريق إتاحة المعلومات لجميع المواطنين دون تمييز. (Herreros, 2023: 117–134). بينما أوضح (جاليس Le Galès) في دراسته بأن تطور الثقة في السياسة المحلية يتم من خلال ثلاث مجموعات من العمليات: التحول الديمقراطي، العولمة الاقتصادية، واللامركزية في الحكم وفي السياسات المحلية، كما يرى الباحث أن تنامي الثقة في السياسة المحلية ليس عودة للماضي بل هو جزء من تطور السياسات الحالية نحو توسيع النطاق، وذلك من خلال تركيز السياسات المحلية على الحكم واتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات على المستوى المحلي. (Le Galès, 2021: 345–363). في حين سلّطت دراسة (ماتانوك Matanock) الضوء على جهود الجهات الدولية الفاعلة في دعم عمليات السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان في بعض البلدان، وتركز بشكل خاص على كيفية مساعدتها في تشجيع وتسهيل الصفقات السياسية بين الحكومات والمعارضة

المحلية، وتظهر الدراسة أن جماعات المعارضة تواجه صعوبة في الثقة بالشاغلين للمناصب الرسمية نحو الالتزام بالصفقات السياسية، نظرًا لقدرتهم على استخدام معرفتهم بالمؤسسات الحكومية وقبضتهم على السلطة، ومع ذلك، يمكن للجهات الدولية الفاعلة تجاوز هذه المشاكل من خلال استخدام آليات المراقبة والحوافز المشروطة، كما يتمثل الحل الأفضل في توحيد الجهود وإعادة النظر في الظروف التي يمكن أن يعمل فيها هذا النهج بشكل أفضل. (M. Matanock, 2020: 357–383). بينما تَقدم (دينيسن Dinesen) بمقالة استعرض فيها عددًا من الأبحاث التي تناولت العلاقة بين التنوع العرقي والثقة الاجتماعية، وأشارت غالبية المقالات إلى وجود علاقة سلبية بينهما، خاصة فيما يتعلق بالثقة في السياسات المحلية، ويظهر التحليل الإحصائي أن التكييف الثقافي يؤثر بشكل طفيف على هذه العلاقة، ويختتم المقالة بمناقشة طرق البحث المستقبلي لهذا الموضوع. (Thisted Dinesen, 2020: 441–465). وفي هذا السياق أشارت دراسة (كوزلوفسكي Kozlowski) إلى تفاوت مستوى الثقة السياسية في المجتمع بين المحافظين والليبراليين في ظل الضغوط الأمنية والاقتصادية والعسكرية التي تواجهها الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة، حيث أظهرت البيانات انخفاضًا في مستوى الثقة بين المحافظين مقارنةً بالليبراليين، وباستخدام بيانات من المسح الاجتماعي العام –من عام ١٩٨٤ إلى عام ٢٠١٦– تبيّن أن المحافظين والاقتصاديين لعبوا أدوارًا في هذا الانقسام، وأظهرت النتائج أيضًا ارتباطاً سلبياً بين المحافظة السياسية والثقة في المجتمع، بينما كانت العلاقة بين المحافظة الاقتصادية والثقة في المجتمع تتراجع. (C Kozlowski, 2022: 1415–1443). كذلك تناولت (منى) في دراستها التأثيرات طويلة الأمد للأزمات

الكبرى على الحياة الاجتماعية والتطور التاريخي للمجتمعات والدول، مع التركيز على استجابة الدول لجائحة COVID-19، حيث حللت العلاقة بين الثقة وسياسات الدولة في مواجهة الجائحة، مستندة إلى منهجية المقارنة بين الجائحتين واستخدام "القطع والوصل" كأداة لتتبع التأثيرات، وقد أظهرت النتائج تحولًا حادًا في أولويات الأفراد والدول، مما يبرز أهمية إعادة بناء الثقة الاجتماعية والسياسية واستراتيجيات التأهب لمواجهة الأزمات المستقبلية. (الغريبي، ٢٠٢٢: ١٤٥-٢٠٤).

وعبر هذا الطرح، فإن الإنتاج البحثي الجديد في مجال دراسات رأس المال الاجتماعي والثقة السياسية قد ركز على تأثير الظروف الاقتصادية والأمنية على الثقة في المؤسسات السياسية والاجتماعية، وتناول آليات تأثير الضغوط الاقتصادية -مثل البطالة والفقر والجوائح- على مستويات الثقة في الحكومة والمؤسسات الأخرى، كما استعرض أيضًا كيفية تأثير التهديدات الأمنية -مثل الحروب والإرهاب- على مستويات الثقة والتفاعلات الاجتماعية، كذلك سلّطت هذه الأبحاث الضوء على العوامل التي تؤثر على بناء الثقة وتقويتها في المجتمعات الغربية والعربية، وقدمت توجيهات حول كيفية تعزيز الثقة في ظل هذه الضغوط.

٦. المشاركة السياسية (صنع القرار السياسي ومنظمات المجتمع المدني):

يتناول هذا المحور، دراسات اشتملت على قضية المشاركة السياسية من عدة جوانب أهمها: عملية صنع القرار السياسي ودور منظمات المجتمع المدني في هذه العملية، كما يستعرض المحور الراهن طرقًا وآليات لتفعيل المواطنة في العملية السياسية، بما في ذلك الاقتراحات والتصويت والمشاركة في الحوار العام، وتأثير منظمات المجتمع المدني -مثل

الجمعيات والمنظمات غير الحكومية- على صنع القرار السياسي وتعزيز المشاركة المدنية. وهنا قد تلاحظ تنوع هذه الدراسات بين تحليل أداء المؤسسات الديمقراطية وتقييم فعالية الحوكمة وتقديم النصائح لتعزيز المشاركة السياسية وتعزيز دور المنظمات المجتمعية في العملية السياسية. فقد سلط (برولي Brulé) الضوء في دراسته على تنامي مستويات المشاركة السياسية للمرأة في الدول النامية، وقدم تحليلات متعددة المستويات للتأكيد على هذا التنامي، فعلى المستوى الوطني، تُظهر الدراسة كيف أن دول العالم النامي تنتج نماذج تحد من الفهم التقليدي للتنمية السياسية والاقتصادية، أما على المستوى الدولي، يشير التحليل إلى أن دول العالم النامي أكثر احتمالًا للاعتراف بقوة المرأة والتفاعل معها في صنع السياسات، وفيما يتعلق بالمستوى الشخصي، فإن المفاوضات داخل الأسرة حول السلطة الأبوية تعتبر أكثر ديناميكية في العالم النامي، كذلك تقدم الدراسة تفاصيل محددة وأدلة تكميلية لهذه النقاط لتوضيح الدور المهم الذي تلعبه المرأة في تحولات السلطة والسياسة في دول العالم النامي. (E. Brulé, 2023: 33-54). فيما استكشفت دراسة (بويفالي Puyvallée) دور الشراكات العالمية بين القطاعين العام والخاص في التصدي للتحديات العالمية مثل جائحة COVID-19، وتستعرض الدراسة النظرة التقليدية التي ترى هذه الشراكات كمناطق للتعاون الطوعي، وتقدم حجة بأن بعض الشراكات تتحول إلى بيروقراطيات تجاوزت الحدود الوطنية واكتسبت القدرة على ممارسة الوكالة والسلطة، ومن خلال تحليل خمس شراكات صحية عالمية أظهرت الدراسة كيفية تطور دورها خلال جائحة COVID-19 وزيادة سلطتها عبر الزمن، كما يشير التحليل إلى ثلاث استراتيجيات رئيسة استخدمتها هذه المنظمات لزيادة سلطتها، تحديداً: تطوير الاستقلال المالي،

وتوسيع نطاق ولاياتها، وإقامة تعاون بين الشراكات والتمثيل المتبادل في المنتديات الأخرى، كذلك تشير الدراسة إلى ضرورة إجراء بحوث مستقبلية لاستكشاف العواقب المترتبة على سلطة هذه الشراكات في السياقات التجريبية والنظرية. (Puyvallée, 2024: 11–24). كما ناقش (لياكوات Liaquat) في دراسته التحديات التي تواجه صناع السياسات في القرن الحادي والعشرين في مجال التعامل مع إشكالية عدم المساواة القائمة على أساس المجموعة، والتي نشأت نتيجة التمييز البنيوي، وتُقدم الدراسة أيضًا، إطار عمل يستند إلى نظرية تبرير النظام لفهم الردود العكسية ضد سياسات تعزيز المساواة، مشيرة إلى أن هذه الردود ليست فقط مدفوعة برغبة أفراد المجموعة المميزة في الحفاظ على امتيازاتهم، ولكن أيضًا برغبة أوسع في الحفاظ على الشرعية والاستقرار للنظام الاجتماعي، كذلك يقدم الباحث توصيات حول كيفية تطوير سياسات تعزز من المساواة والتواصل بشأنها، بطريقة تقلل من احتمالية حدوث ردود فعل عكسية بسبب دوافع تبرير النظام. (Liaquat, 2023: 131–154). وعلى جانب آخر، هدفت دراسة (عبد الغني) إلى تقييم استجابة الجمعيات الأهلية بالتعاون مع الدولة في مجال المشكلات البيئية وندرة الموارد، وتوزيع موارد القوة داخلها وخارجها، واستخدمت الدراسة مجموعة من الأدوات مثل الاستبيانات والمقابلات والسجلات والوثائق، وتوصلت لبعض النتائج كما يلي: استخدمت الجمعيات موارد مستقلة لبقائها على قيد الحياة، كما امتلك قادتها السمات الاجتماعية والبنائية التي تشجع على تغيير الظروف لصالح المتضررين، ولمواجهة التحديات البيئية قام القادة بتوزيع موارد القوة داخليًا وخارجيًا، واتخذوا إجراءات مبكرة وحالية ومتوقعة لإدارة قضايا المجتمع العاجلة، وأشاروا إلى ضرورة تعزيز دعم الجمعيات في سياقها البيئي

لتحمل المسؤولية الاجتماعية والسياسية تجاه المتضررين. (عبد الغني، ٢٠٢١: ٣١-٩٦).

كذلك استعرض (كيلاني) في دراسته دور رأس المال الاجتماعي في تعزيز المشاركة السياسية في المناطق العشوائية، وذلك من خلال تحليل عدة مؤشرات لرأس المال الاجتماعي مثل العلاقات الاجتماعية، وعضوية منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، والثقة الاجتماعية، وتم تطبيق الدراسة في منطقة "غرب البلد" بمدينة أسيوط، في حين شملت الدراسة عينة قوامها (٣١٢) مفردة مثلت جميع الفئات الاجتماعية والعمرية في المنطقة، كما استخدم الباحث استبيانًا تم تصميمه خصيصًا لهذا الغرض، وقد أظهرت النتائج أن رأس المال الاجتماعي لعب دورًا فاعلًا في تعزيز المشاركة السياسية في المناطق العشوائية، ولكن تبين أيضًا أن هناك بعض النقاط السلبية: مثل ضعف الانخراط في منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وضعف مستويات الثقة الاجتماعية بين المواطنين، وتفكك البنية الاجتماعية. (كيلاني، ٢٠١٩: ١٧٩-٢٧٧).

كذلك نستنتج أن التراث البحثي المرتبط بدراسات المشاركة السياسية -في السنوات الخمس الأخيرة (٢٠١٩/٢٠٢٤)- قد شهد تطورًا ملحوظًا في الدوريات الأجنبية والمحلية، حيث تم التركيز على عدة جوانب مهمة تتعلق بعمليات صنع القرار السياسي والمجال العام، وفيما يلي استعراض لبعض التوجهات والمسائل الحديثة في هذا المجال (وبشكل مختصر):

أ- تفاعل المواطنين مع العملية السياسية: تركز بعض الأبحاث على فهم كيفية مشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي ودورهم في تشكيل السياسات العامة.

ب- التكنولوجيا والمشاركة السياسية: بفضل تطور التكنولوجيا، أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت تؤدي دورًا مهمًا في تعزيز المشاركة السياسية.

ج- المساواة في عمليات المشاركة السياسية: يُسلط بعض الباحثين الضوء على قضايا المساواة بما في ذلك أشكال التمييز والعوائق التي تواجهها الفئات المهمشة.

د- الديمقراطية التشاركية: تتناول بعض الدراسات أيضًا مفهوم الديمقراطية التشاركية وكيفية إشراك المواطنين في صنع القرار وتشكيل السياسات بشكل مباشر.

هـ- التحولات السياسية والاجتماعية: ترصد بعض الدراسات تأثير التغييرات السياسية والاجتماعية على مستويات المشاركة السياسية.

وبشكل عام، فإن التراث البحثي الجديد في مجال المشاركة السياسية يسعى إلى فهم أفضل لكيفية تشكيل السياسات العامة واتخاذ القرارات السياسية.

٧. الحركات الاجتماعية والسياسات الخلافية (قوى الضغط والحروب والعنف والإرهاب):

في السنوات الأخيرة، شهد التراث البحثي في مجال دراسات الحركات الاجتماعية تطورًا هامًا، حيث تناولت هذه الدراسات عدة جوانب مهمة مثال ذلك: (تحليل الديناميات الداخلية للحركات الاجتماعية، تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في تنظيم الحركات الاجتماعية، تحليل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في نشوء الحركات الاجتماعية وتطورها بما في ذلك الفقر والعدالة الاجتماعية والفجوات السياسية، دراسة أشكال العنف السياسي

والإرهاب، الاستجابة السياسية والأمنية لهذه التحديات، تحليل التفاعلات الدولية والإقليمية بما في ذلك التمويل الخارجي والدعم السياسي، ودراسة أثر الحركات الاجتماعية في عمليات صنع القرار السياسي)، كما تنوعت هذه الدراسات في استخدامها لمناهج البحث الاجتماعي، حيث اعتمدت على مجموعة متنوعة من الأدوات البحثية مثل دراسات الحالة، والمقابلات، والاستطلاعات، وتحليل المضامين، والنمذجة الإحصائية، وذلك بهدف فهم أفضل لهذه الظواهر وتطورها في العالم المعاصر. وعبر هذا الطرح، ركزت دراسة (تشينويث Chenoweth) على تأثير العنف المسلح في خفض فرص نجاح الحركات السلمية، وفي الحصول على حقوقها السياسية، وتحقيق التغيير السلمي للأنظمة والحكومات. (Chenoweth, 2023: 55–77). بينما استعرض كلًا من (بالسيلز Balcells، وستانتون Stanton) في دراستهما دور قادة الأعمال في الديمقراطية الأمريكية، وتبين أن هناك تناقضًا عميقًا بين آراء الجمهور، حيث يرى بعضهم أن قادة الأعمال يمارسون تأثيرًا سياسيًا ضعيفًا، بينما يرى البعض الآخر أنهم مُنقسمون ويواجهون صعوبات في تحقيق أهدافهم، في حين تؤكد الأدلة الاستطلاعية هذا التناقض وتُظهر تباينًا في آراء الديمقراطيين بشأن مشاركة رجال الأعمال في القرار السياسي. (Balcells& A. Stanton, 2021: 45–69). كذلك رصد (لاجرانج Lagrange) في دراسته الأفكار التعاقدية الاجتماعية بين المحكومين والسلطة الحاكمة، والعلاقة بين الحماية الاجتماعية والعقد الاجتماعي في السياقات الهشة ومنخفضة القدرات، بالتركيز على أفريقيا، خصوصًا دول جنوب الصحراء الكبرى. (Alik-Lagrange, 2021: 151–174). بينما فحص كلًا من (نورداس Nordas، وكاي Kay) في دراستهما الزيادة الملحوظة في معدلات

العنف الجنسي في الحروب، موضحين التباين في تلك الظاهرة وتأثيراتها، كذلك قدم الباحثان نظريات حول أسباب وظروف ونتائج هذا العنف، مما يسهم في فهم أعمق للموضوع وتوجيه البحوث المستقبلية تجاه هذه الظواهر. (Nordas& Kay Cohen, 2021: 193–211).

وفي نفس السياق تناول (كيرياكيديس Kyriakides) إشكالية اللجوء بالدراسة والتحليل، حيث رصد أوضاع اللاجئين على الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي، وأشار إلى التمييز والتحديات التي يواجهها اللاجئون في البيئات الاستقبالية، كما سلط البحث الضوء على تأثير التمييز والتحديات في بناء الهوية والمعرفة الذاتية للأفراد، وضرورة تجاوز الصور النمطية وإعطاء اللاجئين دورًا فاعلًا ومحترمًا في المجتمع المُضيف. (Kyriakides, 2022: e17). فيما استكشفت (سامية) في دراستها المتغيرات الاجتماعية والثقافية للمرأة في تنظيم داعش الإرهابي، باستخدام نظريات إدماج النوع الاجتماعي والمجال العام، وأدوات تحليل المحتوى، وقد أظهرت النتائج تضليل تنظيم داعش لحقوق المرأة وممارساته العنيفة ضدها، وأشارت إلى استخدامه للإعلام لجذب النساء إلى كياناته الإرهابية. (صابر، ٢٠٢٤: ١١٠–١٤٣). بينما استعرض (شحاتة) في دراسته أهمية الوقاية من التطرف وتطوير أدوات للكشف المبكر عن المتطرفين المحتملين، مما يسهم في تعزيز استراتيجيات مكافحة الإرهاب، كما استعرضت الورقة أبرز التحديات، وأهمية تحقيق التعاون بين المؤسسات الأمنية والبحثية، فضلًا عن ضرورة تضمين برامج مكافحة الإرهاب لأدوات "قياس عوامل الخطر" ضد التطرف وتحديد عوامل التحول من التدين إلى التطرف. (شحاتة، ٢٠٢٢: ٢٤٩–٢٦١).

ونستنتج عبر هذا المحور، أن الإنتاج البحثي (الغربي والعربي) في تناوله لقضايا الحركات الاجتماعية والسياسات الخلافية، قد أظهر جوانب عدة من النشاط السياسي والاجتماعي الذي تميز بالصراع والتوتر، بما في ذلك قوى الضغط والحروب والعنف والإرهاب، وإليك نظرة عامة على هذه الجوانب:

أ- قوى الضغط واللوبيات: تشمل الحركات -المجموعات والمنظمات- التي تهدف إلى ممارسة ضغوط سياسية لصالح أهدافها الخاصة.

ب- الحروب والنزاعات السياسية: مثل الصراعات المسلحة بين مختلف الجماعات أو الدول، سواء كانت داخلية أو خارجية.

ج- العنف السياسي: يمثل العنف السياسي استخدام القوة الجسدية أو العنف لتحقيق أهداف سياسية معينة، ويمكن أن يكون هذا العنف على شكل احتجاجات عنيفة أو حروب أهلية.

د- الإرهاب السياسي: يستخدم الإرهاب كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية معينة، بهدف خلق الرعب والهلع والضغط على الحكومة أو المجتمع.

هـ- المظاهرات والاحتجاجات: تمثل المظاهرات أو الاحتجاجات وسائل سلمية للتعبير عن الرفض أو الاعتراض على سياسات معينة أو للمطالبة بتغييرات سياسية أو اجتماعية.

بينما تتنوع هذه الحركات في درجة التوتر والعنف والتأثير، وتعتبر جزءًا لا يتجزأ من الساحة السياسية والاجتماعية في العديد من البلدان العربية والأجنبية.

٨. السلوك الانتخابي والسياسات الحزبية (القوة والنفوذ وتوزيعهما في المجتمع):

تشير الدراسات الحديثة في مجال أبحاث السلوك الانتخابي والسياسات الحزبية إلى أهمية فهم العوامل التي تؤثر في قوة ونفوذ الأحزاب السياسية وتوزيعها في المجتمع العربي والغربي، واستكشاف الفروق بينهما، حيث يركز غالبية الإنتاج البحثي الجديد على التحليلات النظرية والتجريبية لتقدير دور الأحزاب وتأثيرها على سلوك الناخبين وعمليات صنع القرار السياسي، واستكشاف التغييرات المعاصرة في دور الأحزاب وقدرتها على تشكيل السياسات والتأثير في توجهات الناخبين وقراراتهم السياسية. ففي دراسة لـ(جيفرسون Jefferson، وآخرون) تم الكشف عن دور الشرطة ونظام العدالة الجنائية في إعادة تعريف المواطنة وتوزيع السلطة، عبر تعزيز عمليات التصويت والمشاركة الانتخابية، وتحديد مكانة الأشخاص المهمشين في المجتمع، وخلُصت الملاحظات الختامية إلى أهمية تغيير نهج مؤسسات العدالة الجنائية ومساهمة علماء السياسة في تعزيز الديمقراطية بشكل عادل. (Jefferson& et al, 2023: 1–32). في حين ركزت دراسة كل من (ناثان Nathan& وساندز Sands) على كيفية تأثير السياقات المحلية على السلوك السياسي للأفراد والمجموعات الاجتماعية، كذلك تصنيف أشكال السياق والاتصال، وتجميع النتائج لتقديم اتجاهات مستقبلية للبحث، مع التركيز على تقاطع الاتصال العرقي والطبقي وتأثيرات السياقات الديموغرافية. (L. Nathan& L. Sands, 2023: 233–252). كما أشارت (أنزيا Anzia) في دراستها إلى تطور الدراسات المعنية بالسياسة المحلية في الولايات المتحدة لتشير إلى وجود تحول في النهج المعتاد،

ووجود تقارب بين السياسة الحزبية والسياسة الحكومية في جوانبها التنفيذية والأيديولوجية، وعلى الباحثين الآن التركيز على فهم تفضيلات الناخبين المحليين وتطوير نظريات حول تأثير الانقسامات السياسية على السياسة المحلية. (F. Anzia, 2021: 133–150). بينما أفادت (كلايتون، أماندا Amanda) في دراستها بأن المحاصصة الانتخابية للمرأة تُظهر تأثيرًا إيجابيًا على السياسات، كما تركز الدراسة على قضايا حقوق المرأة والصحة والفقر، في حين ربطت بين سلوك المشرعين وزيادة نسب تمثيل النساء في البرلمان، لكن النتائج تختلف وفقًا للسياق المحلي والتصميم الدقيق للحصص، كما تقترح الباحثة، إضافة متغيرات جديدة تؤثر بشكل إيجابي على علاقة المحاصصة بتعزيز السياسات المحلية. (Clayton, 2021: 235–252). في حين رصدت دراسة (فاتشودوفا، وميلادا Milada) تأثير الشعبوية على الأنظمة الحزبية في أوروبا، باستخدام بيانات استطلاع لـ"تشابل هيل"، حيث تُظهر الأحزاب الشعبوية تأثيرًا كبيرًا على المنافسة السياسية، خاصة في زيادة الاستقطاب وتحول هياكل المنافسة، ويتباين تأثير الشعبوية حسب نوعها، مع تحول هياكل المنافسة وتأثيرات سلوك الحكومة، في حين تُظهر أحزاب اليسار الشعبوية والمحافظة تفاعلًا مختلفًا مع السلطة. (Vachudova, Milada, 2021: 471–498). وفي نفس السياق، هدفت دراسة (عبد الغني) إلى فهم أنماط المشاركة السياسية والحزبية في الأحياء الشعبية بمدينة "بني سويف"، ورصد دور التعليم في تعزيز مشاركة الطبقات الشعبية في الحياة الحزبية، وقد استخدمت الدراسة إطارًا يعبر عن رؤية الفرضية الجرامشية الجديدة، وأجرت مسحًا اجتماعيًا بعينة متعددة المراحل من (٧٢٥) مشاركًا، وقد أظهرت النتائج عددًا من التحديات الطبقية بما في ذلك الانقسامات الاقتصادية والشعور

بالظلم والاستبعاد الاجتماعي، الذي يحول دون تحقيق المشاركة الفعّالة لهذه الطبقات. (عبد الغني، ٢٠١٩: ٢٧٣-٣٣٠).

وبتحليل الدراسات الحديثة للحياة الحزبية في المجتمع العربي والغربي نجد أن هناك تطورات متنوعة قد حدثت خلال الخمس سنوات الفائتة (٢٠١٩/٢٠٢٤)، ففي المجتمع العربي، تناول الباحثون دور الأحزاب السياسية وتأثيراتها على المؤسسات السياسية والاجتماعية، كذلك التحولات في الهويات الحزبية وتأثير الدين والثقافة على الانتماء الحزبي. أما في المجتمع الغربي، فتتنوع الدراسات لتشمل تحليل الديمقراطية الداخلية للأحزاب، وتأثير التمويل ووسائل الإعلام على السياسة الحزبية، فضلًا عن التوجهات السياسية للمواطنين وتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على اختياراتهم الحزبية. أما القاسم المشترك بين الدراسات الغربية والعربية فكان يركز على التحولات في التنظيمات الحزبية، وعلاقتها بالديمقراطية والهوية الثقافية والدينية، بالإضافة إلى تأثير العوامل الاقتصادية ووسائل الإعلام على السياسة الحزبية والانتماء السياسي للمواطنين.

٩. العدالة الاجتماعية والسياسية (تنامي قيم الحرية واحترام حقوق الإنسان والبيئة):

في هذا المحور، يتم استعراض عينة من الدراسات الحديثة في مجال العدالة الاجتماعية والسياسية والتي قد تساهم في فهم التحديات، وتوجيه السياسات، وتمكين الفئات المهمشة، وتعزيز الديمقراطية والمشاركة المدنية، وعبر هذا الطرح، استعرضت دراسة كل من (ساسير

Elsasser، وشيفر Schafer) التأثيرات السلبية لعدم المساواة في الدخل، وضعف المشاركة السياسية للنقابات والأحزاب، وانخفاض مؤشر الحريات المدنية، حيث توصلت الدراسة إلى أن الأشخاص ذوو الموارد الضعيفة يشاركون ويمثلون بشكل أقل، مما يؤدي إلى تفاقم الانحياز والتمييز في الديمقراطية التمثيلية. (Elsasser& Schafer, 2023: 469–487). بينما تناولت دراسة كل من (كولجان Colgan، هينثورن Hinthorn) أثر تغير المناخ على سياسات الطاقة العالمية والتحول نحو الطاقة النظيفة، حيث سلط الباحثان الضوء على الصراعات والتحديات المعقدة التي تواجه التحول إلى الطاقة النظيفة، والإشارة إلى أهمية استمرار النقاش والبحث في هذا المجال، مع التركيز على الديناميات السياسية الجديدة المتصلة بهذا التحول. (D. Colgan& Hinthorn, 2023: 79–96). كما قدمت دراسة (كاتسنلسون Katznelson) تحليلًا تاريخيًا للديمقراطيات الليبرالية، مبرزة أهمية تقييم السلوك السياسي للقوى والنخب السياسية، من خلال تقاطع الأفكار والمؤسسات والأدوات، والتركيز على تحولات الأنظمة السياسية والعوامل التي تجعل الديمقراطيات الليبرالية جذابةً معياريًا، مثل الانفتاح والتسامح وتحقيق الأمن، وتدعو إلى نظام يرفض الانغلاق أو الانقسام. (Katznelson, 2021: 1–19). فيما تناولت دراسة كل من (إسكندر Iskander، ولوي Lowe) تأثير التغير المناخي على ضعف مستويات العمل والإنتاج، مشيرةً إلى ثلاثة مواضيع رئيسة: التكاليف والموارد، وإنتاج المعرفة وسياسة المستقبل، والتحولات العادلة، كما تبرز أهمية معالجة التحديات المزدوجة للتغير المناخي وحماية سبل العيش، عبر إجراءات سياسية ومؤسسية جديدة. (N. Iskander& Lowe, 2020: 111–131). فيما استعرض

(مينتروم Mintrom، وترو True) بعض نوافذ السياسات التي تفتح فرصًا للتغيير، وذلك عبر بناء استجابات مستدامة لعدد من المشاكل السياسية والصحية، حيث استكشفت الدراسة: كيف فتح وباء COVID-19 نافذة سياسية جديدة للتصدي للعنف ضد المرأة، مما أدى إلى تغييرات في السياسات على المستويين المحلي والوطني. (Mintrom& True, 2022: 143-154). كذلك أشارت دراسة كل من (ريتيج Rietig، دوبونت Dupont) إلى أهمية تكامل سياسات المناخ في الاتحاد الأوروبي، وفهم القدرة المؤسسية لمؤشر التلوث البيئي داخل المفوضية الأوروبية، وفي سبيل ذلك قام الباحثان بتقييم أساليب القيادة التي تستهدف تعزيز هذه القدرة، مع التركيز على الالتزام السياسي، والتداخلات الوظيفية، وبناء الفرص، ودعم آليات التنسيق لتجاوز التحديات المُتوقعة. (Rietig& Dupont, 2021: 19-36). وفي نفس السياق، تناول (صلاح الدين) في دراسته تأثير استخدام التقنية الرقمية في مكافحة جائحة كوفيد-١٩ وأثرها على حقوق الإنسان، كذلك قيّم استخدام التطبيقات وأنظمة المراقبة للتعقب والاكتشاف، وأشار إلى ضرورة احترام معايير حقوق الإنسان مثل الشرعية والضرورة والتناسب، وشدد على أهمية استخدام التقنيات التي من الواجب أن تكون متوافقة مع الأهداف الصحية دون انتهاك لحقوق الأفراد. (صلاح الدين، ٢٠٢٣: ١٦٤-١٧٤).

وعبر هذا الطرح، سلطت الدراسات -سالفة الذكر- الضوء على التطورات المتزايدة والمعنية بقيم الحرية، واحترام حقوق الإنسان، والحفاظ على البيئة، لفهم تحولات المجتمعات والسياسات في جميع أنحاء العالم نحو التوجهات المستدامة والمسؤولية الاجتماعية، كما

شملت هذه الدراسات، تحليلات السياسات الحكومية، والمبادرات الاجتماعية، والتغيرات في القيم والمعتقدات الثقافية التي تؤثر على السلوك الاجتماعي والسياسي.

١٠. المجتمع السياسي (تجليات الذكاء الاصطناعي والتحولات التكنولوجية):

تنوعت الدراسات الحديثة في مجال الذكاء الاصطناعي والتحولات التكنولوجية وانعكاسها على المجتمع السياسي –العربي والغربي– في الآونة الأخيرة، حيث تناولت هذه الدراسات كيفية تغيير الذكاء الاصطناعي لديناميات السياسة والتفاعلات الاجتماعية، وقدمت الرؤى حول كيفية استخدام التكنولوجيا في صياغة السياسات وتأثيرها على الديمقراطية وحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال استكشفت دراسة (كابانو Capano، وبافان Pavan) آليات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تصميم السياسات العامة، من خلال تحليل ثلاث دراسات حالة مثال ذلك: إعادة صياغة دستور أيسلندا بمشاركة المواطنين، وتطبيق المنهج الإيطالي في التعليم، والتعامل مع المنصة الفنلندية للتشريعات الجماعية، كما تشير الدراسة إلى سبل تعزيز الأساليب الفعالة لاستخدام التكنولوجيا في تصميم السياسات وتحسين التواصل والمشاركة المواطنية. (Capano& Pavan, 2019: 96–117). وعلى جانب آخر، أشار كل من (بايلون Bailon، وليكيس Lelkes) إلى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على التماسك الاجتماعي من خلال تحليل الشبكات، تبادل المعلومات، والمعايير المجتمعية على هذه المنصات، كما ناقشت الدراسة: كيف يمكن لوسائل التواصل الاجتماعي أن تعزز من رأس المال الاجتماعي والسلوك السياسي الإيجابي، مع التركيز على الآليات النفسية والسياسية للتفاعلات الإلكترونية وتصميم المنصات. (Bailón& Lelkes, 2023: 155–180). بينما تناولت دراسة

(كانزوتي Canzutti، وتازيولي Tazzioli) التحليل النقدي لتكنولوجيا نظام الحدود وتأثيرها على المهاجرين، مشيرة إلى بعض التحديات التكنولوجية، وأهمية فهم التواصل بين البيانات الرقمية وغير الرقمية، كما استكشفت الدراسة استخدامات المهاجرين للتكنولوجيا في التكتيكات والتحديات التي تواجههم، فضلًا عن أن الآثار الرقمية للهجرة تتطلب فهمًا شاملاً لتفاعلاتها الاجتماعية والسياسية. (Canzutti& Tazzioli, 2023: 17-32). فيما تناولت دراسة (إسكندر) حالة الشباب المصري بعد عام ٢٠١١، حيث كانوا يواجهون التحديات السياسية من خلال الفنون الرقمية مثل الكاريكاتير والميمات، وتشير الدراسة أيضًا إلى أهمية هذه التعبيرات في تعزيز الوعي السياسي بين الشباب ودعم الحركات المعارِضة. (Iskandar, 2019: 154-164). كذلك هدفت دراسة (الحمصي) إلى استطلاع آراء الطلاب في الجامعة السعودية الإلكترونية حول تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في مكافحة التطرف، وربط هذه الآراء بمتغيرات مثل الجنس والعام الدراسي ونوع الكلية، وشملت العينة (١١٠) طالبًا من الجنسين، واستخدم في جمع البيانات استبيان مقطعي، مع تحليل البيانات باستخدام الإحصاء الوصفي واختبار (T) وتحليل التباين أحادي الاتجاه، وقد أظهرت الدراسة أن وسائل التواصل الاجتماعي تؤثر بشكل إيجابي في مكافحة التطرف، ودعت الدراسة إلى زيادة وعي الطلاب بسبل الوقاية من التطرف عبر وسائل التواصل الاجتماعي. (الحمصي، ٢٠٢٣: ٢٢٠-٢٣٤). وفي نفس السياق، اقترحت دراسة كل من (أنس& وهبة) نموذج استشرافي جديد لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في رصد الجرائم المستقبلية من قبل الحكومة والمؤسسات الرسمية، متماشية مع تطورات الثورة الصناعية الرابعة، واستنادًا إلى استبانة ومسح وصفي تطويري، كما اقترح

الباحثان استراتيجية شاملة لتفعيل تلك التطبيقات لمكافحة الجريمة، وتم تطوير رؤية استراتيجية لتحقيق أهدافها. (عدنان& توفيق، ٢٠٢٣: ٢٠٥-٢١٩). كذلك سعت دراسة (مفلح) إلى مكافحة انتشار الشائعات المجتمعية والسياسية والأمنية عبر الإنترنت باستخدام التكنولوجيا والتوعية، مشددًا على أهمية التحالفات والتواصل لتعزيز بيئة أكثر قابلية للحقيقة، ومقاومةً للأخبار المزيفة ولجرائم التزييف العميق، واستنادًا إلى التحليل الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة إلى أن الشائعات تُشكل تهديدًا للأمن القومي، وتقترح استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لمواجهتها وتطوير استراتيجيات الإعلام والتوعية المجتمعية والسياسية. (مفلح، ٢٠٢٣: ٨٠-٩٧).

واستنتاجًا مما سبق عرضه في هذا المحور، فقد ركزت الدراسات الحديثة على تناول قضايا وموضوعات ذات صلة بتأثير التطورات التكنولوجية على السياسة والمجتمع، وسعت إلى فهم أعمق عن كيفية استخدام التكنولوجيا في عمليات صنع القرار السياسي وتشكيل الرأي العام، وتعزيز المشاركة السياسية، وتوازن القوى، وضمان حقوق الفرد والمواطنة، في عصر رقمي سريع التحول والتشكل.

- **ومن خلال العرض السابق لأهم القضايا والإشكاليات الجديدة التي شغلت الباحثين -خلال الخمس سنوات الفائتة- في مجال علم الاجتماع السياسي في المجتمع العربي والغربي، والتي نُشرت في بعض المجلات والدوريات الدولية والمحلية: تبين أن هناك مجموعة واسعة ومتنوعة من المواضيع والأبحاث والدراسات التي ركزت على فهم الديناميات السياسية والاجتماعية في عالم سريع التغير والتبدل، وعلى رأس هذه القضايا:**

الاضطرابات السياسية والاجتماعية، والتحولات الديمقراطية، والتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للأزمات البيئية والصحية، فضلًا عن دراسة عوامل التغيير في السياسات العامة والحكم، وقد تعكس هذه المواضيع التحديات الكبرى التي تواجه المجتمعات اليوم وتساهم في فهم عميق للتحولات السياسية والاجتماعية الحالية والمستقبلية، وغيرها من القضايا الفرعية الأخرى والتي كانت بحاجة إلى تحليل أعمق، يتم عرضها على النحو التالي (استعراض فجوات البحث في التراث العربي والأجنبي خلال الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٤):

- **التأثيرات الاجتماعية والسياسية للتكنولوجيا الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي.**
- **زيادة الانقسامات الاجتماعية والسياسية وتأثيرها على الديمقراطية.**
- **الهجرة واللجوء وتأثيرهما على الأنظمة السياسية والاجتماعية.**
- **الحركات الاجتماعية والنضالات السياسية، مثل حركة (Black Lives Matter) وحركة المناخ.**
- **التطورات في مفهوم الديمقراطية وتحولات الأنظمة السياسية حول العالم.**
- **تأثير الاقتصاد والعولمة على الهوية السياسية والاجتماعية.**
- **التحولات في أبنية الحكم والسلطة، مثل التحولات الديمقراطية والأنظمة الشمولية.**
- **عوامل التطرف السياسي والعنف والإرهاب في بعض المجتمعات.**
- **دور القيادات السياسية والشخصيات العامة في تشكيل الرأي العام واتخاذ القرارات السياسية.**
- **العلاقات الدولية والصراعات الجيوسياسية، مثل التوترات بين الدول والتحالفات الدولية.**

- **تأثير الهجرة والتحولات الديمغرافية على الهوية الوطنية والتكامل الاجتماعي.**
- **دور الأحزاب والقوى في تشكيل المشهد السياسي والاجتماعي.**
- **تحليل الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على الثقة في السياسة والمؤسسات.**
- **العلاقة بين الهوية الجنسية والانتماء السياسي والمشاركة السياسية.**
- **دراسة دور الجماعات اللامركزية والتنظيمات غير الحكومية في صنع القرار السياسي.**
- **تحليل الانتهاكات الحقوقية وتأثيرها على الاستقرار السياسي والاجتماعي.**
- **العلاقة بين العولمة والهوية الوطنية والتقاليد الثقافية.**
- **تأثير الثورات العربية والتحولات السياسية في المنطقة على الديمقراطية والسلم الاجتماعي.**
- **دراسة التأثيرات الاجتماعية للأزمات البيئية وتغير المناخ على السياسات العامة.**
- **البحث في علاقة القوة والنزاعات السياسية والتطورات الديمقراطية في العالم.**
- **تحليل أنماط الانتخابات، والسياسات الانتخابية وتأثيرها على النظم السياسية.**
- **دراسة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتقدم السياسي والاجتماعي في البلدان النامية.**
- **تحليل أثر التطورات التكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي على السياسة والحكومة.**
- **انعكاسات الأزمات الصحية العامة، مثل جائحة كوفيد-١٩، على الديمقراطية والحكم والسلم الاجتماعي.**

*** بينما تشكلت الطرق المنهجية الحديثة التي تمت الاستعانة بها –في الإنتاج البحثي العربي والغربي في الفترة (٢٠١٩/٢٠٢٤)– في مجال علم الاجتماع السياسي، مع عرض طريقة استخدامها، كالتالي:**

- **الدراسات الإمبريقية والتحليل الكمي: عبر تحليل البيانات الإحصائية لفهم العلاقات السياسية.**
- **التحليل النوعي: عبر دراسة التجارب الفردية والحالات الفردية لفهم الظواهر السياسية بعمق.**
- **المقاييس واستطلاعات الرأي والتحليل الشبكي: لفهم العلاقات بين الفرقاء السياسيين والمؤسسات وتأثيرها على صنع القرارات.**
- **النمذجة الرقمية: لتوضيح العلاقات والتفاعلات بين المتغيرات السياسية وتوقع نتائج مختلفة.**
- **تحليل البيانات الضخمة: لفهم الاتجاهات السياسية وتنبؤات المستقبل.**
- **دراسات الحالة، والمقابلات المتعمقة: عبر المشاركة المباشرة في السياقات السياسية لجمع المعلومات وتحليلها.**
- **المسح الاجتماعي والمنهج التاريخي: من خلال تسليط الضوء على الأحداث والمفاهيم التاريخية والاجتماعية التي تشكل السياق للتحولات السياسية الحالية.**
- **المنهج المقارن والجغرافي: عبر المقارنة بين المكان والسياسة وتأثيرها على الهوية والقوة.**
- **المنهج الجندري: تحليل الجوانب الجندرية للسياسة وفهم كيفية تأثيرها على السياسات.**

- **المنهج الأنثروبولوجي: عبر التركيز على التفاعلات السياسية والثقافية في سياقات محلية.**
- **تحليل المضمون والتحليل النسقي: عبر تحليل النصوص والخطابات السياسية لفهم التوجهات والرؤى السياسية المختلفة.**
- **الجماعات البؤرية والبحث التجريبي: لاختبار فرضيات ونظريات سياسية مختلفة.**
- **التحليل المقارن: عبر المقارنة بين الأنظمة السياسية والمؤسسات في مختلف البلدان.**
- **المنهج النقدي: استُخدم لاستكشاف القوى والأبنية السياسية وتحليلها من منظور نقدي.**
- **المنهج النظمي: ركز على فهم الأنظمة السياسية ككيانات متكاملة تتأثر بالعوامل المختلفة.**
- **البحث التجريبي: استُخدم لاختبار الفرضيات السياسية من خلال التجارب الميدانية.**
- **تحليل السياسات: استُخدم لدراسة عملية صنع القرار السياسي وتقييم السياسات الحالية.**
- **التحليل الثقافي: ركز على فهم كيفية تشكيل العوامل الثقافية السياسية وتأثيرها على السلوك.**
- **البحث الجماهيري: لدراسة ردود الفعل وآراء الجمهور بشأن القضايا والأحداث السياسية.**
- **تحليل الشبكات الاجتماعية: لفهم التفاعلات بين الفرد والمجموعات في السياق السياسي.**
- **التحليل النفسي للقرارات السياسية: للتعرف على كيفية تأثير العوامل النفسية مثل العواطف والتوجهات الشخصية على صنع القرار السياسي.**
- **التحليل الجيوبوليتيكي: لدراسة تأثير العوامل الجغرافية والموقع الاستراتيجي على العلاقات السياسية والصراعات الدولية.**

الفصل الثالث

(الاتجاهات النظرية الحديثة في علم الاجتماع السياسي)

في التراث البحثي الغربي والعربي

تنوعت –خلال الفترة من (٢٠١٩) إلى الربع الأول من (٢٠٢٤)– التوجهات النظرية المستخدمة في دراسات علم الاجتماع السياسي، سواء كانت في الدراسات الغربية أو العربية، حيث اعتمد التراث البحثي الغربي على رؤى نظرية جديدة لم تكن معتادة في الدراسات العربية، وكان هناك أيضًا توجهات مشتركة بين البحوث الغربية والعربية، وهذا يعكس تطور المجال وتبني التوجهات الجديدة التي تسعى إلى تفسير الظواهر والمشكلات السياسية بشكل متنوع وشامل، فعلى سبيل المثال، ظهرت (النظريات النقدية، والنظريات النسقية) التي تركز على تحليل السلطة والأبنية السياسية باستخدام النقد الاجتماعي وفهم العلاقات الاجتماعية والسياسية بشكل أعمق. كذلك (النظريات البنيوية) والتي تستخدم مفهوم البنية الاجتماعية لفهم العلاقات السياسية والتغيرات في المؤسسات والهياكل السياسية، كذلك (النظريات النسقية المتقدمة) والتي ركزت على تطبيق المفاهيم في تفسير الظواهر السياسية الحديثة مثل الهوية الوطنية، والعولمة، والديمقراطية الرقمية. وعلى جانب آخر، ظهرت بعض النظريات الكلاسيكية والتي تعود إلى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين مثل (النظرية الماركسية ونظرية ماكس فيبر)، في عدد ليس بالقليل من الأبحاث والدراسات، وركزت على عدد من المفاهيم مثل الطبقة الاجتماعية، والصراع الطبقي، والأبنية السياسية، بينما ظهرت النظريات الحديثة في عدد

كبير من الدراسات والأبحاث التي نشرت في الدوريات العربية والعالمية، والتي جاءت كرد فعل على التطورات الاجتماعية والسياسية الحديثة والتحديات الجديدة التي تواجه المجتمعات في العصر الحالي. كما ظهرت (النظرية النسوية) لمحاولة فهم العلاقة بين النوع الاجتماعي والسياسة، وتحليل السلطة والهوية الجنسانية في الأنظمة السياسية، بينما تبنت بعض الدراسات (النظرية الإعلامية) المعنية بدراسة دور وتأثير وسائل الإعلام والاتصال في تشكيل الرأي العام وصناعة السياسات، واعتمد البعض الآخر على النظريات الحديثة (للحقوق الإنسانية) والتي تركز على دراسة الحقوق الإنسانية كأداة لتحقيق العدالة والمساواة في المجتمعات، وتسلط الضوء على التحولات السياسية والاجتماعية التي تؤثر في حماية حقوق الإنسان، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، بينما تبنت بعض الدراسات (نظرية البيئة المستدامة) والتي تفسر تأثير العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية على التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتحليل سياسات البيئة والتنمية المستدامة، فيما إرتكنت بعض الدراسات إلى (نظرية الهوية والتعددية الثقافية) والتي تركز على دراسة التفاعلات بين الهوية الثقافية والسياسية والاجتماعية، وتحليل تأثير التعددية الثقافية على الديمقراطية والتواصل الاجتماعي، بينما تبنى عددًا آخر من الباحثين (النظرية الديمقراطية الجديدة) لتفسير التحولات الديمقراطية في العصر الرقمي وتأثير التكنولوجيا على الحكم الديمقراطي ومشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي. من هنا، عكست التوجهات النظرية الجديدة التطورات في مجال علم الاجتماع السياسي والتحديات التي تواجهها المجتمعات اليوم، وتسعى في سبيل ذلك إلى تطوير نماذج تفسيرية جديدة لفهم العلاقات الاجتماعية والسياسية في الوقت الراهن. كما تمت ملاحظة

استخدام (النظرية النيوماركسية) والتي ركزت على التحليل النقدي للرأسمالية والهيمنة الاقتصادية، وفسرت العلاقة بين الأبنية الاقتصادية والسياسية في المجتمع، كذلك ظهرت (النظرية النيوأينستاينية Neo-Einsteinianism) في عدد من الدراسات الأجنبية لتحليل القوى والتحولات الاجتماعية والسياسية من منظور النظرية الفيزيائية، مستلهَمة من أفكار ألبرت أينشتاين، كما اعتمدت بعض الأبحاث على (النظرية النيوفيمينية Neofemenism) لتوضيح أبرز مبادئ العدالة والمساواة الاجتماعية خصوصًا تلك المتعلقة بحقوق المرأة، وفهم القوى السياسية والاجتماعية من خلال تفعيل الحقوق والحريات. وعبر هذا الطرح، سعت الدراسات والأبحاث الجديدة في مجال علم الاجتماع السياسي إلى توفير إطار نظري جديد لفهم التحولات الاجتماعية والسياسية في العصر الحديث، وتقديم تحليلات أكثر عمق للتحديات والمشكلات التي تواجه المجتمعات في العالم المعاصر، وهذه التوجهات هدفت جميعها إلى فهم التحولات الاجتماعية والسياسية الحديثة وتحليل تأثيرها على المجتمعات والأفراد، ونظرًا لكثرة الكتابات النظرية في هذا الحقل "المعرفي الرصين"، يمكننا أن نستعرض عددًا من النظريات الحديثة من واقع استخداماتها في بعض الدراسات والأبحاث –المنشورة في المجلات والمواقع العلمية والدوريات المحلية والدولية– كما يلي:

أ) نظرية المواطنة المعقدة (إشكالية الهوية والعولمة والديموقراطية المعاصرة):

تعتبر نظرية المواطنة المعقدة إطارًا نظريًا معاصرًا يسعى لفهم التفاعل بين الهوية والديمقراطية في المجتمعات المعاصرة، حيث تركز هذه النظرية على التحديات التي تواجه مفهوم المواطنة في ظل التنوع الثقافي والسياسي والاقتصادي الحديث، وتشمل بعض الجوانب

الرئيسة مثال ذلك: (الهوية المتعددة) حيث تنظر هذه النظرية إلى تعدد الهويات الفردية والجماعية كنقطة انطلاق لفهم التنوع والتعددية في المجتمعات المعاصرة، وكيفية تأثير هذا التعدد على فهم المواطنة والانتماء السياسي، كذلك (الديمقراطية) حيث تسعى إلى استكشاف كيفية تأثير التنوع والتعددية الهوياتية على عمليات اتخاذ القرار الديمقراطي ومشاركة المواطنين في الحياة السياسية، فضلًا عن (العدالة والمساواة) لمناقشة تحديات تحقيق العدالة والمساواة في مجتمعات متنوعة، وكيفية التعامل مع التمييز والاستبعاد بناءً على الهوية والانتماء الثقافي، أيضًا، (التضامن والتعاون) لتبيان أهمية بناء التضامن والتعاون بين مختلف الجماعات والهويات في المجتمع، ودورها في تعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية، ومن أبرز رواد هذه النظرية، تشارلز تايلور (Charles Taylor) آيمه نوريس (Aimee N. Norris) ويل كيمليكا (Will Kymlicka) جوديث باتلر (Judith Butler). كما تستعرض هذه النظرية أهمية المواطنة في القرن الحادي والعشرين، مشددةً على تطور المفهوم وأبعاده، وتتناول الحقوق والامتيازات المترتبة على المواطنة في الدول الليبرالية، كما تقيّم التحديات المعاصرة مثل الهجرة وحقوق الأقليات. (F. Cohen& Ghosh, 2019: xi-3). كما استهدفت نظرية المواطنة العالمية بناء فهم عالمي للقضايا والتحديات العالمية، مثل حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، واعتمدت النظرية على توسيع مفهوم المواطنة ليشمل المشاركة الفعّالة في الحياة العامة على مستوى العالم، وتعزيز الوعي بالقضايا العالمية وتشجيع المشاركة في إيجاد الحلول لها. (Aboagye& Dlamini, 2021: vii-5). في حين تركز النظرية النقدية للمواطنة على كيفية بناء علاقات السلطة وتنظيم حقوق والتزامات المواطنين،

سواء كانت تلك الحقوق محمية بالقانون أو المعترف بها دولياً، وتسلط الضوء على الصراعات الاجتماعية المتعددة التي تعطي معنى للمواطنة وتؤثر عليها، كذلك التعرف على دور المواطنة في تعزيز النضال من أجل الحقوق والحريات، وتعميق فهمنا لآليات المواطنة في القرن الحادي والعشرين. (Isin, 2024: 1-14). كذلك أشار (ألتمان Altman) إلى أهمية هذه النظرية في دعم آليات الديمقراطية التي يبادر بها المواطنون لإعادة تنشيط الأنظمة التمثيلية، وذلك من خلال تمكين المواطنين وتوجيه المطالب الاجتماعية، مما يساهم في تعزيز الحرية والمساواة وتحقيق المساءلة السياسية. (Altman, 2019: 2-7). وفي نفس السياق، فإن التراث الشعبي والهوية الوطنية عبارة عن جُمل لثلاثة عناصر: (الشعب، والثقافة الشعبية، والتاريخ)، كما يشمل التراث دساتير الثقافة الاجتماعية ووظائف الفولكلور، فهي تجلب أصل القيم والعادات والمعتقدات والأعراف إلى أداء مؤسسات وأنظمة البنية الاجتماعية ووظائفها، ومن هنا فإن التراث يشمل "التاريخ والثقافة والرموز والسلوك الإنساني" وينمي مشاعر الهوية والانتماء. (إبراهيم، محمد عباس، ٢٠١٧: ٧٤١ - ٧٦٢).

وبشكل عام، فإن نظرية المواطنة تسعى إلى توسيع المفاهيم التقليدية للمواطنة وفهمها بشكل أعمق، مع التركيز على التفاعلات الديناميكية بين الهوية والديمقراطية في العالم المعاصر.

ب) نظرية شبكات المقاومة (الاحتجاج وسياسة الحركات الاجتماعية الجديدة):

ظهرت نظرية شبكات المقاومة في عديد من الكتابات البحثية الأجنبية، وهي نظرية اجتماعية تهدف إلى فهم الديناميات الاجتماعية والسياسية في المجتمعات المعاصرة، خاصة فيما يتعلق بالحركات الاجتماعية الجديدة والتكنولوجيا الرقمية، وتتمحور هذه النظرية حول فكرة أن القوى الاجتماعية والسياسية ليست مركزية بل متشعبة ومنتشرة عبر شبكات من الأفراد والمجموعات، حيث تنشأ الحركات الاجتماعية الجديدة، بما في ذلك حركات الاحتجاج، من تفاعلات متشعبة بين الأفراد والمجموعات داخل هذه الشبكات، وتستفيد هذه الحركات بشكل كبير من وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الرقمية للتنظيم والتنسيق ونشر الأفكار والرسائل، فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لدعم الحملات الاجتماعية، وتنظيم الاحتجاجات، وتحديد الأهداف السياسية، ويعد مفهوم "القوة الضعيفة" واحدًا من المفاهيم الرئيسة في نظرية شبكات المقاومة، والتي تُشير إلى قدرة الفرد أو المجموعة الصغيرة على الإثراء في الشبكات الاجتماعية لتحقيق تأثير كبير، فعندما يتفاعل الأفراد والمجموعات في شبكة معينة، يمكن للأفراد ذوي القدرات الضئيلة أن يلعبوا دورًا هامًا في تحريك الأفكار والتأثير على القرارات والتغييرات في المجتمع، بالإضافة إلى ذلك، تركز نظرية شبكات المقاومة على فهم كيفية تطور الهويات الاجتماعية والسياسية داخل هذه الشبكات، وكيف يتم بناء التضامن والتعاون بين أفراد ومجموعات مختلفة لتحقيق أهداف مشتركة. كما تركز الحركات الاجتماعية أيضًا، على العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي والعمل الرمزي والتجمع

الاجتماعي، وتقدم إطار لدراسة التكتيكات الخطابية ودور وسائل الإعلام في تشكيل الحركات الاجتماعية. (Crick, 2020: 1-9).

وعلى هذا النحو، تعتبر نظرية شبكات المقاومة مجالًا جديدًا -نسبيًا- في الدراسات الاجتماعية، فهناك عددًا من الباحثين والمفكرين الذين ساهموا في تطوير هذه النظرية وتطبيقاتها، ومن بين أبرز الرواد والمفكرين في هذا المجال يمكن ذكر: مانويل كاستيلز (Manuel Castells): وهو عالم اجتماع إسباني معروف بأعماله التي تتناول تأثير التكنولوجيا والشبكات على الديناميات الاجتماعية والسياسية، وجيديو سورايز (Giddio surayez): الذي قدم مفهوم "حركة الذكاء" (smart mob) والتي تشير إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية للتنظيم السريع والفعّال للحركات الاجتماعية، كذلك زيجموند باومان (Zygmunt Bauman): وهو عالم اجتماع بولندي برز بأعماله حول المجتمع المعاصر والعولمة، وقدم مساهمات في فهم العلاقة بين التكنولوجيا والهوية، أيضًا، جورج ريتشارد (George Ritzer): وهو عالم اجتماع أمريكي معروف بمفهومه للـ"ماكدونالدية" (McDonaldization) وهو مفهوم يستخدم لفهم تأثير العولمة والتكنولوجيا على المجتمعات الحديثة. كما تسلط هذه النظرية الضوء على دور حركات الاحتجاج في تحدي التفاوت الاجتماعي والبنائي، وتبيان تأثيرها على السياسة الاجتماعية التقدمية والديمقراطية، كذلك تُقدم هذه النظرية تحليلًا تاريخيًا ومعاصرًا لهذه الحركات، وتوضح دورها الحاسم في تشكيل المجتمع وتحقيق التغيير. (Warde, 2021: 3-25).

وفي نفس السياق، يركز منظرو الحركات الاجتماعية على التغيرات الكبيرة في المشهد السياسي العالمي، مع التركيز على الحركات الاجتماعية الحديثة ودورها في التغيير الاجتماعي والديمقراطية. (Porta& Diani, 2020: 31-42). وتبعًا لهذا، فقد عُرف الصراع الاجتماعي الجديد بأنه صراع بين مجموعات وحركات اجتماعية متنوعة تفتقر إلى المساواة، بما في ذلك الصراعات العرقية والجنسية والعمرية والدينية والثقافية والسلطوية، كما يؤمن رواد منظرو الصراع الحديث بأن الصراع حول السلطة جوهري لأي تنظيم اجتماعي، ويشمل الصراعات بين المجموعات لأسباب متعددة غير امتلاك وسائل الإنتاج. (لطفي، طلعت إبراهيم، ٢٠٢١).

وعبر هذا الطرح، فإن نظرية شبكات المقاومة تقدم إطارًا مفيدًا لفهم التحولات الاجتماعية والسياسية المعاصرة، وكيفية تأثير التكنولوجيا على ديناميات النضال والتغيير الاجتماعي.

ج) نظرية حاضنات الإرهاب (بين الأصولية والعنف السياسي):

ظهرت نظرية حاضنات الإرهاب في عددٍ كبير من الدراسات العربية والأجنبية خلال الخمس سنوات الفائتة، حيث ركزت هذه النظرية على كيفية تطور وتشكل بيئات الإرهابيين وتوجيههم نحو العنف، بالإضافة إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتردية التي عززت من احتمالية تشكيل هذه الحاضنات، كما قدمت قضايا متعددة لفهم الجذور الأيديولوجية والسياسية للإرهاب والتصدي له بفعالية، ومن بين أبرز الباحثين المعاصرين الذين تركزت كتاباتهم واهتماماتهم النظرية في مجال بيئة الإرهاب (مارثا كرينشاو Martha Crenshaw)

وهي باحثة أمريكية في مجال العلوم الاجتماعية والسياسية، وقدمت مساهمات كبيرة في فهم دور العوامل الاجتماعية والسياسية في تكوين بيئات الإرهاب، كذلك (روبرت بابست Robert Pabst) وهو باحث وأكاديمي أمريكي، قدم العديد من الدراسات التحليلية التي تسلط الضوء على عوامل حاضنات الإرهاب ودورها في نشوء العنف السياسي، أيضًا (لويس فري Louis Frye) وهو عالم اجتماع وناشط أمريكي، بحث في مجالات عدة منها دور السياسة والظلم الاجتماعي في زيادة احتمالات التطرف والإرهاب، وهؤلاء الباحثين وغيرهم قدموا مساهمات نظرية وإمبريقية مهمة في مجال تطوير وتفسير نظرية حاضنات الإرهاب وتطبيقاتها العملية. ومن جانب آخر، فإن نظريات الإرهاب بشكل عام، تقدم تفسيرات شاملة للتحول إلى الإرهاب، والتصنيف "كإرهابي"، والانضمام أو الانفصال عن الإرهاب، كما تركز هذه النظرية على قضايا رئيسة مثال ذلك؛ عوامل ظهور الإرهاب، وتورط المرأة والشباب مع الجماعات الإرهابية، والإرهاب الانتحاري وغيرها. (M. Sloan& Haner, 2021: 3-6). وعلى سبيل المثال قدمت دراسة "الإرهاب قيد المحاكمة" تحليلًا اجتماعيًا ونظريًا لجذور الإرهاب في الولايات المتحدة، ودور المحاكم المحلية في مكافحة الإرهاب وكيفية استخدامها لأغراض الأمن القومي، والدعوة إلى إعادة تقييم الفهم الشعبي للعنف السياسي واستكشاف آثار الإجراءات الجنائية على المتهمين وعائلاتهم، والسعي نحو صياغة جديدة لمفهوم الإرهاب باعتباره عنفًا سياسيًا، من خلال تحفيز النقاش حول السياسات التي تعالج الأسباب الجذرية للعنف الإرهابي. (Nguyen, 2023: 1-11). كما قدمت دراسة بعنوان "الإرهاب في القرن الحادي والعشرين" تحليلًا نظريًا شاملًا للإرهاب، ورصدت استجاباته واتجاهاته المعاصرة، وقدمت أيضًا عددًا من

القضايا والمفاهيم الأساسية لفهم أساليب وأنماط الإرهاب، والتحديات الجديدة مثل التطرف عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتهديدات المحلية. (C. Combs, 2022: 23-41). وفي نفس السياق، ربطت دراسة "شباب سيناء بين الانتماء والاغتراب" فيما بين أحداث يناير (٢٠١١) في مصر وتحول سيناء إلى مرتع وبيئة حاضنة للعمليات الإرهابية والإجرامية التي نالت من الأبرياء "المدنيين والعسكريين والأمنيين" وغيرهم، وظن البعض أن القضاء على الإرهاب والعنف في سيناء إنما هو مسئولية وزارة الداخلية ووزارة الدفاع، وهذا فيه جانب من الصواب، ولكن الجانب الأكبر يعود إلى أنه لسبب أو لآخر وبعد حرب التحرير في (١٩٧٣) لم تنل سيناء ما تستحقه من اهتمام اجتماعي وثقافي واقتصادي، فنمت فيها تلك الجماعات المتطرفة وشكلت خطرًا على الدولة المصرية، لذا، فإن الانتماء للوطن يحتاج إلى دعم الإنسان والمواطن ومكافحة البيئات الحاضنة للفكر الإرهابي. (الضبع، عبد الرءوف، ٢٠١٥).

ومن هنا، فإن الرؤى النظرية المتعددة لحاضنات الإرهاب –والتي ظهرت في عدد من الدراسات والأبحاث الحديثة– سعت إلى توجيه الانتباه للعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تؤدي إلى تكوين بيئات مواتية لتنشئة الإرهابيين وتشجيعهم على اللجوء إلى العنف السياسي، وتتنوع هذه العوامل من التهميش والظلم الاجتماعي إلى الانعدام الأمني وانعدام الفرص الاقتصادية والتطرف الفكري، مما يحيلها إلى بيئة مثالية لنشوء الإرهاب وتنامي فكره، كما أن توجيه الاهتمام البحثي والنظري لهذه الحاضنات يمكن أن يسهم في التصدي للإرهاب ومنع انتشاره بشكل فعّال، خصوصًا في المجتمعات العربية.

د) نظرية المجتمع المدني العالمي (الهويات السياسية في مجال أرحب):

اشتملت عديد من الأبحاث الجديدة في مجال علم الاجتماع السياسي في الفترة الأخيرة، على رؤى وقضايا نظرية "المجتمع المدني العالمي"، والتي تسعى إلى استكشاف التفاعلات والتعاونات بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية والدولية في سبيل تحقيق الأهداف المشتركة على المستويين المحلي والعالمي، وتركز هذه النظرية على تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، وتحفز المجتمع المدني على المشاركة في عمليات صنع القرار وإيجاد حلول للقضايا العالمية المعقدة، بما في ذلك، مجالات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان والبيئة وغيرها، ومن بين أبرز رواد نظرية المجتمع المدني العالمي الذين تم ذكر رؤاهم النظرية في بعض الدراسات والأبحاث –العربية والأجنبية– الحديثة: (جان جاك روسو Russo) والذي كان له دور كبير في تطوير فكرة المجتمع المدني وأهميته في تحقيق العدالة والتقدم الاجتماعي، و(جون رولز Rolls) حيث كان لرولز مساهمات كبيرة في فهم دور المجتمع المدني وأهميته في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى (حنة آرنت Hannah Arendt) والتي ناقشت في كتابها "الشعور بالمسؤولية" دور المجتمع المدني وضرورة مشاركته في التغيير الاجتماعي والسياسي، كذلك قدم (ميشيل فوكو Foucault) في أعماله الفكرية تحليلات عميقة حول التمكين الاجتماعي ودور المجتمع المدني في تحقيق العدالة والمساواة. فهؤلاء المفكرين وغيرهم قدموا مساهمات مهمة في تطوير نظرية المجتمع المدني العالمي وفهم دوره في بناء المجتمعات المستدامة والديمقراطية، كذلك من بين الرواد المعاصرين لنظرية المجتمع المدني العالمي الناشط السياسي (جورج سوروس Soros) الذي

دعم العديد من المشاريع الخيرية والمبادرات الاجتماعية التي تهدف إلى تعزيز المجتمع المدني وتحقيق التنمية المستدامة، كذلك الصحفية والناشطة الاجتماعية (نعومي كلاين Klein) والتي سلطت الضوء على دور المجتمع المدني في مواجهة الجشع الاقتصادي والتفاوت الاجتماعي، فضلًا عن الفيلسوف والمفكر العربي (عبد الغني النابلسي) الذي تناول دور المجتمع المدني في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة في العالم العربي، والفيلسوف السياسي (نعوم تشومسكي Chomsky) الذي ناقش دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية ومكافحة الظلم والقمع. وهؤلاء الرواد المعاصرين –وغيرهم– قدموا تحليلات ومساهمات مهمة في فهم دور المجتمع المدني العالمي وأهميته في بناء مجتمعات عادلة ومستدامة في العصر الحديث. فمع تزايد الانقسامات بين السياسة والاقتصاد والمجتمع، اكتسبت الجهات الفاعلة المدنية أهمية سياسية كبيرة، كذلك أدت عمليات العولمة إلى تقويض التمييز بين السياسة المحلية والدولية، حيث كانت منظمات المجتمع المدني ذات يوم مرتبطة بحدود الدولة القومية، ولكن الآن امتدت عبر حدود الدولة وخارجها. (Smith& Hamel, 2023: 616–618). كما أشار (هيلموت أنهاير Anhahir) –باعتباره رائدًا معترفًا به عالميًا في مجال الدراسات غير الربحية ودراسات المجتمع المدني– إلى أهمية دور المجتمع المدني، المحلي والعالمي، وضرورة مراقبة أصوله ومساره، وتطوير النظريات ذات الصلة لتفسير قضاياه وإشكالياته المتعددة. (Ruser& et al, 2023: xi–7). كذلك فإن معظم المداخل النظرية المهتمة بالمجتمع المدني تنظر إليه اليوم على أنه ظاهرة عالمية، حيث إن المجتمع المدني في الغرب قد أظهر مجالًا منفصلًا عن الدولة أو معارضًا لها في كثير من الأحيان، كما يمكن القول أن

المجتمع المدني العالمي ظهر متوقعًا نشوء دولة ليبرالية دستورية عالمية. (فيليبس& وآخرون، ٢٠٢٢: ٥١٤-٥١٥). وفي نفس السياق، ظهرت أبعادًا جديدة لمفهوم (الكوزموبوليتانية Cosmopolitanism) -في عدد من الدراسات والأبحاث الأجنبية والعربية الحديثة- والتي تقاربت مع فكرة المجتمع المدني العالمي وبناء هويات سياسية واجتماعية مشتركة، فقد نشأ هذا المفهوم -الكوزموبوليتانية- في الأساس لوصف هوية الإنسان التي تتخطى حدود وطنه وانتمائه للعالم بأسره، وذلك يعني أن الولاء والانتماء يصبح للمجتمع البشري بأكمله وليس لجماعة عرقية، أو سياسية أو رقعة جغرافية محددة، وعدم التقيد بحدود الدولة القومية والفكر القومي، والانفتاح على العالم واحترام ما يحويه العالم من ثقافات وأعراق وأديان مختلفة، والاعتراف بوجود الآخرين والقدرة على التعايش السلمي وسط الاختلاف والقبول الحقيقي والتسامح تجاه التنوع، في حين ركز البعد الاجتماعي لهذا المفهوم على فكرة الاندماج العالمي، ليس بمعنى الذوبان والتوحد وطمس الاختلاف، ولكن بمعنى الاستيعاب والاعتراف بغيرية الآخرين والقبول الحقيقي لهم، والإقرار بأن البشر ليسوا متشابهين "دينيًا وثقافيًا وعرقيًا ولغويًا" ولهم الحق في هذه الاختلافات، أما البعد السياسي للمفهوم، فقد أظهر فكرة اتحاد الدول مع بعضها البعض بمحض إرادتهم دون أي إجبار، مع احتفاظ كل دولة بسيادتها وليس هناك حق لأي دولة في فرض سيادتها على دولة أخرى، وتكون الغاية الأساسية من هذا الاتحاد هو تحقيق سلام عالمي بين الدول. (الحايس، عبدالوهاب جودة & مطراوي، هالة، ٢٠٢٣: ٢٧-٢٩).

وعبر هذا الطرح، فإن نظرية المجتمع المدني العالمي ترتكز على فكرة أن المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في الحياة السياسية والاجتماعية على الصعيدين المحلي والعالمي تُسهم في تحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي المستدام، كما تشجع هذه النظرية على التعاون والتنسيق بين مختلف أطراف المجتمع المدني وتعزز دورها في إيجاد حلول للتحديات العالمية المعاصرة.

هـ) مقاربات نظرية جديدة للثقافة السياسية (تنمية المعرفة السياسية بشكل مستدام):

ظهرت عدة مقاربات نظرية جديدة متعلقة بقضايا وإشكاليات الثقافة السياسية –في بحوث ودراسات علم الاجتماع السياسي في الفترة الأخيرة– وكانت تتجه لرصد العلاقة بين الثقافة السياسية وتأثيرها على السلوك السياسي وتشكيل المؤسسات السياسية، وقد اشتملت هذه المقاربات، على سبيل المثال: على الرؤية البنائية للثقافة السياسية والتي ركزت على دور الثقافة في بناء المؤسسات والهويات السياسية، وكيفية تأثيرها في تشكيل القيم والمعتقدات السياسية للأفراد والمجتمعات، كذلك الرؤى النقدية للثقافة السياسية والتي تستكشف العلاقة بين السلطة والثقافة، وتحليل كيفية استخدام السلطة للثقافة في تحقيق أهدافها وتعزيز سيطرتها، أيضًا، المقاربات النسوية للثقافة السياسية والتي سلّطت الضوء على الجندر وكيفية تأثيره على التفاعلات السياسية والثقافية، وسعيها إلى فهم دور الثقافة في تشكيل الهويات والسلوكيات السياسية بناءً على الجنس، كما استخدمت النظرية النقدية للأعراف السياسية في تحليل المعرفة السياسية وكيفية استخدام القوى السياسية الحاكمة للمعرفة في تشكيل الهويات

الجماعية وتحقيق السيطرة السياسية، كذلك المقاربات الثقافية للديمقراطية والمواطنة، والتي بحثت في العلاقة بين الثقافة والديمقراطية وتحليل تأثير القيم والمعتقدات الثقافية في تشكيل ممارسات المواطنة والمشاركة السياسية. وقد ظهرت مقولات بعض الرواد والمنظرين الكلاسيكيين –في عدد من الدراسات والبحوث– والذين يُعتبرون روادًا في مجال نظريات الثقافة والمعرفة السياسية، مثال ذلك، (جورجاكا غرامشي Gramsci) الذي قام بتطوير نظريات النقد الثقافي والتي تركز على العلاقة بين السلطة والثقافة، كذلك (جوديث بوتلر Judith Beutler) الفيلسوفة والناقدة النسوية التي استكشفت في أعمالها دور الثقافة في تشكيل الهُويات والجندر السياسي، فضلًا عن (بيير بورديو Bourdieu) والذي قام بتطوير نظرياته حول الثقافة والسلطة ودور الأعراف السياسية في تحديد التفاعلات الاجتماعية والسياسية، كما استكشف (فريديريك جيمسون Jameson) دور الثقافة في تحليل المجتمعات الرأسمالية المتقدمة وكيفية تأثير السياق الاقتصادي على الثقافة والسياسة، في حين عمل (إرنستو لاكلو Laclos) على تطوير النظريات النقدية للأعراف السياسية ودورها في تشكيل الهويات الجماعية والسلطة السياسية، تلك الشخصيات البارزة قد ساهمت بشكل كبير في تشكيل وتطوير المقاربات النقدية للثقافة السياسية وفتح آفاق جديدة في فهم العلاقة بين الثقافة والسياسة. وعلى جانب آخر ظهرت مقولات وقضايا بعض الرواد المعاصرين في مجال النظرية النقدية للثقافة السياسية أمثال، (سلافوج زيجيك Zigic) الذي استكشف دور اللغة والسلطة والثقافة في تحليل الهوية السياسية، والناقد الثقافي البريطاني (هومي بابا Homie) الذي أسهم في تطوير فهمنا للعلاقة بين السلطة والثقافة والهُوية، بالإضافة إلى الفيلسوفة (ويندي براون

Wendy) التي عملت على تحليل الثقافة السياسية ودورها في تشكيل التفاعلات الاجتماعية والسياسية، و(جان بودريار Baudrillard) الذي قدم تحليلات نقدية للثقافة والسلطة ودورها في تشكيل العقل الجماعي والسياسي. ومن هنا، تركز بعض البحوث الجديدة على تحليل الثقافة السياسية المعاصرة، وبالأخص دور الفرد والدولة، وسعت لفهم كيفية تأثير المعتقدات والتفاعلات الثقافية على السلوك السياسي وتشكيل الهوية السياسية، وكذلك تحليل الظواهر العاطفية والرمزية في هذا السياق. (Voinea& Neumann, 2020: 335–360). كما تقترب النظرية من فكرة الوعي السياسي، وذلك لتقديم فهمًا جديدًا يركز على المعرفة وفهم الشؤون السياسية، واستكشاف مفهوم الوعي السياسي وتأثيره وكيفية قياسه، ويتناول تطوره عبر مراحل الحياة. (Olson& et al, 2021: 1–8). كما تربط النظرية بين المعرفة السياسية والتنمية الشاملة من خلال منظور متكامل يشمل التحليل النقدي والدراسات العملية، ويستكشف التحديات والممارسات من خلال مجموعة متنوعة من الطرق، مع التركيز على الأدلة والحوكمة. (Boogaard& et al, 2021: 1–19). وفي نفس السياق، تعتبر التنمية السياسية تطورًا حركيًا يتضمن الاتجاه نحو التمايز الوظيفي والتخصص وزيادة القدرات، كما أن متغيرات عملية التنمية السياسية تتحدد في عملية التعبئة الاجتماعية "المدخلات وبناء المؤسسات"، ومن زاوية أخرى، ومن أجل بناء الدولة الحديثة ينبغي أن تقوم هذه الدولة ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية بالمساهمة في وضع حلول إيجابية وعملية لمعالجة أزمات التنمية السياسية، وضرورة تكاتف كافة الجهود الرسمية والشعبية مع النظام السياسي لحل مشاكل المواطنين، حتى يشعر المواطن العادي بالمردود السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي

يوفر له حياة كريمة وإيجابية، بعيدًا عن الخوف والإرهاب وأملًا في تقدم ونمو مستقبلي يجعل الدولة في طور التقدم والازدهار. (أبو مساعد، حمدي، ٢٠١٥: ٣٢٥-٣٣٣).

ومن خلال ما سبق عرضه في المحور الراهن، فقد تناولت بعض الدراسات والأبحاث الحديثة في مجال علم الاجتماع السياسي عددًا من المقاربات النظرية التي تقترب من مفهوم الثقافة السياسية، ومسألة تنمية المعرفة السياسية بشكل مستدام، حيث هدفت هذه الدراسات – من خلال تبنيها لهذه الرؤى– إلى استكشاف العلاقة بين الثقافة السياسية وعملية التعلم الدائم، كما سلّطت هذه المقاربات الضوء على أساليب تعزيز الوعي السياسي وتنمية التفكير النقدي في مجالات متنوعة مثل الحوكمة والمشاركة المدنية، بالإضافة إلى بناء قاعدة معرفية قوية للمواطنين لتعزيز مهاراتهم في فهم وممارسة السياسة بشكل فعّال ومستدام.

ز) نظرية الصراع السياسي المعاصر (الدولة والطبقة والبرلمان وتقاسم السلطة):

اتخذت عدة دراسات وبحوث في علم الاجتماع السياسي –خلال الخمس سنوات الفائتة– نظرية الصراع السياسي إطارًا تحليليًا أساسيًا لها، وذلك بهدف فهم الديناميات والتفاعلات بين القوى والمصالح المتنافسة في المجتمع وكيفية تأثيرها على السياسة والحكم، وذلك في ضوء الصراعات السياسية المعاصرة وتحليلها، وتوفير إطار مرجعي لفهم التغيرات في النظم السياسية والمجتمعات المعاصرة. ومن بين الرواد الكلاسيكيين لنظرية الصراع –الذين تبنت بعض الدراسات رؤاهم ومقولاتهم– يأتي (ماركس Marx، وإنجلز Engels)، اللذان أسسا الأطر الفكرية لهذه النظرية، أما من بين الرواد المعاصرين فيمكن ذكر (نيكلاس بورديو Bourdieu) الذي ساهم في تطوير وتوسيع نظرية الصراع السياسي في العصر الحديث، كذلك (آناي

تشومسكي Chomsky) الذي استخدم تحليل السلطة والصراع لفهم الديمقراطية والسياسة العالمية، كما يمكن ذكر كلاً من (ميشيل فوكو، وأنطونيو غرامشي) اللذان سلطا الضوء على أبعاد السلطة والصراع في السياق الاجتماعي والسياسي المعاصر. وفي نفس السياق، تشير الرؤية الجديدة لنظرية الصراع من منظور سياسي، إلى الصراعات السياسية الناجمة عن الانقسامات والتوترات في المجتمع، حول كيفية توزيع الموارد بين المواطنين والفئات الاجتماعية، أو على الأقل تُغذيها، أما في الساحة البرلمانية، تتجلى هذه الصراعات من خلال الأحزاب السياسية التي تمثل مصالح ناخبيها، ومع ذلك، وعلى الرغم من أننا قد نتفق على أن الصراعات السياسية ضرورية للسياسة والأنظمة الديمقراطية، إلا أنه لا يوجد إجماع حول ماهية الصراعات السياسية، وما الذي يسبب الصراع؟ وما هي آثاره؟ (Skoog, 2019: vii). ومن ناحية أخرى، ينصب تركيز هذه النظرية على أشكال الصراع الجديد بين الجماعات والمجتمعات والطبقات والأيديولوجيات والمؤسسات، وهو ما شكّل الديناميكيات السياسية للبلاد نحو تقاسم عادل وشامل للسلطة، وهذا الصراع قد يكون بين عدة أطراف داخل الدولة مثال ذلك: بين الملتزمين بالإطار الدستوري المؤسسي وبين أولئك الذين يسعون إلى تفكيك الدولة، وبين الفاسدين ومن يسعون لمحاسبتهم، كذلك بين الطبقة السياسية والطبقة الوسطى، وبين السلطات المدنية والدينية والعسكرية.. وغيرها. (Waseem, 2022: 1-9). ويبدو أن صُناع السياسات والمُنظرين السياسيين في مختلف أنحاء العالم يعتقدون أن هناك العديد من الأمثلة الناجحة لتقاسم السلطة في الدول المتعددة الأعراق، ولكنها وفي ذات الوقت، لا توفر أي ضمانة ضد الصراعات العنيفة أو المسلحة، ونظراً لهذا السجل المختلط، فليس من المُستغرب

أن يختلف المفكرون حول ما إذا كان تقاسم السلطة يؤدي فعليًا إلى الحد من الصراع أم إلى تصاعده. (Cederman& et al, 2022: 9-18). وعلى الرغم من تعدد المداخل النظرية في علم الاجتماع في دراسة المشكلات الاجتماعية ومنها مشكلة الصراع الاجتماعي والسياسي، إلا أنه يمكن تصنيف هذه المداخل من حيث مستوى الدراسة والتحليل إلى نمطين أساسيين، النمط الأول: وهو المدخل الضيق النطاق (الميكرو) Mecro، أما النمط الثاني: فهو المدخل الواسع النطاق (الماكرو) Macro، الذي يهتم بدراسة وتفسير المشكلات الاجتماعية في ضوء البناء الاجتماعي، وذلك من خلال التركيز على الجماعات الكبيرة والنظم الاجتماعية، ومن أبرز نماذج هذا المدخل الواسع النطاق (المدخل الصراعي) والذي يذهب إلى أنه عندما يسمح البناء الاجتماعي للمجتمع بوجود أي شكل من أشكال الاستغلال، أو سيطرة إحدى جماعات المجتمع على الأخرى، فإن ذلك يتولد عنه صراع يُعد المصدر الأساسي في ظهور المشكلات الاجتماعية. (الجوهري& السمري، ٢٠١٩).

من هنا، فالرؤى النظرية للصراع السياسي المعاصر –التي تبنتها عديد من الدراسات في مجال علم الاجتماع السياسي في الفترة الأخيرة– تسعى إلى تحليل التفاعلات الديناميكية بين مختلف القوى والمصالح السياسية في المجتمع، بما في ذلك الصراعات بين الطبقات الاجتماعية، والجماعات السياسية، والقوى الاقتصادية، كذلك، تُسلط الضوء على توزيع السلطة والموارد، وتأثير ذلك على تشكيل السياسات واتخاذ القرارات الحكومية، مما يُسهم في فهم طبيعة النظم السياسية والتغيرات فيها.

س) نظرية التحليل التنظيمي للجماعات السياسية (المُنظمات وقوى الضغط والمصالح):

تبنت كثيرًا من الدراسات –في مجال علم الاجتماع السياسي– نظرية التحليل التنظيمي للجماعات السياسية والتي تُركز على دراسة تنظيم وتشغيل الجماعات والمؤسسات السياسية، وفهم العوامل التي تؤثر على أداء الجماعات السياسية وتنظيمها، بما في ذلك أبنية السلطة وعمليات اتخاذ القرار والاتصالات وتوزيع الموارد، كذلك تناقش النظرية، كيفية تأثير التغيرات في البيئة السياسية والاجتماعية على تنظيم الجماعات، بالإضافة إلى دور القادة والمؤثرين في تشكيل الأبنية التنظيمية، ومن الرواد المعاصرين لهذه النظرية (ديفيد إيستون Easton، وريتشارد سكوت Scott) اللذان اعتمدا على مجموعة من المفاهيم والنماذج التي تساعد في فهم التفاعلات الداخلية والخارجية للجماعات السياسية، مما قد يساعد في توجيه عمليات التحول والتطوير. كما اشتملت النظرية على تحليل تطور المنظمات عبر التاريخ، وطريقة عملها، وعوامل تطور الأبحاث المتعلقة بها، ومن أمثلة تلك المُنظمات: الوكالات الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات، ومنظمات الحركات الاجتماعية، والتجمعات الدينية، والهيئات العلمية، وغيرها. (A. Haveman, 2022: 1-18). كما تختلف منظمات القطاع العام اختلافًا جوهريًا عن نظيراتها في القطاع الخاص، فهي جزء من المنظمات السياسية في المجتمع، وهي جهات سياسية فاعلة. (Christensen& et al, 2020: XX-5). وفي نفس السياق، فإن المؤسسات المحلية والدولية تعتبر من ضمن الترتيبات الاجتماعية العابرة

للفترات الزمنية والحدود المكانية، والتي تعمل على تشكيل العلاقات الإنسانية دعماً لقيم معينة. (Jupille& et al, 2022: 1-14).

وعلى هذا الأساس، فقد تناولت بعض الدراسات في الفترة الأخيرة هذه النظرية من عدة جوانب أهمها: السلطة داخل هذه المؤسسات، وعمليات اتخاذ القرار، والعلاقات بين الجماعات السياسية وبعضها، وبين باقي القطاعات في المجتمع، كذلك كيفية تأثير قوى الضغط والمصالح الخارجية على عمل هذه الجماعات والمؤسسات، وكيفية تفاعلها مع بيئتها السياسية والاجتماعية، كما ظهرت مقولات بعض الرواد المعاصرين لهذه النظرية في كثير من الدراسات في مجال علم الاجتماع السياسي، مثال ذلك: النماذج والمفاهيم لتحليل هذه العلاقات والتفاعلات، مما قد يساعد في فهم العوامل التي قد تؤثر في سلوك المؤسسات وقدرتها على التأثير في العملية السياسية.

ش) نظرية التنظيم الحزبي (التمثيل النيابي وفرص الأحزاب السياسية الجديدة):

اشتملت بعض الدراسات الحديثة –العربية والأجنبية– في مجال علم الاجتماع السياسي على مقولات نظرية "التنظيم الحزبي" والتي ركزت على دراسة تمثيل المواطنين ومصالحهم من خلال الأحزاب السياسية في النظام الديمقراطي، وفهم كيفية تكوين الأحزاب السياسية، وتنظيمها، ودورها في تمثيل مختلف فئات المجتمع ومصالحها، حيث تعتبر الأحزاب السياسية وسيلة مهمة لتعبئة وتنظيم التفاعلات السياسية وتحقيق توازن القوى في النظام السياسي، كما

تناول الباحثون في هذا المجال، رؤى نظرية تفسر كيفية اختيار المرشحين، وصنع القرار داخل الأحزاب، وعمليات التواصل بين الأحزاب والناخبين، وتأثير هذه العوامل على عملية التمثيل النيابي، وفهم كيفية تمثيل مصالح الناخبين من خلال الأحزاب السياسية، وكيفية تأثير هذا التمثيل على صنع القرار وتشكيل السياسات العامة في النظام السياسي، ومن الرواد المعاصرين لنظرية التنظيم الحزبي (ريتشارد كاتس Cats، وميشيل دوفيرج Duverge، وروبرت ميشيل Michelle، وبيتر ميركس Mercx، وألان وارد Ward، وآخرون)، وقد سعى هؤلاء الباحثون إلى تحليل أبنية الأحزاب وتنظيمها، وانعكاسها على السياسة الوطنية والعالمية، بما في ذلك عمليات اتخاذ القرار داخل الأحزاب وتأثيرها على صنع القرار السياسي وتشكيل السياسات العامة. حيث يعتمد أداء الديمقراطية التمثيلية بشكل حاسم على الأحزاب السياسية التي تتوسط بين المواطنين والدولة، ومع ذلك، فهناك شك –على نطاق واسع– في أن الأحزاب المعاصرة لا تزال قادرة على القيام بهذا الدور، مع الأخذ على محمل الجد التحديات التي تلت ذلك بالنسبة للديمقراطية التمثيلية، لذا فإن إعادة النظر في إصلاح الأحزاب يعد أمرًا ضروريًا، بهدف استدامة الديمقراطيات الراسخة. (Wolkenstein, 2020: 1–20). كما تقدم هذه النظرية رؤية تحليلية جديدة حول الاستراتيجيات وإدارة الاتصالات داخل الأحزاب السياسية، ورصد العوامل التي تُمكن بعض الأحزاب السياسية من تعزيز قوتها والبقاء على قيد الحياة، وفشل الأحزاب الأخرى في فعل نفس الشيء. (Jacunski& et al, 2021: 6–12). في حين ركزت بعض الدراسات الحديثة الأخرى، على رؤى نظرية متنوعة تفسر تأثير القواعد الانتخابية على تطور الأحزاب السياسية، حيث إن الأنظمة الانتخابية التناسبية –ذات الحجم الكبير

للمقاطعات- تُشجع على التطوير التنظيمي المركزي، بينما تعمل الدوائر الانتخابية الصغيرة على تحفيز الحملات الشعبية، ونتيجة لذلك، فمن المرجح أن تخلق الأنظمة الانتخابية ذات الحجم المنخفض دورًا نشطًا لأعضاء الحزب، مما يحفز على تجنيد الأعضاء وتنظيم حملاتها على أرض الواقع. (F. Smith, 2020: 1-7).

وعبر هذا الطرح، اعتمدت بعض الأبحاث على عددٍ من المقاربات النظرية المعنية بالتنظيم الحزبي، ودراسة الأبنية وأنظمة الأحزاب السياسية، بما في ذلك تشكيلها ووظائفها وتأثيرها على العملية السياسية، وفهم كيفية تمثيل مصالح الناخبين من خلال الأحزاب السياسية، وكيفية تأثير هذا التمثيل على صنع القرار وتشكيل السياسات العامة في النظام السياسي.

ص) نظرية البيئة السياسية المعاصرة (بناء القدرات وتعزيز الثقة والمشاركة والضبط):

فسّرت بعض الدراسات في مجال علم الاجتماع السياسي نتائج دراستها في ضوء نظرية البيئة السياسية، التي تُركز على دراسة التفاعلات بين العوامل السياسية والبيئة المكانية للأفراد، وكيفية تأثيرها على سلوك الأفراد والمجتمعات، كما تتناول هذه النظرية عديدًا من الجوانب الأخرى، مثل الأبنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ودور الحكومات والمؤسسات السياسية، وتأثير التغيرات في البيئة السياسية على صنع القرار وتشكيل السياسات، كذلك تهدف هذه النظرية إلى فهم كيفية تكوين وتأثير البيئة السياسية على المجتمعات والأفراد، مع

التركيز على بناء القدرات وتعزيز الثقة والمشاركة في الحياة السياسية، ومن بين أبرز رواد هذه النظرية يمكن ذكر (ناجي دويك، وجيمس روسنباوم Rosenbaum، ومارتن ليبسيت Libsit، وغيرهم). بالإضافة إلى أعمال المنظر السياسي (نيكولاس رينجر Ranger) وفكرته المستوحاة من أوغسطين حول "الخيال المناهض للبيلاجيين"؛ وحجته الأوكشوتية الداعية إلى "محادثة إنسانية" تعددية؛ وتأملاته في الحرب باعتبارها حالة غير متحضرة في بيئة السياسة العالمية. (Paipais, 2023: xiii) ، كما تواجه الديمقراطية من منظور بيئتها السياسية تحديًا باعتبارها مصطلحًا سياسيًا ومعياريًا، وشكل من أشكال الحكم، على خلفية التحول النيوليبرالي، والتعبئة الشعبوية، والإقصاء المعادي للأجانب، كذلك أيضًا، على خلفية المشاريع الديمقراطية الراديكالية والتحررية، وتآكل المؤسسات الديمقراطية، وخضوع الديمقراطيات الليبرالية لعملية إعادة تنظيم جذري لبيئتها السياسية والاقتصادية. (S. Turner& et al, 2021: 2-8). كذلك ربطت هذه النظرية بين ضعف عمليات المشاركة السياسية والمناخ العام للبيئة السياسية والاجتماعية، في ضوء نظام الحكم والقهر والتسلط، ومستوى المشاركة المدنية، وحجم المشاركات الاحتجاجية، والاستهلاك السياسي، ونمط الحياة، والمشاركة عبر الإنترنت، والسياق الثقافي والاقتصادي العام، كذلك ارتباط البيئة المجتمعية ببعض المحددات الشخصية للمواطنين -كالعمر، الجيل، الجنس، الطبقة، التعليم، القيم السياسية، والهوية- فضلًا عن القانون العُرفي المسؤول عن ضبط المجتمع المحلي واستقراره. (Giugni& Grasso, 2022: 1-2). فعلى سبيل المثال نجد أن القانون العُرفي في المجتمعات والبيئات البدوية يعد وسيلة الضبط الاجتماعي في تلك المجتمعات، نظرًا لأن كل مجتمع إنساني لا بد له من قوانين يسير عليها

لكي يضمن الأمن والسلامة، كما أن العقوبات التي يُصدرها قضاة العُرف في البادية هي عقوبات مادية أو معنوية، إذ لا توجد في أعراف البادية عقوبات بدنية كالحبس أو حكم الإعدام. (غنيم، محمد أحمد، ٢٠١٦: ١١٠-١١٣).

ومن هنا، فإن المقاربات النظرية للبيئة السياسية والاجتماعية -كما وردت في عدد ليس بالقليل من الدراسات والبحوث في حقل علم الاجتماع السياسي- تهتم بدراسة التأثيرات المتبادلة بين العوامل السياسية والبيئة المكانية للمواطنين، مع التركيز على بناء القدرات وتعزيز الثقة الاجتماعية والمشاركة في العمليات السياسية.

ض) نظرية الاختيار العقلاني (الوعي السياسي الجمعي، وسياسة نمط الحياة):

ظهرت بعض قضايا نظرية الاختيار العقلاني في عددٍ كبير من البحوث والدراسات في مجال علم الاجتماع السياسي في الوقت الراهن، وقد ركزت هذه القضايا على فكرة أن الأفراد يصنعون اختياراتهم السياسية بناءً على تقييمات عقلانية للمعلومات والخيارات المتاحة لهم، حيث يؤثر نمط حياتهم وظروف بيئتهم الاجتماعية والثقافية على هذه الاختيارات، فضلًا عن تفاعل العوامل الشخصية والبيئية في تحديد سلوك الناخبين والمشاركين السياسيين، ومن أبرز رواد نظرية الاختيار العقلاني: (آن دوبلز Doubles) التي قامت بتطوير نظرية الاختيار العقلاني في سياق السياسة، وركزت على كيفية تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على سلوك الناخبين، أيضًا (جيمس كيوش Kiush) والذي أسهم في تطوير النظرية من خلال دراسته عن تأثير الرأي العام والإعلام في عملية صنع القرار السياسي، كذلك (وليام ريكر Ricker) الذي كان له إسهام كبير في فهم كيفية تأثير العوامل الفردية والاجتماعية في اتخاذ

القرارات السياسية، فهؤلاء الرواد وغيرهم قدموا مساهمات مهمة في تطوير نظرية الاختيار العقلاني وتطبيقها على مختلف جوانب السياسة المعاصرة. ومن هذا المنطلق، استخدم بعض الباحثين نظرية الاختيار العقلاني لفحص دوافع الناخبين ومستويات معرفتهم السياسية وعقلانيتهما، بالإضافة إلى رصد المصالح الخاصة والحوافز والفساد لدى السياسيين، فضلًا عن تمحيص منطق السلوك السياسي في كل من الأنظمة المفتوحة والمغلقة، والآثار الدولية للحكم الديمقراطي، والاختيار العقلاني للحكومات الديمقراطية. (Rutar, 2021: 1-3). كما شكل الوعي السياسي جزءًا مهمًا من المواقف السياسية والسلوك السياسي، وقد توسع بعض المؤلفين في قضايا هذه النظرية ووضعوا -تبعًا لهذا- تصورًا جديدًا ينص على أن الوعي السياسي يمكن توصيفه بأنه الانتباه والمعرفة والفهم للسياسة الوطنية والدولية، وكان نتيجًة لهذا التوصيف بناء إطار جديد يتناول الأسئلة المفاهيمية والنظرية والمنهجية، مثال ذلك: ماذا يعني مفهوم الاختيار السياسي العقلاني؟ كيف ندرس الوعي السياسي؟ كيف يرتبط بالتوجهات الأخرى؟ وكيف ينمي الأطفال والشباب وعيهم السياسي؟ (Olson& et al, 2021: 1-15). وعلى جانب آخر أشار بعض المنظرين إلى أن "النشاط السياسي وعلاقته بنمط الحياة" يمكن فهمه بطريقة مختلفة تتميز بالشك تجاه الاعتقاد بأن الفعل البشري الموجه بالعقل يمكن أن يقود المجتمع نحو مستقبل سياسي أفضل وأكثر ثراءً، ويمكّن من تحقيق تغيير اجتماعي إيجابي واسع النطاق، إما عن طريق تغيير أسلوب الحياة الفردي، أو كمجموعة تدعم خيارات نمط الحياة السياسية الواعية لأتباعها. (Sotirakopoulos, 2020: 1-4).

واستنتاجًا مما سبق عرضه، حول نظرية الاختيار العقلاني فإن عددًا من الدراسات والأبحاث قد ارتكنت في تحليلها إلى بعض القضايا مثال ذلك: الفهم العميق لكيفية تأثير العوامل الشخصية والبيئية على سلوك الأفراد والجماعات في المجال السياسي، كذلك فكرة أن الأفراد يتخذون قراراتهم السياسية بناءً على تقييمات عقلانية للمعلومات والخيارات المتاحة لهم، وهذه القرارات تتأثر بشكل كبير بنمط حياتهم وظروف بيئتهم الاجتماعية والثقافية.

و) نظريات السلوك السياسي (الفساد والاستقطاب/ التعددية والقضايا السياسية للمرأة):

تناول بعض الباحثين عددًا من الرؤى والقضايا المرتبطة بنظريات السلوك السياسي، وفسروا من خلالها تجليات العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على سلوك الأفراد في المجال السياسي، وقد ركزت هذه النظرية على عدة جوانب من السلوك السياسي، منها: الفساد وتأثيره على العملية الديمقراطية، والتعددية وكيفية تشكل وتأثير الجماعات المختلفة في المجتمع، والاستقطاب السياسي وتأثيره على الديمقراطية والحوكمة، أيضًا دور المرأة في القضايا السياسية والمشاركة السياسية، كما سعت هذه النظرية إلى فهم العوامل التي تحدد سلوك الأفراد وتأثيرها على العملية السياسية بشكل عام، ومن أبرز روادها؛ (أنتوني داونز Downs) الذي قدم نظرية الاختيار العقلاني وأسهم في فهم سلوك الناخبين وتفاعلهم مع العملية الديمقراطية، كما أسهم (فالديمير أورلاندو V.O.Key) في فهم السلوك السياسي ودراسة الاستقطاب السياسي في الولايات المتحدة وأثره على صنع القرار السياسي، كذلك (هارولد لاسويل Lasswell) الذي قدم فهم معاصر للسلوك السياسي من خلال دراسة

التأثيرات النفسية والاجتماعية على صنع القرار، في حين ساهم (روبرت دال Dahl) في تطوير نظرية الديمقراطية الاجتماعية وفهم العملية الديمقراطية ودور المؤسسات في تحقيقها، كذلك أسهمت (كارول بيتمان Pateman) في فهم الديمقراطية ودور المرأة في العملية السياسية من خلال دراساتها حول الجندر والديمقراطية. في حين يُشكل الهدف الرئيس –لهذه النظرية– في شرح وتفسير السلوك السياسي بوجهة نظر محايدة وغير متحيزة، وباستخدام أساليب مثل أخذ العينات، وتوسيع نطاق التحليل الإحصائي، وإجراء المقابلات وغيرها، وكانت الطريقة الأكثر عملية للقيام بذلك هو التركيز على الأفراد والجماعات الذين يُمثلون الجهات الفاعلة في السياسة، في حين توفر دراسة السلوك السياسي الفهم السليم للعلاقة بين الإجراءات السياسية للمواطنين والعملية السياسية في الدول الديمقراطية، عبر رصدها لعدد من القضايا مثال ذلك: المواقف السياسية، والأنماط الانتخابية، والمشاركة السياسية مثل "الاحتجاج، المقاومة، الحركة الاجتماعية، اللامبالاة، والتطرف". (Orunbon, 2022: 2–9). وفي نفس السياق، يشمل السلوك السياسي مجموعة من المواقف والتوجهات الديمقراطية التي تُظهر الإنسان كجزء أساسي من التطور الديمقراطي في المجتمع، كما أن أدبيات السلوك السياسي الموجودة تُعد ضيقة وتعتمد في الغالب على الدوافع التقليدية لتحليل السلوك السياسي مثل الانقسامات الاجتماعية والثقافية، كما أن مكون السلوك السياسي يشمل المشاركة السياسية الرسمية والنشاط البرلماني، ومشاركة المواطنين في التصويت، والتمتع بالحق في التنافس على أي منصب على مستوى الولاية أو المستوى الوطني، والعضوية في الأحزاب السياسية، ومجموعات الضغط، والمجتمعات المدنية، والنقابات العمالية، ومجموعات المناصرة الإنسانية. (&Aminu

et al, 2022: 1-2). ومن زاوية أخرى، قد يتغلغل السلوك السياسي في عملية صنع القرار الاستراتيجي، مما قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى الإضرار بجودة القرار، وتقويض الأداء التنظيمي، وضعف الآليات المُعززة لحماية الحقوق السياسية للمرأة. (Shepherd& et al, 2020: 1-5). فعلى سبيل المثال ترتكز قضايا المرأة العربية –في وقتنا الراهن– بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل، وتحتاج إلى الانتقال السريع من حياة الضعف والتهميش، القائم على أساس الاهتمام بإرضاء الرجل، إلى الحياة العامة التي تهتم بالمساهمة الفعّالة في تقدم الوطن على أساس علمي، وإدراك واعٍ، وقدرات عقلية متفتحة، حتى تساعدها على التخلص من قيود العادات والتقاليد البالية، التي ما زالت في أعماق بعضنا وعقولنا الماضية، كذلك –كانت ولا تزال– المرأة العربية بحاجة إلى تعزيز حقوقها واحتياجاتها في مجال العمل، ومجال القيادة، وتعزيز مساهمتها في وظائف الإدارة العليا، وتمكينها من المشاركة في الحياة السياسية بشكل فعّال. (عبادة، مديحة أحمد، ٢٠١١).

وعبر هذا الطرح فنظرية السلوك السياسي –التي تبنتها عديد من الدراسات الحديثة– سلطت الضوء على كيفية تفاعل الأفراد مع القضايا السياسية والعملية الديمقراطية بشكل عام، وفهم سلوك الأفراد والجماعات، بما في ذلك اختياراتهم السياسية ومشاركتهم في العمليات الديموقراطية، كما تعتمد هذه النظرية على مجموعة من الفروض مثال ذلك "أن العوامل الشخصية والبيئية تؤثر على آليات تكوين القرار السياسي"، كذلك تشتمل مجالات الدراسة في هذه النظرية على: الاهتمام بالانتماء السياسي، التصويت، المشاركة السياسية، اختيارات الناخبين، والتأثير الاجتماعي والثقافي على السلوك السياسي.

م) نظرية الأنظمة السياسية (سوسيولوجيا السلطة في عصر التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي):

اعتمدت بعض الدراسات الحديثة في حقل علم الاجتماع السياسي على نظرية الأنظمة السياسية، عبر التركز على دراسة أبنية الحكم وتنظيمات السلطة في السياق السياسي، وفهم كيفية تشكل الأنظمة السياسية وتطورها، بما في ذلك الدولة والحكومة والمؤسسات السياسية، والنظر إلى العوامل التي قد تؤثر على استقرار الأنظمة السياسية وقوتها، وكذلك كيفية تأثير هذه الأنظمة على المواطنين والمجتمعات، كما تضمنت دراسة الأنظمة السياسية أيضًا التحليل المؤسسي والقانوني لهذه الأبنية وكيفية تفاعلها مع بيئتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي نفس السياق، تركز على كيفية تأثير التكنولوجيا الرقمية والوسائل الاجتماعية على منظومات الحكم والعلاقات السياسية، وفهم كيفية استخدام التقنية في تغيير الديناميات السياسية وتشكيل النظم الحكومية والتفاعلات بين المواطنين والحكومات، كما درس الباحثون في هذا المجال كيفية تأثير الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي على عمليات الانتخابات، والحريات الشخصية، والتفاعلات السياسية العامة، ومن بين أبرز رواد هذه النظرية يمكن ذكر (فرانسيس فوكوياما Fukuyama) الذي قدم مفهوم "نهاية التاريخ" ودرس تطور الأنظمة السياسية، كذلك (صامويل هانتنجتون Huntington) والذي اُشتهر بكتابه "صراع الحضارات" ودراساته حول الديمقراطية والنظم السياسية، في حين قدم (جوزيف ناي Nye) نظريات حول التكنولوجيا والديمقراطية، ودرس كيفية تأثير الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي على السلطة السياسية، كما ألّف (مانويل كاستلز Castles) كتاب "المجتمع الشبكي" الذي يتناول تأثير

التحول الرقمي على أبنية السلطة والتنظيمات السياسية، فضلًا عن (دايفيد إيستون) صاحب نظرية النُظم. وهؤلاء الرواد وغيرهم قد ساهموا في تطوير نظريات حول الأنظمة السياسية في عصر التحول الرقمي، ودراسة تأثير التكنولوجيا على الحكم والديمقراطية. وعبر هذا الطرح، يمكن القول بأن أنماط النشاط السياسي للمواطنين تتأثر بطبيعة النظام الحاكم، وتتراوح من حل النزاعات والانتخابات الرسمية إلى التهديد أو استخدام الإكراه أو القوة، كما تختلف درجة قدرة الناس على الانخراط في النشاط السياسي باختلاف البلدان، ففي المجتمعات المفتوحة، يتمتع الأفراد بحرية أكبر للمشاركة في السلطة السياسية مقارنة بالمجتمعات المغلقة، والتي تقتصر فيها السلطة على انخراط مجموعات صغيرة فقط. (Sofroniou, 2021: 1-3). كما تدور بعض أفكار هذه النظرية أيضًا، حول الحداثة وعلاقتها بالأنظمة السياسية في مجتمع عالمي متباين وظيفيًا، حيث كانت دول ما قبل الحداثة في قمة المجتمع الطبقي "الهرمي"، وسيطروا على المجتمع بكل فئاته وشرائحه، لذا؛ وجب على الباحثين فهم الأنظمة السياسية الحديثة من خلال بيئة العلاقات بين الأنظمة الوظيفية المختلفة، وعليهم أن يجدوا مكانهم في المجتمع ويعيدون تحديده باستمرار، فالأنظمة السياسية تُنتج قرارات ملزمة بشكل جماعي، ولكن في إعداد هذه القرارات يواجهون قيودًا ونقصًا معرفيًا مرتبطًا بتعقيد المجتمع المتباين وظيفيًا، وهناك أيضًا، وجهات نظر تحليلية تعكس كيفية دمج الأنظمة السياسية الحديثة في مجتمع القرن الحادي والعشرون، مثال ذلك، مفهوم الشمول المكون للسياسات الحديثة؛ والتمايز الداخلي بين الأنظمة السياسية وبعضها. (L. Ahlers& et al, 2021: vi-8). كما تُبرز النظرية دور وسائل الإعلام في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وتكشف عن التشابك

المتزايد لتكنولوجيا الوسائط الرقمية في حياتنا اليومية، وترصد العلاقة بين المعنى والقوة في عصر الثقافة التشاركية ووسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية. (Carah, 2021: 1-3). وسواء كان يُعتقد أنها ثورية، أو خطيرة، أو مليئة بالفرص، فقد تم تصنيف هذه الأدوات والتقنيات على أنها غير عادية، لكن معظم الوسائط الرقمية أصبحت الآن عادية، وجزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية، إذ إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية متشابكة مع حركة المجتمع وسلطته، كما أنها مترابطة مع عمل المنظمات غير الحكومية، والانتخابات، وتدفقات رأس المال، والعلاقات السياسية الوطنية أو الخارجية، والحركات الاجتماعية، وحتى هوياتنا الخاصة. (A. Rohlinger& Sobieraj, 2022: 1-9).

وعلى هذا الأساس تبنت بعض الدراسات الحديثة عددًا من فروض ومقولات نظرية الأنظمة السياسية، مثال ذلك: إن وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الرقمية تؤثر على ديناميات السلطة والسلوك السياسي، كما أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يعد من أهم أدوات تشكيل الرأي العام ونشر المعرفة السياسية وتنظيم الحركات الاجتماعية، كذلك تؤثر الظواهر التقنية على تفاعل الأفراد مع السلطة والنظم السياسية.

الفصل الرابع

(علم الاجتماع السياسي)

رؤية مستقبلية

إن علم الاجتماع السياسي –كونه فرعًا من فروع علم الاجتماع العام– يستكشف التفاعلات بين السلطة والمجتمع والسياسة، ويحلل التحولات الاجتماعية والسياسية، ويعتمد مستقبله البحثي والأكاديمي –في مصر والعالم العربي والغربي– على عدة عوامل وتطورات في عالمنا اليوم، من بينها:

أ- التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية: فمن المتوقع أن تستمر التحولات الاجتماعية والثقافية في التأثير على السلوك والمواقف السياسية للأفراد والجماعات، مما يتطلب دراسات مستمرة لفهم هذه التغيرات.

ب- التكنولوجيا ووسائل الإعلام الجديدة: ستظل التكنولوجيا ووسائل الإعلام الجديدة تلعب دورًا مهمًا في تشكيل وتوجيه السياسة المعاصرة، مما يتطلب بحوثًا مستمرة حول تأثيراتها على المجتمع والديمقراطية.

ج- التحديات البيئية والاقتصادية العالمية: ستستمر التحديات البيئية والاقتصادية في تشكيل أجندات السياسة العالمية، مما يستوجب دراسات لفهم تأثيراتها على الحكم والمجتمعات.

د- التحولات في النظم السياسية: قد تشهد عديدًا من الدول تحولات في أبنية الحكم والأنظمة السياسية، مما يستدعي دراسات لفهم التأثيرات المحتملة لهذه التغييرات.

هـ- التحليلات الكمية والنوعية: من المتوقع أن تستمر التطورات في تحليلات البيانات الكمية والنوعية في تقديم فهم أفضل للعلاقات الاجتماعية والسياسية، مما يمثل تحدياً وفرصة للباحثين في المستقبل.

وبشكل عام، يُتوقع أن يستمر علم الاجتماع السياسي في تطوره وتوسع مجالاته لتلبية تحديات العصر والتغيرات المستمرة في العالم، وستظل البحوث والدراسات في هذا المجال ذات أهمية كبيرة في فهم الظواهر السياسية وتوجيه السياسات العامة، كذلك من المحتمل أن يشهد –علم الاجتماع السياسي– تطورات مهمة في عدة مجالات في الفترة القادمة، أهمها:

١) تحليل الشبكات الاجتماعية: من خلال التركيز على دراسة الشبكات الاجتماعية وتأثيرها على العملية السياسية، بما في ذلك استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على التنظيم السياسي وصناعة القرار.

٢) دراسة الهوية السياسية: سيُعمَّق البحث في فهم تكوين الهوية السياسية وكيفية تأثيرها على المواقف والمعتقدات السياسية، مع التركيز على التنوع الثقافي والانتماءات الجماعية.

٣) تحليل الصراعات والسلم الاجتماعي: سيستمر علماء الاجتماع السياسي في دراسة الصراعات الاجتماعية وسبل التوصل إلى السلم الاجتماعي، بما في ذلك الجهود لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين فرص المشاركة السياسية.

٤) التحولات العالمية والتحديات المحلية الجديدة: سيعكف الباحثون على فهم تأثير التحولات العالمية –مثل العولمة والتكنولوجيا والتغيرات البيئية– على الديمقراطية والحكم السياسي في بلداننا.

٥) تقنيات البحث وتحليل البيانات: سيستخدم علماء الاجتماع السياسي تقنيات البحث المتقدمة وتحليل البيانات الضخمة لفهمٍ أفضل للظواهر السياسية والتنبؤات المستقبلية.

وعبر هذا الطرح، فمن المُؤمّل أن تُركز بحوث ودراسات الباحثين في علم الاجتماع السياسي –في المستقبل القريب أو حتى البعيد– على فهم التحولات الاجتماعية والسياسية الحديثة وتأثيرها على التنظيم الاجتماعي وصنع القرار في عالمنا العربي، كذلك من المُنتظر أن يطرح الباحثين –المصريين وكافة المتخصصين في مجال علم الاجتماع السياسي– سيناريوهات واستراتيجيات تساعدنا على التنبؤ بمستقبل هذا العلم، والحفاظ على تطوره وارتقائه بين كافة العلوم الإنسانية والاجتماعية، لذا؛ تقترح الدراسة الراهنة أن يكون هذا التطوير عبر ثلاثة مستويات:

- **التطوير على مستوى الموضوعات والقضايا والنظريات.**
- **التطوير على مستوى المناهج والأدوات.**
- **التطوير على مستوى الأهداف والأهمية ومبررات الدراسة.**

وفي هذا السياق، نقترح أن يكون التركيز المستقبلي على بعض الفجوات البحثية – كالقضايا، أو الظواهر، أو الإشكاليات– التي أغفلتها الدراسات والبحوث في مجال علم الاجتماع السياسي خلال الفترة (٢٠١٩/٢٠٢٤) أو عالجتها بشكل جزئي، ومن أهمها ما يلي:

- **ضرورة توسيع نطاق البحث: من خلال تركيز الباحثين في المستقبل على دراسة التأثيرات المتزايدة للتكنولوجيا ووسائل الإعلام الاجتماعية على السياسة والحكم.**
- **تحليل الديمقراطية والمشاركة السياسية: عبر فهم تطور الديمقراطية ومشاركة المواطنين في العملية السياسية، بما في ذلك دراسة آليات تعزيز المشاركة وتحقيق العدالة الاجتماعية.**
- **استكشاف التنظيم السياسي والحكم: من خلال رصد تحولات التنظيم السياسي في ظل التحديات السياسية والاقتصادية الحديثة، بما في ذلك تحليل الأنظمة الحاكمة.**
- **تعزيز دراسات الهُوية والانتماء السياسي: لفهم كيفية تكوين الهوية السياسية وتأثيرها على سلوك الناخبين والمشاركة السياسية، مع التركيز على التحولات الثقافية والهوية الوطنية.**
- **تناول الصراعات والأمن السياسي: عبر التحليلات العميقة للصراعات السياسية والتحديات الأمنية، بما في ذلك دراسة أسباب الصراعات وسبل حلها والتدخلات الدولية.**
- **التركيز على العولمة والتكنولوجيا: لرصد تأثير العولمة والتكنولوجيا على السياسة والمجتمع، بما في ذلك دراسة تأثير وسائل التواصل الاجتماعي والتقنيات على العملية السياسية.**
- **تحليل آليات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية: عبر دراسة التحديات الاجتماعية والبيئية الراهنة وسبل تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.**

- **تطوير التحليل النقدي للأبنية السياسية: نحو فهمٍ أعمق للعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على تشكيل السياسة والتوزيع العادل للسلطة.**
- **تطوير النظريات السياسية: التي تُفسر التحولات السياسية في العالم المعاصر بما يشمل التغيرات في أبنية الحكم والتحولات الديمقراطية.**
- **دراسة التحديات الدولية: عبر التركيز على فهم التحديات الدولية –مثل التغير المناخي والهجرة– وتأثيرها على السياسات الوطنية والعلاقات الدولية.**
- **استخدام التقنيات الحديثة: ضرورة تبني الباحثين تقنيات جديدة مثل (تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي) لفهم الاتجاهات السياسية وتنبؤات المستقبل.**
- **دراسة قضية الهجرة والتعددية الثقافية: لرصد تأثير الهجرة والتعددية الثقافية على السياسات الوطنية والإقليمية، بما في ذلك تأثيرها على الهوية الوطنية والمجتمعات المحلية.**
- **البحث في الديمقراطية الرقمية: للتعرف على آليات استخدام التكنولوجيا الرقمية في تعزيز الديمقراطية وتحديات حقوق الإنسان في ظل التطور التكنولوجي.**
- **تمثيل المرأة في المؤسسات السياسية: ودراسة تأثيرهن في صنع القرار، ودورهن في الحياة السياسية بشكل عام.**
- **تحليل الحركات السياسية الشبابية: عبر البحث في النشأة والتأثير والتحولات، وتقديم دراسات تحليلية لهذه الحركات ودورها في التغيير الاجتماعي والسياسي.**

- **دراسة الديمقراطية الليبرالية في مواجهة التحديات الشاملة: لرصد تطور الأفكار الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين، في ظل التحولات الأيديولوجية الحديثة.**
- **تبني التوجهات النظرية الجديدة في علم الاجتماع السياسي: ومعرفة تأثيرها المحتمل على البحث والتطبيق العملي.**
- **دراسة التحولات الديمقراطية في العالم العربي: بين التحديات والفرص، وتقديم تحليل للتطورات الديمقراطية في الدول العربية والتحديات التي تواجه عملية الانتقال الديمقراطي.**
- **دراسة العلاقات الدولية في عصر الديناميات الجديدة: لمعرفة تأثير التكنولوجيا والابتكار على العلاقات بين الدول والمؤسسات الدولية في العصر الحالي.**
- **رصد الأزمات الإنسانية والسياسية: الشروع في دراسات مقارنة للأزمات الإنسانية وتأثيرها على السياسات الوطنية والدولية وكيفية التعامل معها من منظور علم الاجتماع السياسي.**
- **تحليل عوامل السلام والنزاعات: وتمحيص عمليات بناء السلام ودور العوامل السياسية والاجتماعية في تحقيق السلام والاستقرار الدائم.**
- **دراسة التحولات الاجتماعية والسياسية في ما بعد جائحة كوفيد-١٩: للوقوف على مستوى تأثير الجائحة على الهويات السياسية والديناميات الاجتماعية.**
- **رصد التغييرات الديمغرافية وتأثيرها على السياسة: عبر تحليل التغييرات الديمغرافية مثل الشيخوخة والهجرة وانعكاسها على عمليات صنع القرار السياسي والسياسات العامة.**

- **تحليل الديمقراطية التمثيلية في الوطن العربي: لمعرفة آليات تطور نظم الديمقراطية التمثيلية في الوطن العربي والتحديات التي تواجه عمليات الانتخابات والمشاركة السياسية.**
- **دراسة دور المؤسسات السياسية في تعزيز الديمقراطية: لاستكشاف دور الأحزاب السياسية والبرلمانات في تعزيز الديمقراطية وتعزيز مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار.**
- **الاعتماد على مناهج بحث متعددة: تتضمن الأساليب الكمية والنوعية، والتحليل النصي، والدراسات المقارنة، والأساليب الإحصائية، والتجارب الاجتماعية، للحصول على فهم شامل للظواهر السياسية والاجتماعية.**
- **التركيز على البحوث التطبيقية: لتعزيز حل المشكلات السياسية الحالية والمشاركة في صنع القرار العام، من خلال تعميق البحوث الميدانية والتدخلات الاجتماعية.**
- **تطوير أدوات البحث: الكمية والنوعية لتكون أكثر فعالية ودقة، بما في ذلك استخدام الاستطلاعات، والمقابلات الشخصية، ومراجعة الوثائق، وتحليل المحتوى.**
- **تشجيع البحوث التشاركية: التي تجمع بين الباحثين الأكاديميين والمجتمع المدني والقطاع الحكومي، لتحليل المشكلات السياسية المعاصرة وتطوير السياسات الفعّالة، مع تشجيع التعاون بين الباحثين في مجال علم الاجتماع السياسي على مستوى الدول العربية، وتبادل الخبرات والمعرفة، وتنظيم المؤتمرات والندوات المشتركة لمناقشة القضايا السياسية العربية.**

- **تحليل الأنماط السياسية الجديدة: عبر استكشاف وتحليل الأنماط التي تظهر في مصر والوطن العربي، مثل الديمقراطية المباشرة، وحركات المجتمع المدني، وتأثير وسائل الإعلام.**
- **تطوير أساليب "تحليل البيانات": مما يسهم في فهم أعمق للتغيرات السياسية والاجتماعية.**
- **تعزيز دراسات التحليل المقارن: مثل مقارنة النظم السياسية والاجتماعية في مصر والعالم العربي مع نظم سياسية أخرى، لفهم التشابهات والاختلافات وتأثيرها على التطور السياسي.**
- **تطوير الدراسات النسقية والتحليل السياسي الكمي والكيفي: لفهم التغيرات والاتجاهات والعلاقات السببية في المجتمع والسياسة.**
- **البحث في الحوكمة والفساد: لدراسة انعكاسات الحوكمة ومكافحة الفساد على الديمقراطية والتنمية، وتحليل السياسات العامة المتعلقة بهذه القضايا وتقييم فعاليتها.**
- **تعزيز دراسات الدين والسياسة: لفهم التفاعلات بين الدين والسياسة في مصر والوطن العربي، وتحليل تأثير القيم والمعتقدات الدينية على السياسة والمجتمع والحياة العامة.**
- **تطوير التحليل النظري والمنهجي في علم الاجتماع السياسي: عبر تطوير النظريات والمناهج المستخدمة، وتحليل أساليب البحث والمناهج الناجحة والمبتكرة في هذا المجال.**

ولتطوير التوجهات النظرية في علم الاجتماع السياسي نحو مستقبل بحثي أكثر رصانة وفاعلية، يمكن التركيز على عدة جوانب، أهمها:

أ- تكامل النظريات السياسية: عبر دمج النظريات السياسية المختلفة، مثل النظريات النقدية والبنيوية والنظرية النسقية، لتوفير أطر شاملة لفهم العلاقات السياسية والاجتماعية.

ب- التركيز على العوامل الثقافية والاجتماعية: عبر تطوير النظريات التي تشتمل على تفاعل هذه العوامل في تحليل السياسة، بما في ذلك تأثير الهوية والقيم والمعتقدات.

ج- تطوير نظريات الديمقراطية والمشاركة السياسية: وتعزيز البحوث حول الديمقراطية ومشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار.

د- التحليل النسقي للسياسات العامة: عبر تطوير نماذج نظرية تحليلية جديدة تسمح بفهم أفضل لعملية صنع السياسات العامة وتأثيرها على المجتمع، بما في ذلك تحليل التوجهات والنزعات والعمليات السياسية.

*** هذه بعض النقاط المحتملة التي قد تشملها البحوث والدراسات في علم الاجتماع السياسي في المستقبل، ومن المهم أن يستمر الباحثون في تحليل التحديات الراهنة والبحث عن حلول مبتكرة للقضايا السياسية والاجتماعية المعاصرة، وباختصار، يُتوقع أن تستمر الدراسات المستقبلية في علم الاجتماع السياسي في التركيز على فهم التحولات الاجتماعية والسياسية الحديثة وتحديد السياسات والاستراتيجيات للتعامل مع التحديات الراهنة والمستقبلية، كذلك، فإن هذه المنظورات المحتملة قد تساهم في تطوير علم الاجتماع السياسي، وتقديم تحليلات أعمق وفهمًا أفضل للظواهر السياسية والاجتماعية، ليس فقط في مصر والوطن العربي، بل في العالم والمجتمع الإنساني بأسره.

الفصل الخامس

(الاتجاهات المنهجية والنظرية المعاصرة لدراسات علم الاجتماع السياسي)

رؤية جديدة

يسعى الفصل إلى إلقاء الضوء على أبرز الاتجاهات المنهجية والنظرية الحديثة التي تسلكها أبحاث ودراسات علم الاجتماع السياسي ومدارسه القائمة، سواء الأجنبية أو العربية، وكذلك أهم الموضوعات البحثية في هذا الفرع، وأبرز سياقاته الراهنة. حيث عرّفت الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية –في نسختها الثانية لعام ٢٠١٥– علم الاجتماع السياسي على أنه "أحد الفروع الرئيسة الذي يقع في نطاق اهتمام علمَيّ الاجتماع والسياسة، والذي يجمع بدوره بين العوامل التفسيرية والاهتمامات البحثية للتخصصين كلاهما"[(i)]. فعلم الاجتماع السياسي يجسر مجالات علم الاجتماع والعلوم السياسية من خلال معالجته لقضايا القوة والسلطة مع التركيز على العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني. في حين يختلف علم الاجتماع السياسي عن العلوم السياسية بأنه يشتمل على جانب المجتمع المدني ويضعه في المعادلة، ويركز عليه في كثير من الأحيان بدلاً من التركيز على الدولة أو النخب السياسية. في حين تشتمل مجالات البحث الأساسية لهذا الفرع؛ تشكيل الدولة وتغييرها، وأشكال الحكم السياسي، والسياسات الاجتماعية الكبرى، والمؤسسات السياسية، والتحديات التي تواجهها (بما في ذلك الحركات الاجتماعية المهتمة بعمليات الإصلاح والحركات الاجتماعية الثورية)، والأحزاب السياسية،

والأسس الاجتماعية للمواقف والسلوكيات السياسية، والطبقة / علاقات القوة والعواقب السياسية للعولمة. في حين يشتمل مجال هذا الفرع على مناهج رئيسة متميزة، إلا أن الجمع والتركيب النظري أصبح أمراً شائعاً في الوقت الراهن، حيث تستخدم العديد من الدراسات المبكرة والمعاصرة التحليل التاريخي المقارن، خاصة فيما يتعلق بالمراحل الحرجة والعمليات والتطورات التاريخية، في حين أن العمل الحالي أصبح أكثر انتقائيةً من الناحية المنهجية. حيث تميل القضايا والأحداث السياسية المعاصرة، وأنظمة السلطة، والقضايا المتعلقة بالولايات المتحدة وأوروبا – على سبيل المثال– إلى جذب أكبر من قبل الاهتمام الأكاديمي، على الرغم من أن هناك مجموعةً متزايدةً من الدراسات النظرية والتجريبية تتجاوز الديمقراطيات الرأسمالية الأساسية.

في حين يتصور البروفيسور "جان فان ديث Jan W. van Deth" الأستاذ بجامعة مانهايم بألمانيا، أن علم الاجتماع السياسي المعاصر (فيما بعد ٢٠١١) يتجه إلى صياغة أساليب ومقاربات حديثة في دراسته، مثل دراسات حول: المؤسسات الجديدة، والاقتصاد السياسي، والسياسة المقارنة، وما بعد الحداثة– فهذه الموضوعات تستحوذ تدريجيّاً على الساحات الفكرية لعلماء الاجتماع السياسي المعاصر [ii]. فالاختلاف بين الدولة والمجتمع – الفرضية الرئيسية لعلم الاجتماع السياسي– قد اختفت تدريجياً مع توسع الدولة، عُوِضَ عنه بدمج أكثر غموضاً ومزجاً بين الدولة والمجتمع. بالإضافة إلى أنه يمكن دراسة القوة والهيمنة في العديد من مجالات الحياة –المستشفيات والأحياء والمجالس التنفيذية وما إلى ذلك– دون الإشارة صراحة إلى بعض العلاقات المتبادلة بين الاجتماعية والسياسية منها. ومع ذلك، فإن اختفاء التمييز الواضح بين الدولة والمجتمع على وجه التحديد هو ما يجعل دراسة القوة

والهيمنة أكثر إثارة للاهتمام من خلال التركيز على الروابط بين هاتين الظاهرتين؛ بمعنى أن السلطة والهيمنة ليستا الموضوعين الرئيسين في حد ذاتهم، ولكنهما جزء مهم من العمليات التي تقوم عليها الفروق التقليدية بين الدولة والمجتمع. فيما يواصل علماء الاجتماع السياسي –في وقتنا الراهن– المساهمة في فهمنا لتوزيع السلطة والهيمنة في المجتمع الحديث. حيث إنّ العديد من الموضوعات المعاصرة التي اقترحها دعاة النهج الجديدة –مثل: الهويات، المواطنة، الحركات الاجتماعية الجديدة، وما إلى ذلك– هي في الحقيقة لا تختلف كثيراً في مضمونها عن الموضوعات التي درسها الرواد التقليديون لعلم الاجتماع السياسي. كما يهتم علماء الاجتماع السياسي أيضاً بنُهُج ما يعرف بـــ "المستويات الصغرى" مثل (سلوك التصويت، والحركات الاجتماعية الجديدة، والأحزاب، ومجموعات المصالح، وما إلى ذلك)، من جهة، ومناهج "المستويات الكبرى" مثل (تشكيل الدولة، وتحولات النظم السياسية وعمليات الإصلاح السياسي، وما إلى ذلك)، من ناحية أخرى. في حين يعكس الانتشار السريع لنظريات "الاختيار العقلاني" –وهي مجموعة سبل ومناهج لفهم المقاصد والوسائل، وإن كان التركيز فيها على الوسائل وتفترض التسليم بالمقاصد كثوابت، كما تفترض مواجهة الفرد لمحددات فيزيائية واقتصادية ومنطقية. وتحاول هذه النظرية أن تبين الطريقة التي نختار بها أفضل الوسائل (الأفعال) لتحقيق المقاصد، والمعايير التي نفاضل بها بين الخيارات المتاحة لنا من الأفعال في إطار المحددات المختلفة التي تجابه الشخص–في العديد من العلوم الاجتماعية خلال العقود القليلة الماضية، وهي في حاجة إلى حجج نظرية أكثر دقة مما توفره عادةً المقاربات المتاحة. لذلك،

فإن أهم التحسينات النظرية في علم الاجتماع السياسي كحقل للدراسة تركز على إعادة صياغة المناهج الحالية بطرق أكثر صرامة، وبطرق أكثر استنتاجية.

ثانياً: أهداف الفصل:

ومن خلال هذا الإطار يهدف البحث الراهن إلي:

١. **رصد أبرز الموضوعات المعاصرة التي يتناولها علم الاجتماع السياسي في الوقت الراهن، كمحاولة للتعرف على التصورات العامة والأفكار الجديدة التي يتناولها هذا الفرع من علم الاجتماع العام.**

٢. **فحص أبرز المدارس الأكاديمية الدولية المعاصرة المهتمة بعلم الاجتماع السياسي، وتحليل أبرز القضايا التي تتناولها، في ضوء أهم الظواهر والعمليات والأنساق السياسية، والأطر الاجتماعية.**

٣. **تتبع حركة الفكر السياسي/الاجتماعي كيف كانت قديماً وكيف صارت في عصرنا الحالي، ومعرفة أسباب هذه التحولات الفكرية الجديدة ومدى تطورها، في إطار طبيعة التغير المستمر على المكونات البنائية والوظيفة للمؤسسات والنظم السياسية والاجتماعية.**

٤. **تحليل أبرز المناهج والنظريات المعاصرة التي يركن إليها الباحثين المعاصرين في تناول قضاياهم السياسية/الاجتماعية، كتعبيراً صادقاً عن الظروف الذاتية والموضوعية التي يعايشونها، والأنظمة السياسية التي يعملون تحت إطارها.**

٥. معرفة طرق المعالجات ونوعية الإيديولوجيات التي تتبناها المدارس الأكاديمية العالمية في مجال علم الاجتماع السياسي المعاصر، ومدى توافقها أو تعارضها مع قضايا المراحل التاريخية الفائتة التي عرفتها المجتمعات البشرية مثل (الشيوعية، الماركسية، الرأسمالية، الليبرالية، الفاشية، والعنصرية.. وغيرها).

ثالثاً: المنهج والأدوات:

استند الفصل الراهن إلى مجموعة من المناهج والأدوات التي تتلاءم وطبيعة الموضوع وأهدافه، تتمثل في التالي:

١. مناهج البحث:

في ضوء الهدف الرئيس للبحث الراهن، تم الاعتماد على الآتي:

- المنهج التاريخي: تم الاعتماد عليه بهدف الوصول إلى أبرز القضايا التي انشغل بها الباحثين الأوائل ورواد علم الاجتماع السياسي في الفترات السابقة من بعد عصر النهضة، لإبراز جوانب التطور والتحديث فيها، وتحليل الحقائق المتعلقة بالمشكلات السياسية والقوى الاجتماعية التي شكلت الحاضر آن ذاك.
- المنهج المقارن: اعتمد البحث على هذا المنهج للمساعدة في معرفة العناصر الثابتة والمتغيرة في تناول قضايا علم الاجتماع السياسي عبر المدارس الأكاديمية العالمية. وقد تمت المقارنة على مستويين:

١. المقارنة عبر الزمان (المقارنة العمودية): وقد تمت من خلالها مقارنة الموضوعات السوسيوسياسية في أكثر من حقبة تاريخية (عصر النهضة – الحداثة).

٢. المقارنة عبر المكان (المقارنة الأفقية): وقد تمت من خلالها تناول الموضوعات التي تهتم بها مدارس علم الاجتماع السياسي على المستوى الدولي، وإبراز الفرق بين مدرسة وأخرى، مثال ذاك الفرق بين الموضوعات التي تتناولها المدرسة الأمريكية من ناحية والمدرسة الأفريقية على الجانب الآخر.

- المسح بالعينة: تم الاعتماد عليه من أجل التعرف على أبرز الموضوعات التي ينشغل بها الباحثون في مجال علم الاجتماع السياسي المعاصر عبر العديد من المدارس الأكاديمية وهم؛ (المدرسة الأوروبية، المدرسة الأمريكية، المدرسة الآسيوية، المدرسة الأفريقية، والمدرسة العربية)، عبر تمحيص قضايا وموضوعات كل مدرسة على حدة، وباستخدام العينة القصدية في استعراض أعمال بعض العلماء والباحثين البارزين في كل مدرسة أكاديمية، والتي تتناسب مع اللياقة المنهجية للبحث الراهن، وللتعرف على الفروقات السوسيوسياسية بين كل مدرسة على حدة، وتحديد وضعها ومعرفة اتجاهاتهم ودوافع دراساتهم السياسية.

٢. أداة جمع البيانات:

تم استخدام أداة "تحليل المضمون/المحتوى (*Content Analysis*)" كأداة رئيسة لتحليل بعض الدراسات الحديثة الأجنبية والعربية التي قام بها الباحثون، وكان هذا التحليل على مستويين: الأول: لأعمالهم المنشورة بشكل تقليدي. والثاني: لدراساتهم المنشورة على بعض المواقع عبر الشبكة العنكبوتية، أو من خلال رؤاهم التي استعرضوها في بعض الوثائق والتقارير والإحصاءات والمؤتمرات الحديثة. بهدف الوصف الموضوعي المنظم لأبرز الموضوعات التي تناولها الباحثين المعاصرين في مختلف المدارس العلمية المنشغلة بظواهر علم الاجتماع السياسي. ولمزيد من الإيضاح والتفسير حول أبرز الاتجاهات المنهجية والنظرية المعاصرة التي تناولتها أبحاث ودراسات علم الاجتماع السياسي في الوقت الراهن، تم فحص بعض الدراسات الحديثة، وتحليل بعض أعمال الباحثين في المدارس الدولية الآتية:

١. المدرسة الأوروبية المعاصرة ونمط دراسات علم الاجتماع السياسي.

٢. المدرسة الأمريكية لعلم الاجتماع السياسي وأهم الأبحاث المعاصرة وآلياتها.

٣. المدرسة الآسيوية واهتماماتها المعاصرة في علم الاجتماع السياسي.

٤. المدرسة الأفريقية وأهم الموضوعات السوسيوسياسية المعاصرة المطروحة للبحث.

٥. المدرسة العربية في علم الاجتماع السياسي، القضايا والتحديات السياسية المعاصرة.

وفيما يلي نستعرض النتائج التي أسفر عنها تحليل البيانات لطرح مجموعة من الإجابات المنضبطة للبحث الراهن، وذلك من خلال تقسيم عرض النتائج وفقاً لخمسة محاور، كالآتي:

أولاً: المدرسة الأوروبية المعاصرة ونمط دراسات علم الاجتماع السياسي:

يرى "نيلو كوبي Niilo Kauppi"[iii] – وهو عالم الاجتماع السياسي الفرنسي، ومدير الأبحاث في المركز الوطني الفرنسي للبحوث العلمية (CNRS)، ورئيس لجنة تحكيم جائزة ماتي دوجان في علم الاجتماع السياسي لعام ٢٠١٣– أن دراسات علم الاجتماع السياسي الأوروبي تناولت موضوعات معاصرة خلال السنوات الأخيرة، حيث تتجه إلى دراسات التحولات الأوربية والعولمة والمساحات الاجتماعية والسياسية الراهنة. وتشمل هذه التحولات كلاً من التغيير الدستوري المؤسسي والديناميات الجديدة للقومية عبر الوطنية. بالإضافة إلى دراسات تغير علاقات القوة حيث تؤثر على حياة الناس، ودراسات حول الشبكات الاجتماعية وأشكال التنقل والهجرة. ويعرض مجموعة من الدراسات حول الروابط الكامنة بين التنظيم من ناحية، وبناء المؤسسات من ناحية أخرى وتداعياتها المجتمعية على المستوى المحلي والإقليمي والوطني والأوروبي والعالمي، التي بدروها سوف تزيد من فهم الأنماط المتغيرة للمواقف والسلوكيات المعنية بالأفراد والجماعات. إضافةً إلى دراسات الاستخدام السياسي للحقوق والفرص من قبل المواطنين، وتغير الولاءات والتضامن داخل الفضاء الأوروبي وعبره.

أشارت "شبكة أبحاث علم الاجتماع السياسي التابعة للجمعية الأوروبية لعلم الاجتماع[iv]" العام الماضي (٢٠١٨) أنه لا يزال علم الاجتماع السياسي منشغلاً بالتحديات المعقدة التي يواجهها الاتحاد الأوروبي والتي تضرب قلب وجوده. حيث نرى صعود الأحزاب الشعبية في جميع أنحاء القارة، إلى جانب زيادة ردود الفعل المحافظة ضد مشروع التكامل الأوروبي –ما بعد الحداثة– والعلمانية والتعددية. حيث تشير مثل هذه الاتجاهات إلى تحول كبير تجاه التيار اليميني في ضوء تحديات السياسة الأوروبية. والتي لا علاقة لها بتعقيدات الهجرة المستمرة، وكذلك التأثير السلبي المستمر للأزمات المالية والاقتصادية والتقشف الدائم. في حين توفر شبكة الأبحاث المرتبطة بعلم الاجتماع السياسي التابعة للجمعية الأوروبية لعلم الاجتماع مكاناً للنقاش متعدد التخصصات حول التحديات المستمرة التي تواجهها أوروبا ومشروع التكامل. وتركز شبكة البحث بقوة على المنظور الاجتماعي للقضايا الأوروبية، وتحفز التفكير والبحث في التحديات الحالية. بينما أشار المؤتمر الخامس الذي تنظمه شبكة البحث إلى مواصلة المناقشات المتعمقة للباحثين حول الأبحاث المبتكرة. حيث يرى أعضاء المؤتمر أن المنظور السياسي–الاجتماعي يمكن أن يوفر رؤى مهمة لفهم الأشكال المتعددة للأزمات التي تشغل المجتمعات الأوروبية والتي تؤكد عليها الفجوة الدائمة بين الأفراد والمؤسسات السياسية، وكذلك الصراع بين العناصر الفاعلة المجتمعية والاقتصادية. بالإضافة إلى تناول التطورات الرئيسية في أوروبا مثل (Brexit، وحركة الاستقلال الكتالونية، والشعبوية والليبرالية، والانتعاش الاقتصادي غير المتكافئ مع الآثار الجنسانية والعنصرية والطبقية وبطالة الشباب المتصاعدة)، وطرق تحليل آليات التفاعل والروابط بين المجتمع المدني والمؤسسات السياسية

والاقتصادية والجهات القانونية الفاعلة. بالإضافة إلى دعوة الباحثين الأوروبيين الذين يعملون من منظور سياسي اجتماعي، إلى دراسة وتناول بعض الموضوعات المعاصرة مثل:

- الشعبوية: حيث إن الحركات والأحزاب الشعبوية، في الأغلب تظهر بشكل متزايد في جميع أنحاء أوروبا، وتؤدي في بعض الحالات دوراً مهماً في الحكومة. فإلى أي مدى تشكل الشعوبية تهديداً للأنظمة الديمقراطية الحالية (بما في ذلك الاتحاد الأوروبي)؟

- مشاريع النسوية/الجنسيات وردود الفعل العنيفة: حيث إن الاتجاهات المتضاربة في أوروبا واضحة فيما يتعلق بقضايا المساواة بين الجنسين وحقوق المثليين. وتسعى حملة #MeToo إلى إعادة تحديد وضع المرأة في المجتمع، في حين أن حقوق المساواة في قضايا مثل الزواج والحركات العابرة للحقوق تتحدى التسلسل الهرمي الاجتماعي، وتضغط من أجل إيجاد أطر قانونية جديدة. وفي الوقت نفسه، تتزايد حدة ردود الفعل المحافظة في المجتمعات الأوروبية المختلفة (مثل إيطاليا وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا والمملكة المتحدة) ضد توسيع نطاق حقوق المرأة في قضايا مثل الإجهاض، أو العنف ضد المرأة، وحقوق المثليين.

- الحركات الاجتماعية (عبر الوطنية)، والتقشف، وحقوق الإنسان: شهدت الأزمات الأوروبية المتزايدة محاولات متعددة من قبل المجتمع المدني –على الصعيدين الوطني والدولي– لتخفيف آثار الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على أشد الفئات ضعفاً، وكذلك تعبئة طاقات المجتمع حول السياسات والمؤسسات البديلة. ويركز هذا

الموضوع أيضاً على التفاعل المعقد بين الجهات السياسية الفاعلة الوطنية والأوروبية، وبين مكونات والمجتمع المدني أيضاً.

- الهجرة: كان لحركات الهجرة الكبيرة التي حطت في القارة الأوروبية تأثيرات معقدة على السياسة من ناحية، والموقف السياسي للأحزاب من ناحية أخرى. حيث تزايدت الدعوات لتنظيم تدفقات الهجرات والحد منها، حتى وصلت الدعوات إلى إغلاق الحدود. مع معاناة المهاجرين من ضعف التمتع بالحقوق (الاجتماعية) في جميع أنحاء أوروبا، والتي بدورها تثير توترات قوية داخل الاتحاد الأوروبي. ولكن التساؤل هنا؛ كيف تستجيب الجهات السياسية الفاعلة لهذه التحديات؟. وقد شُكلت العديد من اللجان العلمية للتصدي لمثل هذه الدراسات ومن أبرز هؤلاء العلماء الأوربيين: "بول بلوكر (جامعة تشارلز)، بولين كولين (جامعة ماينوث)، ألبرتا جيورجي (جامعة بيرغامو)، فيرجيني جيراودون (ساينس بو)، كريستينا مارتشيتي (جامعة روما سابينزا)، أوسكار مازوليني (جامعة لوزان)، كارلو روزا (جامعة ترينتو).

ويشير كلاً من "ديديه جورجاكاكيسا Didier Georgakakisa" و"جوليان ويسبين Julien Weisbein"[٧] الأستاذان في معهد الدراسات السياسية جامعة ستراسبورغ، بفرنسا، أن علم الاجتماع السياسي يولي المزيد من الاهتمام للبعد الاجتماعي لهؤلاء الأشخاص المشاركين في العمليات السياسية الرسمية وغير الرسمية الخاصة بالاتحاد الأوروبي، مع توفير وسيلة لإعادة النظر وإثراء المناهج والنظريات السياسية التي تسهم في توسيع نطاق الدراسات السياسية للاتحاد الأوروبي. وتبني بعض المفاهيم السياسية مثل (التحول، التورط، المقاومة،

والسيطرة) وتأثيراتها على منظومة السلطة، عبر العديد من النظريات مثل "نظريات التكامل". وقد دعا العديد من العلماء إلى تحليل "محور الفاعلين" في مؤسسات الاتحاد الأوروبي. كما أن هناك ثروة من المعلومات عن "الجهات الفاعلة" التي أنتجتها العديد من الأبحاث السياسية الأوربية، حول "الحكم والإدارة، التنشئة الاجتماعية، والحركات الاجتماعية". وقد تركزت بعض الدراسات على الجهات الفاعلة الأوروبية التي تجمع بين دراسة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وتحليل الممارسات السياسية ومقارنتها مع مجموعة متنوعة من المؤشرات الاجتماعية مثل (الخلفية الاجتماعية والأكاديمية، الانقسامات الكلاسيكية، الفردية / الجماعية، والنمط العقلاني / واللاواعي) وذلك من أجل فهم؛ تلك العوامل الاجتماعية والسياسية التي تكمن خلف عمليات الاتحاد الأوروبي المعاصر وتداخلاتها المعقدة. كما أن تطبيق علم الاجتماع السياسي على دراسة مؤسسات الاتحاد الأوروبي الرسمية أنتجت قدراً كبيراً من الأبحاث حول الصراعات الداخلية والخارجية للعديد من المنظمات الأوروبية. في حين أظهرت الدراسات من منظور علم الاجتماع السياسي أن عمليات النضال والديناميات المتفاعلة في مؤسسات الاتحاد الأوروبي ليست قائمة على أسس قطاعية أو وطنية فقط كما يقال، ولكنها متجذرة في نمط الخلفيات الاجتماعية أو المهنية أو الأكاديمية لدى العاملين في تلك المؤسسات.

ثانياً: المدرسة الأمريكية لعلم الاجتماع السياسي وأهم الأبحاث المعاصرة وآلياتها:

من خلال تحليل ورصد البحوث الحديثة المنشورة على موقع قسم علم الاجتماع، بجامعة واشنطن الأمريكية (ذات التصنيف الدولي المرموق) لعام (٢٠١٩)، عبر موقعها الإلكتروني[vi]، يمكن عرض أبرز الموضوعات البحثية الراهنة ذات الاهتمام الأكاديمي للقسم –

سواء أبحاثاً، أو أطروحات، أو ندوات ومؤتمرات وورش عمل، أو مشروعات ومنح، أو منشورات- في مجال علم الاجتماع السياسي، وهي تلك الموضوعات التي تشغل الباحثين الأمريكيين من ناحية والمجتمع الأمريكي بكافة تياراته من ناحية أخرى؛ وهي كما يلي:

- **ديفيندورف، سارة. ٢٠١٨: "السياسة الجنسية الإنجيلية في أمريكا ترامب"، أطروحة دكتوراة، قسم علم الاجتماع، جامعة واشنطن.**
- **أندروود، باتريك. ٢٠١٦: "الصراع والاستقرار في العصر النيوليبرالي: شرح الاضطرابات الحضرية في أمريكا اللاتينية". أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة واشنطن.**
- **روبنز، بلين. ٢٠١٤: "على أصول الثقة". أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة واشنطن.**
- **بيتينيتشيو، ديفيد. ٢٠١٢: "من الحكومة إلى الشوارع: لماذا الولايات المتحدة هي مبدعة السياسة في مجال حقوق الإعاقة". أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة واشنطن.**
- **إيجر، مورين. ٢٠١٠. "عدم التجانس العرقي وحدود الإيثار". أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة واشنطن.**
- **دانييل شيروت ودانييل كاريل: "بناء الهوية وأسباب القتل الجماعي الإبادة الجماعية"، دراسات في الإثنية والقومية، (ديسمبر ٢٠١٥).**

- **موندسير، رافائيل. ٢٠١٨: "المشاركة المدنية في إندونيسيا: الإسلام، المجتمع، والتنمية الريفية". شهادة الدكتوراة أطروحة، قسم علم الاجتماع، جامعة واشنطن.**
- **سارة كوين: السندات الأمريكية: كيف شكلت أسواق الائتمان أمة. مطبعة جامعة برينستون. دراسات برينستون في السياسة الأمريكية: وجهات نظر تاريخية ودولية مقارنة. ٢٠١٩.**
- **سارة كوين: "معجزات الدفاتر": كيف تربط سياسة الموازنة بين السياسات والأسواق المالية، المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع.**
- **بوليميس، كيفان. ٢٠١٧: "تطوير مناهج حسابية للتحقيق في عدم المساواة الصحية." أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة واشنطن.**
- **فلوريس، رينيه ٢٠١٥: "عودة العرق في إسبانيا: تصورات التمييز بين المهاجرين في إسبانيا"، القوى الاجتماعية.**
- **فلوريس، رينيه .٢٠١٧. "هل تشكل القوانين المناهضة للهجرة شكل المشاعر العامة؟: دراسة عن ولاية أريزونا باستخدام بيانات Twitter، المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع.**
- **بريزنو، نيت، ومورين أيجر. ٢٠١٦: "وجود المهاجرين، وحدود المجموعة، ودعم دولة الرفاهية في مجتمعات أوروبا الغربية.**

- **بيز، جيريمي، كايل كراودر، وليام داوني. ٢٠١٤: "مسارات غير متكافئة: الاختلافات في الطبقية.**

- **دامون مايرل وسارة كوين ٢٠١٥. "ما وراء الدولة الأمريكية الخفية: إعادة النظر في رؤية الحكومة، وتنظيم السلطة السياسية والرقابة الاجتماعية (تحرير بواسطة آن أورلوف وكيمبرلي مورغان)، مطبعة جامعة كامبريدج.**

- **سارة تومزاك. ٢٠١٦: "الخلاف والتوافق وذكريات الشيوعية: مقارنة سياسات الذاكرة التشيكية والسلوفاكية في الأماكن العامة، ١٩٩٣-٢٠١٢، المجلة الدولية لعلم الاجتماع المقارن.**

- **إيجر، مورين، وأندريا بومان. ٢٠١٦: العواقب السياسية للهجرة المعاصرة.**

- **دامون مايرل وسارة كوين. "تعريف الدولة من الداخل: الحدود، المخططات، وصنع السياسات الترابطية.**

وبتحليل الموضوعات البحثية الأمريكية سالفة الذكر والتي تشكل منظور علم الاجتماع السياسي المعاصر؛ نجدها تندرج تحت المجالات البحثية الآتية:

" دراسات الصراع، العولمة، المؤسسات، الدولة القومية، المنظمات، الفقر، الشبكات الاجتماعية، التقسيم الطبقي الاجتماعي / عدم المساواة، الهجرة، الديموغرافيا الاجتماعية، الثقافة، الإثنوغرافيا، النقابات، الدين، النشاط الجنسي، التغيير الاجتماعي، القومية، العرق والإثنية، الرأي العام، والرعاية الاجتماعية والسياسية".

وتشير "الرابطة الاجتماعية الأمريكية لعام ٢٠١٨[vii]" أن علماء الاجتماع السياسي في المدارس الأمريكية منشغلون بدراسة قضية مهمة في الحياة السياسية، وهي قضية "الحكومة المدنية" والتي تتضمن (العلاقة بين الأفراد والجماعات الاجتماعية والدولة) وبعض المجموعات مثل الشركات والجامعات والاتحادات والكنائس. كما تركز الأبحاث الاجتماعية السياسية على التنوع الاجتماعي وقضايا التطرف، وزحف اليمين على مراكز السلطة. والتأثيرات المتداخلة للثروة والطبقة والعرق والدين والأيديولوجية، والتي تؤثر بدورها على ديناميات عملية صنع القرار داخل وعبر المنظمات والدول والكيانات الدولية. كما يفسر علم الاجتماع السياسي كيف تؤثر هذه القرارات على الأفراد والثقافات والفئات الاجتماعية والمهاجرين، من حيث وضعها القانوني والاجتماعي وتوزيع الموارد والفرص وقدرتهم على اكتساب واستخدام السلطة في عصر "أمريكا ترامب".

تهتم "كلية الآداب والعلوم" أيضاً –والتي مقرها في مدينة نيويورك الأمريكية التابعة لجامعة "*UAlban*[viii]" وهي من مصنفة ضمن قائمة "أفضل الكليات الأمريكية" من قبل تصنيف مجلة فوربس– بدراسات علم الاجتماع السياسي والتي تراه القوة الرئيسية في قسم علم الاجتماع. حيث يُقدم أعضاء هيئة التدريس مجموعة متنوعة من الأبحاث من منظور علم الاجتماع السياسي، حول:

- **الأسس التنظيمية لممارسة السلطة.**
- **الأماكن الحضرية كمواقع للقوة والصراع، وشبكات للنخب.**

- **دراسة الأصول التاريخية للدول القومية ودور الصراع بين النخب في تحديد أشكال الدولة وسياساتها.**

- **قضايا السياسات الحكومية –والمتمثلة في (الحرب، والسياسة الاجتماعية، وقضايا الأسرة والجنس، والتنظيم الاقتصادي والعمل، والتخطيط الحضري، والحركات الاجتماعية).**

وهو شاغل أساسي لعلماء الاجتماع السياسيين في هذا القسم. حيث تعامل الباحثون مع هذه القضايا –في البحوث النوعية والكمية– من خلال الدراسات المعاصرة التي أجريت في الولايات المتحدة وفي دول أخرى في جميع مناطق العالم، ومن خلال الدراسات التاريخية حول تشكيل الدولة في أوروبا الحديثة، وتمحيص أسباب زوال الديكتاتوريات في إسبانيا والبرتغال وأمريكا اللاتينية، وأشكال الحركات الاجتماعية في الولايات المتحدة. كما تعد الدراسات المقارنة حول:

- **آليات ممارسة السلطة في منظمات العمل، وفي الولايات، وفي المدن.**

- **وشبكات النخب في الولايات المتحدة وفي جميع أنحاء العالم.**

أساسية لجدول أعمال الأبحاث للعديد من أعضاء القسم. وتولي الكلية اهتماماً بممارسات النظام العالمي ويفهم كيف حققت الولايات المتحدة الهيمنة وما إذا كانت سيطرتها ستستمر أم لا. ويتمتع الباحثون في مجال علم الاجتماع السياسي بفرصة دراسة وتحليل المؤسسات والسلوكيات السياسية بكل حرية. ومن رواد قسم علم الاجتماع السياسي: جورمان،

جاكوبس، لاكمان، بوب بيرمان، رافالوفيتش، وقد شملت دراساتهم المتعلقة بعلم الاجتماع السياسي ما يلي:

- **فحص تاريخي لممارسات المواطنة، وحركة الحقوق المدنية الأمريكية.**
- **دراسة للدور الذي لعبته ممارسات السرد والذاكرة أثناء التعبئة المعادية للجيش في جزيرة بييكيس، بورتوريكو (وهي جزيرة تمتلك حُكماً ذاتيّاً ولكنها مرتبطة مع الولايات المُتّحدة الأمريكيّة ويُعتبر الدولار الأمريكيّ عُملتها الرسميّة).**
- **بحث قائم على المقابلات والعمل الميداني مع قادة جمعيات الأحياء السكنية.**
- **دراسة للتفاوتات في الموارد التنظيمية بين الأحياء الفقيرة والجنوبية وتقييم أهميتها للدفاع عن الأحياء.**
- **دراسة توضح أن التبعية الاقتصادية لها تأثيرات قوية على الجريمة في بلدان العالم الثالث من خلال المتغيرات المتداخلة للهجرة والتشويه الهيكلي والتركيز السياسي.**
- **أبحاثاً تاريخيةً حول التغيير السياسي في كوريا الجنوبية والفلبين، يتبين أن الدولة طرف فاعل له مصالحه الخاصة باستخدام موارده بشكل استراتيجي للحفاظ على نظام غير ديمقراطي.**
- **دراسة العلاقة بين السيطرة العسكرية وعنف ما بعد الحرب داخل مجتمعات السكان الأصليين في مرتفعات جواتيمالا. تستخدم هذه الدراسة بيانات الأرشيف والمقابلات الأصلية.**

- **دراسة الأشكال التنظيمية غير الربحية التي تدعم المشاركة المدنية.**
- **التحقيق في آثار الجنس، والخصائص الشخصية، والخبرات السياسية، ووجهات النظر تجاه القضايا الأمريكية (مثل حروب فيتنام والعراق وأفغانستان) التي تؤثر على انتخاب المرشحين السياسيين.**
- **فحص المنظمات التي تعمل في مجال مكافحة العنف الجنسي.**
- **دراسة عن الاقتصاد الخاص على مستوى القاعدة الشعبية في الصين الحديثة باستخدام أبحاث أرشيفية وميدانية شاملة. حيث تتمثل الاهتمامات الرئيسية فيه حول كيفية توجيه سياسات الدولة والحد من تطور القطاع الخاص، وطبيعة الطبقة الجديدة التي يتم إنشاؤها، والعواقب الاجتماعية المترتبة على تغيير هيكل الطبقة.**
- **وأخيراً تحقيق كمي حول عدم المساواة بين الريف والحضر في الصين الحديثة. أكتوبر ٢٠١٣م.**

أضف إلى ذلك؛ أنه عندما مر مشروع قانون الهجرة في ولاية أريزونا [ix]، كانت هناك موجة من المعلومات التي غمرت وسائل الإعلام. حيث قام كلً من "المؤيدين والمعارضين" باستطلاع الرأي العام، واستشهد الجانبان بدراسات أظهرت فوائد ومشاكل الهجرة وكيف سيساعد القانون المجتمع الأمريكي أو يعيقه. وكل هذه الدراسات والاستطلاعات يتم إنشاؤها وإجراؤها بطرق تتقاطع مع علم الاجتماع السياسي. حيث يبحث علم الاجتماع السياسي الأمريكي في العلاقة بين المجتمع والسياسة، ويمكن اعتباره مجال تقاطع العلوم السياسية وعلم الاجتماع.

وبشكل أكثر تحديداً، ينصب التركيز الرئيسي له على دراسات السلطة. ففي علم الاجتماع العام، تُعرَّف القوة بأنها القدرة على تحقيق أهداف الفرد رغم اعتراضات مجموعة أخرى. أما في علم الاجتماع السياسي:

- **ندرس من لديه السلطة، وكيف يستخدمونها، وكيف يتم إضفاء الطابع المؤسسي عليها.**
- **دراسة النشاط السياسي لمجموعات محددة لديها تباينات حول (العرق أو الطبقة أو الجنس أو الأيديولوجية).**
- **كيف يتغير الضغط الاجتماعي في السياسة أو كيف ستؤثر السياسة على المجتمع.**
- **فهم سياقات النظام السياسي من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة.**
- **رصد المجموعات التي تتمتع بالسلطة وكيفية استخدامها.**
- **إدراك فعالية الديمقراطية للجمهور التي يجب أن تكون من خلال معرفة كيفية استخدام القوة لمصالحنا وضدها، من أجل منع القادة من أن يصبحوا أكثر قوة أو فساداً من قبل مجموعات المصالح الخاصة.**
- **دراسة تأثيرات الشيوعية على الولايات المتحدة، حيث نرى أن نظام الحكم هذا يأتي بتكلفة كبيرة ضد الأفراد. تُخنق فيه الحريات المدنية، مثل حرية التعبير والدين، وذلك لأن الأفراد يُجبرون على قبول عقيدة الحكومة أو المخاطرة بعواقب وخيمة إذا رفضوا.**

- **أبحاث حول الحكومة المركزية وإساءة استخدام السلطة.**

يمكن لعلم الاجتماع السياسي أن يخدم الصالح العام من خلال العدد الكبير من الدراسات والكتب المتعلقة بالنظام السياسي في الولايات المتحدة، والتي تتنوع ما بين تحقيقات حول النخبة السياسية والناخبين ونظام الحكم. كما تزودنا هذه الدراسات والكتب بمعلومات حول نظامنا السياسي وكيفية استخدام السلطة في بلدنا. على سبيل المثال، كتاب "لماذا لا يزال الأميركيون لا يصوتون": ولماذا يريد السياسيون ذلك، بقلم "فرانسيس بيفن، وريتشارد كلوارد" وهو كتاب يبحث في اتجاهات التصويت للأميركيين وكيف لا يؤثر التصويت على حياتنا، وإلقاء المزيد من الاهتمام على فوائد الحملات لتشجيع زيادة عدد الناخبين في المستقبل. ومن أبرز الوظائف لخريجي أقسام علم الاجتماع السياسي في أمريكا:

- **محلل ومعالج بيانات للمؤسسات السياسية.**
- **مدير مراكز المسح الاجتماعي.**
- **محلل ديموجرافي.**
- **محلل السياسات الأمريكية.**
- **مساح الرأي العام.**
- **محلل أبحاث، في المجالات السياسية والاجتماعية المهمة.**

وعلى الرغم من أن هناك المئات من الدراسات والنظريات الهامة المرتبطة بعلم الاجتماع السياسي، إلا أن "البيان الشيوعي" –وهو كتيب نشره المنظران السياسيان كارل ماركس، وفريدريك إنجلز عام ١٨٤٨م– هو من أكثر الكتب السياسية تأثيراً في العالم. حيث قدم الكتيب نهجاً تحليلياً للصراع بين الطبقات الاجتماعية ومشاكل الرأسمالية، وتنبأ بأشكال المستقبل الشيوعي المحتمل– وهو من أهم الأعمال السياسية التي لا يزال يؤثر في علم الاجتماع السياسي في أمريكا إلى اليوم.

ثالثاً: المدرسة الآسيوية واهتماماتها المعاصرة في علم الاجتماع السياسي:

يهتم علم الاجتماع السياسي في جنوب شرق آسيا [x]، بموضوعات معاصرة وذات صلة بالتحول الديمقراطي (كما هو الحال في روسيا وبولندا) وبالأنساق الثقافية والاجتماعية (كما في الهند)، وبالعلاقة بين التحول الديمقراطي والتنمية الاقتصادية في المجتمعات الناشئة كما في الفلبين وفيتنام وكازخستان. ومحاولة الإجابة على بعض الأسئلة المهمة التي تقع في نطاق هذا العلم؛ مثل ما إذا كانت التنمية الاقتصادية تؤدي بالضرورة إلى تحقيق الديمقراطية السياسية، أو ما إذا كانت التنمية الآسيوية تحتفظ بأشكال الحكم غير الديمقراطي إلى الآن؟ وهل هناك تقارب عام بين مكونات الديمقراطية الليبرالية الكلاسيكية أم لا؟ وهل يمكن أن تكون التقاليد التاريخية والثقافية للبلدان الآسيوية عائقاً أمام الديمقراطية أم لا؟، وتصبح هذه الأسئلة أكثر أهمية عند الأخذ في الاعتبار أن السياق الآسيوي الحالي في حالة "أزمة سياسية" تجاه مبدأ تفوق الدولة (خاصة الدولة التنموية) كعنصر فاعل في تنظيم الحياة الاجتماعية.

عقدت الصين مؤتمرها السابع[xi] لعام ٢٠١٨ حول أبرز الموضوعات البحثية التي تشغل اهتمام الباحثين الصينين في مجال علم الاجتماع السياسي، وهو حدث مدته ٣ أيام اشترك في تنظيمه "مركز جامعة شيكاغو في بكين وقسم علم الاجتماع بجامعة رنمين الصينية". وقد جذب موضوع هذا العام –تأصيل الهويات والأيديولوجيات– أكثر من ١٦٠ باحثاً، دولياً ومحلياً. وقد تناول المؤتمر ٦ موضوعات فرعية شملت ما يلي:

- **"الأيديولوجيا والدولة".**
- **"الأيديولوجيا والنظام السياسي".**
- **"الأيديولوجيا والحكم".**
- **"الهويات والأيديولوجيات".**
- **"الشيوعية في الممارسة العملية".**
- **"الإثنية، القومية والأمة".**

إلى جانب مشاركة مجموعة متميزة من العلماء الصينيين في مجال علم الاجتماع السياسي، وعدد من الأساتذة الدوليين من كلية لندن للاقتصاد والسياسات وجامعة كولومبيا وجامعة كارلوس الثالث بمدريد. وقد شارك في تنظيم هذا المؤتمر على سبيل المثال:

- **الدكتور دينجكسين تشاو، أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة شيكاغو.**
- **الدكتور شيزينج فينج، أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة رنمين الصينية.**

- **الأستاذ يانفي صن، أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة تشجيانغ.**
- **والبروفيسور يانغ تشانغ أستاذ علم الاجتماع السياسي بالجامعة الأمريكية بالصين.**

وترتكز التوجهات النظرية للمدرسة الآسيوية في تبني المفاهيم الكبرى في الحقل الاجتماعي السياسي[xii]؛ مثل مفاهيم:

- **"الثورة".**
- **"تشكيل الدولة".**
- **"التحول الديمقراطي".**

ولمحاولة فهم الأحداث الاجتماعية السياسية، وأسبابها. وفهم العمليات السياسية التي تؤدي إلى أوجه التشابه والاختلاف في تلك الأحداث. مع تبني الأسس الفكرية المختلفة لتحليل قضايا علم الاجتماع السياسي – من الناحية المؤسسية والمادية والمثالية– في دول جنوب شرق آسيا (الهند وباكستان وسريلانكا والصين وكوريا الجنوبية واليابان وتايوان). مع تناول النماذج (الغربية) المهيمنة والمتدخلة في تشكيل الدولة وفي صنع العمليات الاجتماعية والسياسية. ومحاولة إلقاء الضوء حول؛ تأثير الاستعمار والغزو في نمط الحكم، وآليات الصراع من أجل إنهاء الاستعمار. والبحث في العلاقة الديناميكية بين الدولة والمجتمع في فترة ما بعد الاستعمار، مع الأخذ في الاعتبار لماذا ومتى وأين تشكلت الانقسامات الاجتماعية الكلاسيكية في المجتمع مثل "الطبقة والدين والعرق". ولماذا أصبحت بعض الدول الآسيوية أكثر ديمقراطية

في حين أن البعض الآخر ابتعد كثيراً عن هذا المسار. ومعرفة آليات المشاركة الشعبية والحركات الاجتماعية الجماهيرية الفعالة، والأشكال النخبوية في المجتمع المدني؛ وطرق تنظيم الأحزاب السياسية الآسيوية لنفسها وسبل التواصل مع الناخبين وتعبئتهم، بما في ذلك وسائل الإعلام الإلكترونية ووسائل الإعلام الاجتماعية التي انتشرت في جميع أنحاء العالم. مع إيضاح أبرز أسباب سقوط بعض الديكتاتوريين في هذه الدول.

كما يرى "نيكولاي بارانوف Nikolay Baranov، العالم الروسي[xiii]" أن علم الاجتماع السياسي المعاصر في روسيا مهتم بقضية المشاركة الشعبية في الحياة العامة عبر العمل في الهيئات والمنظمات؛ والمشاركة في الانتخابات؛ والاستفتاءات. كما تناشد السلطات والمنظمات السياسية ووسائل الإعلام؛ عدم المشاركة في الأعمال الجماعية مثل (المسيرات، المظاهرات، الإضرابات، الاعتصام، إلخ). حيث تتضمن آليات المشاركة: الحالة الاجتماعية، المؤهلات، التعليم، الانتماء السياسي، وتجربة المشاركة السياسية. كما تتضمن طرق المشاركة أربع كتل متغيرة:

١) الاهتمام السياسي: وهو الحاجة إلى المعرفة والأنشطة السياسية، والاهتمام بالأحداث السياسية، والرغبة الشخصية في المشاركة في الحياة السياسية.

٢) الكفاءة السياسية: وهي الوعي بالأحداث في الحياة السياسية، واستيعاب المفاهيم والقواعد السياسية، والقدرة على التنقل السياسي بشكل مستقل.

٣) النشاط السياسي: وهو المشاركة في الأنشطة السياسية، والمشاركة في الحملات السياسية والإجراءات الجماهيرية، وفي عمل الحزب والمنظمات، وإتقان المهارات السياسية.

٤) الهوية السياسية: من خلال الالتزام بالمؤسسات السياسية والأحزاب والقادة والقيم والمواقف. ويعتمد محتوى التنمية السياسية وأشكالها على العديد من العوامل، من بينها الثقافة السياسية. وعادة ما يتم فهم الثقافة على أنها مجمل القيم والمواقف والتوجهات والمعتقدات السائدة بين أفراد المجتمع.

كما يهتم الفكر السياسي الروسي بعلاقات القوة، وطبيعة الدولة وجوهرها، وأشكال وأنواع التنظيم السياسي للدولة والمجتمع. ومن بين العلماء الروس الذين تعاملوا مع قضايا علم الاجتماع العام والسياسي: " لافروفا كاريفا، وكوفالفسكي ستروف، وسوروكين". ويعد علم الاجتماع السياسي في روسيا فرعاً ضرورياً من العلم لتشكيل وجهات نظر علمية موضوعية حول التاريخ السياسي للمجتمع والدولة، وحول العمليات الاجتماعية والسياسية الروسية الحديثة. وفهم المشكلات الحديثة للتنمية السياسية والعمليات السياسية الإقليمية والوطنية. والنظر بالبحث والدراسة في أهم الموضوعات السياسية المعاصرة التي تشغل بال الباحثين؛ مثل:

- **تطور الموضوعات الرئيسية لعلم الاجتماع السياسي الحديث.**
- **علم اجتماع القوة السياسية.**
- **علم اجتماع الهيمنة السياسية.**

- **النظام السياسي للمجتمع.**
- **علم اجتماع الدولة.**
- **الأحزاب السياسية والأنظمة الحزبية.**
- **علم اجتماع الحركات الاجتماعية.**
- **جماعات المصالح وكسب التأييد في السياسة.**
- **علم اجتماع المجتمع المدني.**
- **المنظمات والمجتمعات العرقية كمواضيع للعملية السياسية.**
- **الشباب: أشكال المشاركة السياسية.**
- **البيروقراطية كظاهرة اجتماعية وسياسية.**
- **التنشئة الاجتماعية السياسية.**

وبالنظر إلى أبرز الموضوعات –من منظور علم الاجتماع السياسي– التي يهتم بها الباحثون في "الهند" نجد العالم "شارما، شاشي Sharma, Shashi" عبر كتابه "مخطط علم الاجتماع السياسي في الهند [xiv]" يقدم بعض الموضوعات التي تتقاطع ما بين قضايا المجتمع والسياسة؛ مثل:

- **السياسة الانتخابية وممارسات التصويت.**

- العمليات السياسية.
- الأحزاب السياسية وأنظمة الأحزاب في الهند.
- تحليل للمفاهيم التي قدمها رواد الاجتماع السياسيين.
- مناقشة العلاقات المتبادلة بين النظام السياسي والمجتمع.
- عرض تحليلي للأنظمة السياسية والعمليات السياسية الهندية.
- قضايا الإلغاء السياسي، الثقافة السياسية، التنشئة السياسية، التعبئة السياسية، التنمية السياسية، التحديث السياسي، التوظيف السياسي، ومجموعات الضغط والمفاهيم البيروقراطية.
- نظام الانتخابات وسلوك التصويت في الهند.
- انتخابات لوك سابها السادسة عشرة التي اختتمت في ٢٠١٤.
- العملية السياسية في الهند – عرض تحليلي للسياسة وعلاقات المجتمع.
- الدور السياسي ومعنى الحياة (الحياة السياسية وأهميتها).

في حين شمل علم الاجتماع السياسي في إيران[xv]، معالجةً لعدة موضوعات مثل:

- الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي في العالم الإسلامي.
- علم الاجتماع السياسي للثورة الإسلامية والجمهورية الإسلامية.

- علم الاجتماع "الحضارة السياسية الحديثة".
- سوسيولوجيا الحكم والنظام في العالم الإسلامي.
- سوسيولوجيا الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي.
- سوسيولوجيا السياسة، الهوية، العرق، الطبقات والقوى الاجتماعية في العالم الإسلامي.
- قضايا "المجتمع والسلطة السياسية، السيادة والمشاركة، الشرعية والمقبولية، والأمن الاجتماعي والسياسي في العالم الإسلامي".
- الثقافة السياسية في العالم الإسلامي.

رابعاً: المدرسة الأفريقية وأهم الموضوعات السوسيوسياسية المعاصرة المطروحة للبحث:

أشار "رود الينس Rod Alence، أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة ويتواترسراند، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا[xvi]" أن علم الاجتماع السياسي يسهم بنصيب كبير في البحوث الاجتماعية التي تتعلق قضاياها بإفريقيا، حيث تحتوي المنطقة على أكثر من خمسين دولة، والتي أظهرت تبايناً كبيراً في القضايا "الكبيرة" التي تحفز علماء الدراسات السياسة، ومن هذه القضايا:

- قضايا الحرب والسلام.

- **الديكتاتورية والديمقراطية.**
- **الفقر والتنمية.**
- **والسيادة والاعتماد المتبادل.**

كما تشمل الدراسات الرئيسية للباحثين الأفريقيين موضوعات مثل: انهيار الدولة، والسياسة العرقية، وإرساء الديمقراطية، والاقتصاد السياسي للتنمية، والتدخل الإنساني الدولي. وتتم هذه الدراسات في ضوء النطاق "المؤسسي" كتوجه نظري لهذه الدراسات حيث إنها تقوم على نطاق واسع عبر اهتمامه بتنظيم الحياة السياسية، مستنيراً بـ "مؤسستين" (لا تتعارضان بالضرورة) ". أحدهما مستمدة من الاقتصاد السياسي ذي الاختيار العقلاني والتي تتعامل مع المؤسسات كمنتج، والأخرى مشتقة من علم الاجتماع السياسي وتتعامل مع المؤسسات كإنشاءات اجتماعية مضمنة في بيئاتها الثقافية. وتناول المجالات الرئيسية في دراسة السياسة الأفريقية، بما في ذلك السياق البنائي والمؤسسي للسياسة، والأنظمة السياسية وتغيير النظام (المسارات السياسية)، والنتائج الاجتماعية والاقتصادية للسياسة (سياسة التنمية). فمعظم الأعمال التي تم الاستشهاد بها هي من قبل علماء الاجتماع السياسي، مع بعض المساهمات من قبل الآخرين حول مواضيع تهم علماء السياسة. ولقد كان خطاب التنمية بعد الحرب يحكمه شاغلان رئيسيان:

أولاً، إرادة المعرفة، أي الاهتمام بتوسيع دوائر الفهم العلمي للهياكل والعمليات الاجتماعية لما يسمى بمجتمعات العالم الثالث واستقراء القواعد العامة لديناميات تحولها.

ثانياً، إرادة التغيير، أي الدوافع التي تمتلكها القوى المجتمعية لإشراك المعرفة المتراكمة بغرض تحويل الظروف المادية "للأرض البائسة" على نحو أفضل. في إطار نظرية (التحديث والتبعية) حول المسارات المفضلة للأنظمة الاجتماعية التي تتوافق مع الحداثة على النمط الغربي.

وقد تم التوجه في الوقت الراهن إلى دراسة موضوعات مهمة وملحة أفريقياً؛ مثل:

- **دراسة التنمية السياسية في ضوء آليات الحداثة في القارة الإفريقية.**
- **رعاية المجتمعات سياسياً والحفاظ على الحدود الإقليمية الموروثة من الاستعمار (بناء الأمة).**
- **تطوير المؤسسات والتقنيات للحكم الفعال (بناء الدولة).**
- **القوى المهيمنة على مقاليد الحكم في القارة الإفريقية بعد الحرب.**
- **النخب الحاكمة التي ورثت الدول المستعمرة.**
- **تحليل السياسة في المجتمعات النامية عن طريق الممارسات السياسية للنخب الحاكمة.**
- **المساهمات الأفريقية حول قضايا الحداثة والتفاوض بشأنها عبر الزمان والمكان، مع التركيز بشكل خاص على التطورات التاريخية.**
- **دحض المفهوم المهيمن للحداثة "غربية الأصل" والتي امتدت لتشمل جميع أنحاء العالم على مدى العقود القليلة الماضية.**

بالإضافة إلى تناول موضوعات سياسية أخرى مثل: وسائل الإعلام والسياسة، عدم المساواة الاجتماعية، الفكر السياسي الحديث، الاقتصاد السياسي الدولي، أفريقيا المعاصرة، سياسة جنوب إفريقيا، سوسيولوجيا التنمية، سياسة الفقر في الجنوب الأفريقي، السياسة وإدارة الموارد الطبيعية، النظرية والتطبيق الديمقراطي، أفريقيا في السياسة العالمية، العلاقات العسكرية المدنية، ميزانية الحكومة، القيادة والحكم، والدراسات الأمنية.

وتشكل الكتابات الاجتماعية والسياسية للمفكر الإفريقي "لبرنارد ماخوزوي ماجوبان Bernard Magubane [xvii]" حول التاريخ السياسي الإفريقي جزءاً حيوياً من الإرث الضخم للأجيال اللاحقة –التي انتهجت مسار علم الاجتماع السياسي– لمفكر أفريقي دخل مرحلة النضج من خلال وعي تاريخي ظهر خلال الستينيات. كانت هذه الفترة تتميز بفلسفات التاريخ المثيرة للجدل مثل: الماركسية الإفريقية، والقومية الإفريقية، والأيديولوجيات الرجعية المترافقة مع الإمبريالية والاستعمار. حيث تقف دراسات "ماجوبان" عند تقاطع رائع مع الأنظمة الفكرية الأخرى مثل "فرانتس فانون، نجوجي واثينغو، وأميلكار كابرال". حول رؤيتهم لبناء أيديولوجية إفريقية تقدمية أو أيديولوجيات إفريقية معاصرة ومستقلة. ما مكّنهم من إدراك هذا الإنجاز المذهل هو مواصلتهم تبني الفكر الثوري لفانون وكابرال. ودراسة مجموعة من القضايا التي أثرت على المجتمعات الأفريقية مثل:

- المنفى في التاريخ الفكري والثقافي لجنوب إفريقيا.
- "الفلسفة السياسية" للفصل العنصري ومظاهره الأيديولوجية.

- **الحالة الراهنة لعلم الاجتماع في جنوب أفريقيا. من خلال تقديم صورة كلية للموضوع أثناء تدريسه في الجامعات وكحقل للبحث.**
- **مسارات الانضباط المنهجي والنظري في السياقين الاجتماعي – والسياسي.**
- **تحليل البيانات التاريخية والعلمية لإبراز كيف أن الوضع السياسي المتغير، من الاستعمار إلى الفصل العنصري إلى الديمقراطية، قد أثر على طبيعة واتجاه وبؤرة البحوث الاجتماعية في البلاد.**
- **كيف أن علم الاجتماع، خلال فترة الفصل العنصري، كان مهزوماً ومقسّماً وفقاً للغة والعرق. ومع ذلك، كان قادراً على الازدهار مع ظهور الديمقراطية في عام ١٩٩٤.**
- **العرق والديمقراطية في أفريقيا من منظور (بروس بيرمان، ديكسون إيو، ويل كيميلكا جيمس كوري).**
- **مراجعة سياسات الهوية والعرق في ضوء التحولات الإفريقية المعاصرة.**
- **المجتمع المدني والتحديات السلطوية الأفريقية.**
- **التوترات الطائفية خاصةً العرق والدين.**

- **طرح تساؤلات مثل: لماذا تعتبر الإثنية مشكلة سياسية؟ كيف تتجلى المشكلة؟ ما هي النماذج المؤسسية التي تقدم طرقاً لتخفيف التحديات التي تفرضها الإثنية على بناء الدولة الديمقراطية؟**

مع دراسة موضوعات محلية حدثت في الآونة الأخيرة مثل الصراع في كينيا وإفريقيا، البيروقراطية والديمقراطية، سياسة الثقة، حقوق الأقليات الوطنية في ضوء مقارنة إفريقيا بالغرب، ديناميات التنمية العرقية في أفريقيا، الطعن في تحرير المواطنة المحلية سياسة الاختلاف في الكاميرون، أعباء التحديات الماضية للهوية الملونة الحالية "أمة قوس قزح"، حدود نضال الأقليات تجاه المواطنة في بوتسوانا، صعود الدولة الإثنية القومية في كينيا، بين التاريخ الاستعماري للذكريات الإثنية في السنغال، النضال من أجل الاستقلال في كازامانس السنغالية، العرقيات كأول دولة للأمة الكونغولية، العرق وسياسة الديمقراطية في نيجيريا، التصميم المؤسسي للعرق في إفريقيا، التعددية الليبرالية ومشاكل عدم الاستقرار المؤسسي.

فبعد تجزئة القارة الأفريقية إلى مستعمرات[xviii]، كانت سياسة الاستعمار في بناء نظم الحكم وتشكيل الحياة السياسية مبنية على قاعدة خدمة المصالح والأهداف لكل دولة مستعمرة، فإنجلترا تبنت في مستعمراتها نظام الحكم غير المباشر، اتساقاً مع مفهومها السياسي الذي يرى ضرورة أن يقوم النظام على معادلة إرضاء الشعب مع عدم التفريط بالمصالح والأغراض الاستعمارية، في حين أن فرنسا آمنت بالحكم المركزي المباشر انطلاقاً من مبادئ ثورتها الأولى، وكانت سياستها تقوم على منهج الاستيعاب، ثم تطورت إلى المشاركة وفرنسة النخبة. أما البرتغال فكانت تؤمن بالحكم الأوتوقراطي الذي ينهض على الحكم المباشر والسيطرة على

المجتمع، وعلى هذا النحو سارت بلجيكا التي كانت سياستها في الكونغو تتحرك انطلاقاً من مبدأ الرعاية الأبوية واتباع الحكم المركزي. إذا كان هذا هو الواقع الذي تم اصطناعه سلطوياً وسياسياً في أفريقيا من قبل المستعمر، فإن العلماء والكتاب الغربيين في الحقل السياسي لم يتجاوزوه، وما كان بمقدورهم إلاّ التعبير عنه، بل التنظير انطلاقاً منه، على الرغم من أنه لا يعبر عن الواقع الحقيقي بنية أو تفاعلاً. ومن الطبيعي أمام هذه المفارقة أن تظهر مقارباتهم لهذا الواقع وهي مشبعة بالتحيز الأيديولوجي والنفعية السياسية، وهو ما كان يتضح عبر تحليلهم لموضوعات ومفاهيم النظام السياسي والظاهرة الاستعمارية وقضايا التحرر والاستقلال والتبعية ونحو ذلك. ففي تناولهم لإشكالية الحكم، نجد الكثير منهم يضع النمط الديموقراطي وقيمه ومؤسساته أنموذجاً قياسياً، وبالتالي لا تطرح إلاّ المفاهيم الأجنبية، ولا يُنظر الى الواقع الأفريقي إلاّ في ضوء التجربة الأوربية، مع إغفال الخبرة السياسية التي عرفتها أفريقيا المسلمة قبل المرحلة الاستعمارية، لهذا كان التحليل السياسي لمختلف قضايا السياسة والحكم في أفريقيا ينطلق من مسلمات خاصة بالفكر السياسي الأوربي ويفتقد إلى الجهاز المفاهيمي الملائم لوصف (الآخر) أو التنظير لمشكلاته.

كما يتضح من تحليل الدراسات في حقلي علم الاجتماع والسياسة أنّ المؤشرات السياسية والعسكرية ترجّح اتجاه الدول الأفريقية نحو مستويات متقدمة من الهشاشة[xix]، إلا أنّ مؤشّر عدم الاستقرار السياسي واتساع دائرة العنف وغياب الخدمات الأمنية يعدّ الأكثر تأثيراً ضمن تلك المجموعة من المؤشرات السياسية والعسكرية، في حين أنّ المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية على الرغم من أهميتها في الإشارة لهشاشة الدول من عدمه؛ فإنّ أهميتها تأتي

تالية للمؤشرات السياسية والعسكرية، بيد أنّ ذلك لا ينفي هيكلية المشكلات التي تعاني منها الدول الإفريقية وتنوعها في مختلف أبعاد الحياة الإفريقية السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

كما تعتبر القارة الإفريقية من أكثر مناطق العالم احتضان للصراعات والحروب الأهلية والنزاعات بشكل ملحوظ بل ومتزايد[xx]، مما أدى إلى أن تكون دراسات العنف والصراع الداخلي هي القاسم المشترك في دراسات الحالة السياسية والأمنية والاجتماعية بالعديد من جامعات القارة من أقصي شمالها لجنوبها، مع انتشار مظاهر خطيرة مثل الفوضى وتردي الحالة الأمنية والاقتصادية وانتشار الجرائم وخطاب الكراهية والتحريض والتي أصبحت سمة أساسية تنتقل كالنار بين العديد من دولها، مما هدد وجود الدولة ومؤسساتها التي أصبحت متردية الحال أقرب إلى حالة الانهيار، فقد شهدت عدد من الدول –كروندا وبوروندي وأوغندا وتشاد وجيبوتي وأنجولا وموزمبيق والصومال والسودان ونيجيريا وإثيوبيا وإفريقيا الوسطي والكونغو وسيراليون فضلاً عن عدد من الدول الأخرى مثل ليبيا التي أضيفت حديثاً بعد ٢٠١١ لقائمة الصراع الداخلي– حالة من العنف والصراع الدموي بين جماعات المجتمع، ويلاحظ من معظم الصراعات السابقة أن الأمر بدأ كنزاع داخلي وكخصومة سياسية أعقبه استخدام الإعلام في التحريض ونشر خطاب الكراهية – روندا وبورندي أبرز النماذج هنا – ثم خرج الوضع من الجانب السياسي ليتحول لصراع دموي بين أطراف الشعب الواحد، وقد خلفت تلك الصراعات في الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٦ ما يزيد عن ٢٥ مليون لاجئ ونازح بالقارة.

خامساً: المدرسة العربية في علم الاجتماع السياسي، القضايا والتحديات السياسية المعاصرة:

في كتابه بعنوان "مدخل في علم الاجتماع السياسي[xxi]" والمنشور عام ٢٠١٧م، ناقش الدكتور "محمد ياسر الخواجة" أستاذ علم الاجتماع جامعة طنطا، بعض القضايا المعاصرة في علم الاجتماع السياسي والتي تتفق مع بداية الألفية الجديدة التي اهتمت اهتماماً كبيراً بدراسة القضايا والمشكلات السياسية في ظل السياق الاجتماعي، خاصة وأنه من الصعب تفسير أي ظاهرة سياسية مثل حدوث ثورة أو تصاعد عمليات احتجاجية أو تشكيل حزب سياسي دون أن نأخذ في الاعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحيطة بذلك، فضلاً عن ضرورة الأخذ في الاعتبار التطورات التاريخية للظواهر السياسية التي يمكن من خلالها فهم وتحليل تطورها وتكوينها، ومدى تطوير معرفة قابلة للاستفادة والتطبيق وبالدور الذي يمكن أن يقوم به في دول العالم الثالث بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص، خاصة وأن قوي العولمة أخذت تحكم قبضتها علي المجتمعات النامية، ومن ثم أصبحت هذه الدول أكثر تخلفاً، ومن هنا اهتم هذا الكتاب بمناقشة أهم الاتجاهات النظرية والفكرية في علم الاجتماع السياسي وعرض للقضايا الأساسية فيه مثل التنشئة السياسية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني وقضيا التحول الديموقراطي التي حدثت في المنطقة العربية بعد حدوث ثورات الربيع العربي، ومدي حدوث أزمة في التحول الديمقراطي الحقيقي.

كما أن المحلل لثورات ما يعرف بـ "الربيع العربي" [xxii] يجد أنها قد قامت بالأساس بفعل محركات عدة كان من أبرزها تدني الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للنسبة الغالبة من المواطنين في الدول المعنية، الأمر الذي تزامن مع غياب لكثير من الحقوق السياسية وحرية تداول السلطة كممارسة ديموقراطية، فضلاً عن شعور فئات هامة من المواطنين بالتهميش الاجتماعي وغياب أو تغييب أية مشاركة فاعلة، مع تفاقم مشاكل تمثل أهمية بالغة بالنسبة لهم كالبطالة وأزمة السكن وعدم وجود مستوى دخل يضمن لهم حياة كريمة بجانب صعوبات معيشية متزايدة. وبناء عليه تبرز الحاجة لإجراء دراسات علمية تعتمد على خطوات منهجية محددة بعيداً عن الانطباعات المتحيزة حول احتجاجات الربيع العربي التي شهدتها المنطقة العربية في السنوات الأخيرة، في محاولة للوقوف على التحولات الاجتماعية التي يشهدها الواقع الراهن وانعكاساتها المختلفة، وما يكتنف ذلك من تحديات متزامنة تضفي قدر كبير من الغموض فيما يتعلق تحديداً بمدى تحقق الأهداف التي سعت ثورات الربيع العربي إلى تحقيقها، ومن ثم استشراف المستقبل وما يمكن أن تفضي إليه هذه التحولات إيجاباً أو سلباً. أضف إلى ذلك اهتمام علم الاجتماع السياسي بدراسة التحولات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع، والتي يستهدف بدوره بحث وتحليل هذه التغيرات الحاصلة وتحديد تجلياتها واتجاهاتها ووظيفتها في تقدم ونمو المجتمع أو تدميره.

وقد قدم "المركز العربي للبحوث والدراسات" –وهو من أهم المراكز البحثية العربية التي تهتم بدراسة النظريات الاجتماعية والتي ترصد وتفسر وتحلل سلوك بعض الجماعات الفاعلة

في الحياة السياسية- مجموعة من البحوث والدراسات الحديثة في الفترة ما بين ٢٠١٢ إلى ٢٠١٨، والتي تتقاطع مع مجال علم الاجتماع السياسي، ومنها على سبيل المثال ما يلي:

- **الإسلاموفوبيا والغرب، محاولة لفهم حادث نيوزيلندا.**
- **التسامح الديني في مصر.. رصد الحالة الدينية الراهنة.**
- **جدلية الدين والسياسة في الفكر العربي والغربي.**
- **المشاركة السياسية للمرأة بعد عملية التغيير السياسي في اليمن.**
- **الفساد السياسي وتأثيره على المؤسسات العامة في الصومال.**
- **صورة المؤسستيْن العسكرية والأمنية في الصحافة العربية والأجنبية.**
- **قضية الصحراء وانعكاساتها على العلاقات المغربية الجزائرية.**
- **المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل بعد ١١ سبتمبر.**
- **واقع ومستقبل العلاقات المصرية السعودية.**
- **صورة الجندي المصري في وسائل الإعلام لدى الرأي العام المصري.**
- **حرب أكتوبر.. التحولات في بنية العلاقات المصرية مع القوى الدولية.**
- **خمسة وأربعون عامًا للتضامن العربي: الثابت والمتغير في العلاقات العربية.**

- **الحرب والانفتاح والاصلاح والتنمية.. مسارات هيكلية في بنية الاقتصاد المصري.**
- **استجابة الجيوش العربية لموجة الاحتجاجات الثورية: دراسة مقارنة بين مصر وسورية.**
- **المصريون وسد النهضة.**
- **أهالي سيناء والمضمون الإخباري في شبكات التواصل الاجتماعي.**
- **الصراع المسلح كأحد أنماط الحروب الجديدة.**
- **آليات التصدي وكيفية المواجهة: شبكات التواصل الاجتماعي والشائعات.**
- **من عبد الناصر إلى السيسي: ملتقيات شباب الجامعات تحت قبة جامعة القاهرة.**
- **تقييم أداء الإعلام المصري في ظل الهيئات الإعلامية الثلاث ونقابة الإعلاميين.**
- **اتجاهات الشباب المصري نحو المؤتمرات الوطنية للشباب.**
- **صورة الإسلام السياسي في الصحافة الغربية قبل ثورة ٣٠ يونيو وبعدها.**
- **النفوذ الإيراني في أفريقيا وتهديده للأمن القومي المصري.**
- **المواطنة الأخلاقية: نحو هوية مشتركة في مناهج التاريخ.**

- **محددات ومآلات تحول الحركات الاجتماعية الدينية إلى أحزاب سياسية: دراسة حالة مصر والمغرب.**
- **التيار السلفي في الخطاب الصحفي المصري قبل ثورة ٢٥ يناير وبعدها**
- **اتجاهات النخبة نحو إدارة المواقع الإخبارية لآليات حروب الجيل الرابع في مصر.**

أجرت الدكتورة "سعاد عثمان"، أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس دراسة حديثة – تتقارب مع حقل علم الاجتماع السياسي– بعنوان "الطوائف الأجنبية في مصر (البهرة نموذجاً) لعام ٢٠١٧م [xxiii]، وهي محاولة منها لرصد حياة "البُهرة" في مصر. وقد حاولت في هذه الدراسة إلقاء الضوء على طائفة "البهرة" من النشأة إلى التنظيم، وعرضت لأعداد البهرة، وانتشارهم عالمياً وفى مصر، وظروف نشأتهم وتطورهم حتى أصبحوا تنظيماً دولياً، وأشارت الدراسة إلى بعض تفاصيل حياتهم حول الجوانب اللوجستية، والأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية المحيطة بهم، وعرض بعض الجوانب الأساسية في حياتهم الدينية متمثلةً في رؤيتهم لدعائم الإسلام والعقائد والمعتقدات الدينية الخاصة بهم.

فيما أشار الدكتور علي عبد الرازق جلبي، أستاذ علم الاجتماع جامعة الإسكندرية في بحثة بعنوان؛ «الاندماج الاجتماعي والمواطنة النشطة: مصر بعد ثورة ٢٥ يناير نموذجاً[xxiv]، أنه في ضوء نتائج البحوث السوسيولوجية الجدية التي تركز على علاقات الاندماج الاجتماعي مع المواطنة، مع التركيز على مفهوم المواطنة الاجتماعية، وإحصاء بعض أنماط الاستبعاد

الاجتماعي في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير تبين ما يلي: (أن مصر كانت تعيش في أزمة اندماج، ويتوقف ذلك عند جملة من المقومات التي تُعنى بآليات المواطنة النشطة، والتي أخذت في التكون بعد الثورة، وقد تمثلت في الحراك المجتمعي الذي شمل جميع الفئات، ومساءلة الحكومة من أجل الحقوق أو تجاه ممارساتها، والتشكلات الشعبية التي نشأت في أثناء الثورة، ليطرح في النهاية خيارات مستقبلية لتعزيز عملية الاندماج الاجتماعي على أساس حقوق المواطنة، وبناء دعائم مجتمع الجودة المتمثلة في توفير الأمن الاجتماعي والاقتصادي، والتمكين الاجتماعي من الاندماج، وحل مشكلات المواطنة المرتبطة بالهوية (حالة النوبة في جنوب مصر، والباجا في حلايب وشلاتين) وانعكاسها على الاندماج الاجتماعي، وتحرير المجال العام وبزوغ المواطنة النشطة وضمان الاندماج الاجتماعي المبني على المواطنة.

وقد رأى الدكتور "علي ليلة" أستاذ علم الاجتماع والنظرية الاجتماعية بجامعة عين شمس، أنه إذا كانت الثورة حدث سياسي عظيم[xxv]، فإنها بطبيعة الحال حدث اجتماعي أعظم قدراً، وستكون لها تداعيات علي البناء الاجتماعي المصري (سلباً وإيجاباً). فقد وقعت تغيرات عديدة في المجتمع المصري، وتمكن المجتمع بمواطنيه من الإطاحة بنظامين أثقلا كاهل المجتمع، وأعاقا عملية التنمية والتحديث، وساعد في تآكل قدرات المجتمع المعنوية والمادية على السواء، وحولنا إلى مجتمع عالة على النظام العالمي، برغم امتلاكنا للقدرات والموارد التي تجعل منا أمة عظيمة. ثم جاء نظام الإخوان فاستلبوا ثورة٢٥ يناير، أثناء سعي المجتمع لإعادة ترتيب أوراقه، فادعوا الإسلام الحقيقي، وزيفوا وعي البسطاء، وكادوا يمزقون جسد الوطن إلى أشلاء ودويلات، وكادوا يبيعون أجزاء منه للغير، كأنهم ورثوا ملكية هذا الوطن، وقام

الشعب في ثورة ٣٠ يونيو، وانتزع الثورة والمجتمع من بين أيديهم، وأعاد تدفق الثورة في مجراها الطبيعي.

وفي عرض د. البسيوني عبد الله جاد البسيوني، أستاذ علم الاجتماع جامعة الزقازيق، للورقة البحثية تحت عنوان "قلب الإرهاب وعقل الإرهابيين، رؤية اجتماعية"[xxvi]، والتي قدم من خلالها عدة تساؤلات حول ظاهرة الإرهاب؛ مثل: ماذا عسى أن يقدم علم الاجتماع حينما يناقش علاقة الأدب بالإرهاب؟ كيف يتمكن علم الاجتماع من مقاربة هذه الظاهرة، وتشخيصها وتقديم أساليب لمواجهتها وفقاً للرؤية الاجتماعية؟ ماذا نعرف نحن عن قلب الإرهاب؟ أي نبضه وإحساسه، كأطر مرجعية تُشكل قيم، وتحفز عقل الإرهابيين للتفكير في اتجاه محدد. فمن من هنا يصبح واجباً على القلم السوسيولوجي (المنطلق من منهج ونظرية علم الاجتماع) أن يعيد الاقتراب من قلب الإرهاب وعقل الإرهابيين، بهدف التعاطي معهم كثابت وكمتغير من خلال إطارهم المرجعي الذي يحدد لديهم المستحسن من المستهجن والفضيلة من الرذيلة. ويعتقد الباحث أن ذلك إذا كان يمثل المشكلة المعقدة فهو في ذات الوقت يشكل ملامح المفتاح الذي من خلاله نتعاطى مع عقلهم وقلبهم في آن واحد، لنعيدهم مرة أخرى إلى نحن بدلاً من هم ونشعرهم بل ونقنعهم بأنهم مرضى يرجى شفاؤهم وليسوا مجرمين يستوجب عقابهم. وحال تطرقنا لظاهرة الإرهاب نلمس بوضوح تعدد الأطروحات وتراكم التناولات مما جعل التراث العلمي –في تناول الدراسات الاجتماعية لظاهرة الإرهاب– تراثاً متنوعاً تختلف نظرته إلى الإرهاب من مدرسة إلى أخرى.

أخيراً، قدم "د.أحمد زايد" أستاذ علم الاجتماع السياسي جامعة القاهرة –في أحدث مقالاته– رؤية سوسيوسياسية بعنوان "المواطنة والمسئولية الاجتماعية[xxvii]" عام ٢٠١٧م، بيّن فيها ما بذله الباحثون من جهود للتمييز بين أنماط مختلفة من المواطنة، والتي تتراوح بين المواطن العادي (الساكن) الذي يلتزم بأداء واجباته وأخذ حقوقه دون مبادأة أو نشاط، والمواطن النشط الذي يشارك مشاركة فعالة في حياة المجتمع السياسية والاجتماعية. وبين هذين النمطين توجد أنماط أخرى عديدة تؤشر على درجات من الاندماج ودرجات من الابتعاد. وتتحدد درجات الاندماج ودرجات الابتعاد، وفقاً لنوع الممارسات التي ينخرط فيها الفرد. ولا تحسب درجة الاندماج أو النشاط وفقاً لدرجة الحركة أو الفعل، أي الكثافة الكمية للأفعال والأقوال، ذلك أن هذه الكثافة يمكن أن تؤشر على صور أبعد ما تكون عن الاندماج، وأعني هنا الصور التي تقوم على الانتهازية أو المصلحة أو النفاق، ولذلك فإن المحدد الرئيس للاندماج والنشاط، ومن ثم الانتماء، يكون منحصراً فيما يطلق عليه المسئولية الاجتماعية. فالمسئولية الاجتماعية هي الأساس الأخلاقي التي تستند إليه المواطنة، وهي التي تدفع المواطنين إلى تبنى مفهومات إيجابية وإلى ممارسات سلوكية تتصف بالاندماج في الحياة الاجتماعية والسياسية، والوعي بأهمية هذا الاندماج. وتتحدد مسئوليات الأفراد والجماعات وفقاً للأدوار التي يقومون بها والتي تحددها التوقعات المتبادلة المرتبطة بقيم المجتمع ومعاييره.

- خاتمة:

في ضوء الإطار النظري للبحث، والذي يوضح أبرز الاتجاهات المنهجية والنظرية المعاصرة لدراسات علم الاجتماع السياسي، وفي ضوء أهداف البحث الراهن توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج العامة تتلخص فيما يلي:

أ- في ضوء التحولات السياسية المعاصرة برزت تغيرات جوهرية على "نظريات القوة" الكلاسيكية، والتي كانت تقتصر في الفترات السابقة على ممارسة القهر والإجبار بواسطة أحد الأفراد الآخرين سياسياً، إلا أن هذه النظريات امتد تأثيرها إلى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والدينية وغيرها في الوقت الراهن، وأن القوة في حقيقتها إرادة والتي هي أساس الدولة، ويجب استخدام هذه القوة بالتوافق وليس بالقهر والإجبار.

ب- شهد استخدام مفهوم السلطة توسعاً كبيراً وتعدداً في أشكاله وأنماطه على المستوى الدولي، هو من أكثر المفاهيم السوسيولوجية استخداماً في إطار علم الاجتماع بصفة عامة، وعلم الاجتماع السياسي بصفة خاصة- مع بروز تحولات في تناوله عبر كافة الدراسات السوسيوسياسية المعاصرة.

ت- تخطت مفاهيم المشاركة السياسية صورها التقليدية -بأنها العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية وقوامها الأساس، والتعبير العملي الصريح لسيادة قيم

الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع- إلى بروز أهمية جديدة لها في حفظ واستقرار الأوطان من الانصهار أو التفتت أو التدمير.

ث- لم تعد نظريات التنمية السياسية قائمة على عمليات تسريع النمو في المجتمعات فقط، وإنما ذهبت في الوقت الراهن إلى مناقشة كافة جوانب التطور السياسي في أوسع سياق له، وشموله مصطلحات وقضايا مثل الديمقراطية وبناء المؤسسات والدولة وفشل الدولة والأمة وحقوق الإنسان والعنف السياسي. وطرح تساؤلات وقضايا جديدة مثل: كيف نعيش ونحكم ونتصدى للتحديات القديمة والجديدة في العالم المعاصر؟ وما هي مصادر التماسك الاجتماعي ومحركات الاضطراب؟، وتناول مفهوم التنمية السياسية كعلاج مؤثر للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية والجيوسياسية المعقدة والمتغيرة باستمرار. وتلازمه مع بعض القضايا مثل الهوية والسلوك والمؤسسات.

ج- تنوعت أشكال ونظريات الديمقراطية السياسية في الدراسات المعاصرة، من مفهومها بأن يحكم الناس أنفسهم على أساس من الحرية والمساواة، وباعتبارها نظام سياسي تكون فيه القوة السياسية النهائية في أيدي الناس، ويمثلهم مسؤولون حكوميون ينتخبهم الشعب، من خلال تعزيز سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية. إلى توسع مصطلح الديموقراطية بأن يشمل إجراءات جديدة مثل: اعتماد قانون انتخابي جديد، وإعادة النظر في قانون الأحزاب السياسية، وإصلاح النظام القضائي، والقضاء على الفساد. كما توسع إلى أن

يشمل التغيير المنهجي ليس فقط للمؤسسات السياسية ولكن أيضاً للنظام الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن التوزيع غير العادل للموارد والتي لها تأثير هائل على حياة الناس اليومية. كما تناول مفهوم الديموقراطية وتحقيقها في المجتمعات التي تمر بتحولات سياسية بعض القضايا مثل: الحكومة الانتقالية، المنظمات غير الربحية المحيطة، الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، إجراء انتخابات حرة، والقضاء على الاحتكارات الاقتصادية والقيود المفروضة على الاستيراد، وتشجيع المنافسة والإبداع، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، والهجرة. واعتماد توجهات "الليبرالية الجديدة" التي هي بمثابة الحبة السحرية المقترحة اليوم لعلاج الفقر والهجرة والاحتكارات الاقتصادية وغيرها من الأمراض. ففي العديد من البلدان الرأسمالية النيوليبرالية – حيث لا يتم تزوير نتائج الانتخابات، ولا توجد قيود على الاستيراد– ينمو الاستقطاب الطبقي، مع تركيز الثروة في أيدي أقلية صغيرة، بينما يتم استغلال مجموعة كبيرة من الناس الذين يعيشون في الفقر. كذلك تناولت الدراسات الحديثة قضايا مثل زيادة الفجوة في الثقة بين الحكومة والمواطنين، والذي ينعكس هذا في تراجع الرضا الديمقراطي وانحسار الثقة بين السياسيين والأحزاب السياسية والمؤسسات الرئيسية الأخرى (وخاصة وسائل الإعلام)، بالإضافة قضايا ثقة الجمهور في قدرة الحكومات على معالجة مخاوف السياسة العامة.

ح- ظهرت مصطلحات "الثورة والعنف" في الدراسات المعاصرة بشكل مكثف في ضوء ما تمر به العديد من المجتمعات في الشرق الأوسط من تحولات سياسية كبرى، وتغيرات جذرية في البنى المؤسسية للمجتمعات خصوصاً العربية، بشكليها العنيف الدموي، أو السلمي الناعم، وتناولت هذا الدراسات قضايا الثورات الاجتماعية في هيكل وثقافة وطبيعة المجتمع. وبروز الحركات التقدمية في طليعة صانعي الثورات السياسية، والاهتمام بقضايا تغيير سياسات الدولة وطبيعتها، وتقوية تنظيم الطبقة العاملة تجاه قضايا الثروة والسلطة، لصالح العمال، والاهتمام بقضايا الصراع الطبقي النشط خارج الدولة وداخلها، وظهور أصحاب المناصب الاشتراكية والتقدمية مع دفعهم إلى اتخاذ مواقف أكثر عدوانية ضد رأس المال وممثليهم في الدولة.

خ- تم تداول مفاهيم ونظريات البيروقراطية في الدراسات السياسية المعاصرة بشكل كبير، إما بنمطها الكلاسيكي القديم -أي أنها تقوم على السلطة الرسمية وعلى تقسيم العمل الإداري وظيفياً بين مستويات مختلفة، وبغرض توفير وقت الشخص المختص- أو بصورتها المطورة من النسخة الكلاسيكية؛ القائمة على: هؤلاء الأشخاص المؤهلين بإنشاء نظام يهدف إلى القيام بما يريدون بالضبط، والتمييز بين نمطين من البيروقراطية؛ الأول بين البيروقراطيات المملوكة والمهملة، والآخر بين البيروقراطيات الفعالة وغير الفعالة. فيما استحدثت وظائف جديدة لقضايا البيروقراطية من الناحية السياسية مثل: الانشغال بتوسيع نطاق السلطة

وتأثيراتها إلى أبعد مما يمكن للفرد القيام به، القيادة المستمرة للأفراد الموهوبين لتوسيع نطاق السلطة والاستفادة من العمالة غير الماهرة من ذوي الياقات البيضاء (فئة يجب على الاقتصاديين إدراكها والتحدث عنها أكثر) التي قد أفسدت المشهد مع العديد من المنظمات الكبيرة.

د- تزايد تناول المدارس الدولية المهتمة بقضايا الاجتماع السياسي لنظريات الصراع ، كأحد أنماط التفاعل الاجتماعي الذي ينشأ نتيجة تعارض المصالح، في ظل التحولات السياسية الراهنة، وينقسم الباحثين في استخدامهم لنظريات الصراع بين من يتفق على أن الصراع يعبر عن حالة مرضية يجب السيطرة والقضاء عليها، أو أنه حالة ايجابية لابد من وجودها من أجل التنمية والتقدم والتطور الاجتماعي. وقد تناول الباحثين نظرية الصراع في ضوء العديد من الجوانب والتي منها: التنافس بين المجموعات داخل المجتمع على الموارد المحدودة، أن نظرية الصراع بين المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية هي أدوات للنضال بين الجماعات أو الطبقات، وتستخدم للحفاظ على عدم المساواة وهيمنة الطبقة الحاكمة، النظر إلى الأبعاد الأخرى للصراع بين الفصائل الرأسمالية وبين الأنواع الاجتماعية والدينية وغيرها من المجموعات، تم استخدام نظرية الصراع لتفسير مجموعة واسعة من الظواهر الاجتماعية، بما في ذلك الحروب والثورات والثروة والفقر والتمييز والعنف المنزلي. كما برزت موضوعات متقاربة مع قضايا الصراع مثل: الديمقراطية والحقوق المدنية، المحاولات الرأسمالية للسيطرة على

الجماهير، قضايا عدم المساواة الاجتماعية ودورها في تقسيم الموارد وتوتر الصراعات القائمة بين الطبقات السياسية المعاصرة، تحليل وحل النزاعات السياسية والعنيفة (أو العنيفة المحتملة)، مناقشة أسباب وديناميات الصراعات المعاصرة، وكذلك الجهات الفاعلة والمصالح والهياكل، البحث في الاستراتيجيات والأساليب لإدارة وحل النزاعات، وتحليل التحديات والنتائج المترتبة على هذه الاستراتيجيات، وكذلك مناقشة التوترات بين قضايا السلام والعدالة، وبين التدخلات الدولية والجهات الفاعلة المحلية .. وغيرها.

واستخلاصاً مما سبق ذكره يمكن تصور؛ بأننا لازلنا في حاجة ماسة إلى إجراء العديد من الدراسات والأبحاث الدقيقة، وتحليل المزيد من الدراسات المعاصرة في مجال علم الاجتماع السياسي، في ضوء تزاحم الدراسات السوسيوسياسية وتنوع المدارس الأكاديمية في تناولها للمناهج والنظريات ذات الشأن السياسي/الاجتماعي.

قائمــة المراجــع

أولًا. المراجع العربية:

١. إبراهيم، محمد عباس (٢٠١٧): *الموروث الشعبي والهوية الوطنية لمجتمع الإمارات العربية المتحدة*، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، العدد ٨٩.

٢. أبو مساعد، حمدي أحمد سيد (٢٠١٥): *التنمية السياسية وبناء الدولة الحديثة*، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية- دراسات وبحوث تطبيقية، جامعة أسيوط، المجلد ١، العدد ١.

٣. الجوهري، محمد& السمري، عدلي (٢٠١٩): *المشكلات الاجتماعية*، ط٢، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

٤. الحايس، عبدالوهاب جودة & مطراوي، هالة سعد (٢٠٢٣): *الكوزموبوليتانية: نحو تأصيل نظري للمفهوم*، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، المجلد ٧، العدد ٢٧.

٥. الحمصي، محمد (٢٠٢٣): *تصورات تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على مكافحة التطرف العنيف بين طلاب الجامعة*، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المجلد ٣٩، العدد ٢.

٦. حمودي، عبد الله (٢٠١٨): *العلوم الاجتماعية في العالم العربي: مقاربة الإنتاجات الصادرة باللّغة العربيّة (٢٠٠٠-٢٠١٦)*، التقرير الثاني، المرصد العربي للعلوم الاجتماعية، بيروت.

٧. سيف، ناهد (٢٠١٩): *قيم الديمقراطية وممارساتها بين طلاب الجامعة دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة القاهرة*، المجلة العربية لعلم الاجتماع، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، المجلد ١٢، العدد ٢٣.

٨. شحاتة، عبد المنعم (٢٠٢٢): *الطريق لمكافحة التطرف: اكتشافه المبكر*، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المجلد ٣٨، العدد ٢.

٩. صابر، ساميه (٢٠٢٤): *الإرهاب وقضايا النوع الاجتماعي دراسة تحليلية للإصدارات الإلكترونية المتعلقة بالمرأة لدي تنظيم داعش*، المجلة العربية لعلم الاجتماع، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، المجلد ١٧، العدد ٣٣.

١٠. صلاح الدين، أحمد (٢٠٢٣): *معايير حقوق الإنسان الملزمة في التطبيقات الصحيَّة الرقميَّة*، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المجلد ٣٩، العدد ٢.

١١. الضبع، عبد الرءوف (٢٠١٥): *شباب سيناء بين الانتماء والاغتراب: دراسة ميدانية على شباب سيناء البدو والحضر*، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة.

١٢. عبادة، مديحة أحمد (٢٠١١): *قضايا المرأة العربية بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل*، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

١٣. عبد الغني، أحمد (٢٠١٩): *أنماط المشاركة السياسية دراسة ميدانية للطبقات الشعبية بمدينة بني سويف*، المجلة العربية لعلم الاجتماع، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، المجلد ١٢، العدد ٢٣.

١٤. عبد الغني، أحمد (٢٠٢١): *موارد القوة في الجمعيات الأهلية دراسة استكشافية بمحافظة بني سويف*، المجلة العربية لعلم الاجتماع، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، المجلد ١٤، العدد ٢٧.

١٥. عبد المجيد، هندي (٢٠٢٠): *الهجرة القسرية والاندماج الاجتماعي دراسة اثنوجرافية لعَيّنة من أرباب الأسر السورية المقيمة بالمجتمع المصري*، المجلة العربية لعلم الاجتماع، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، المجلد ١٣، العدد ٢٦.

١٦. عدنان، أنس & توفيق، هبة (٢٠٢٣): *تفعيل دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في آلية رصد الجرائم: تصور مقترح*، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المجلد ٣٩، العدد ٢.

١٧. العشري، مشيرة (٢٠١٩): *المسئولية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني والأمن الاجتماعي "دراسة ميدانية لإحدى الجمعيات الأهلية بمحافظة الغربية*، المجلة العربية لعلم الاجتماع، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، المجلد ١٢، العدد ٢٣.

١٨. علوان، نيرة (٢٠١٩): *المواطنة على متصل النشاط والانسحاب في المجتمع المصري*، المجلة العربية لعلم الاجتماع، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، المجلد ١٢، العدد ٢٣.

١٩. الغريبي، منى (٢٠٢٢): *جائحة كوفيد ١٩: الثقة الاجتماعية في مختبر الواقع الاجتماعي مقاربة سوسيو- سياسية من منظور رأس المال الاجتماعي*، المجلة العربية لعلم الاجتماع، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، المجلد ١٥، العدد ٣٠.

٢٠. غنيم، محمد أحمد (٢٠١٦): *القانون العرفي في سيناء*، مجلة الثقافة الجديدة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، مصر، العدد ٣٠٧.

٢١. فيليبس، آن & وآخرون (٢٠٢٢): *دليل أكسفورد للنظرية السياسية*، ترجمة: (بشير محمد الخضرا)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

٢٢. قدري، سامية (٢٠٢٢): *الحياة والسياسة: جينالوجية العلاقة*، المجلة العربية لعلم الاجتماع، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، المجلد ١٥، العدد ٣٠.

٢٣. الكشكي، مجدة (٢٠٢١): *النوع كمتغير معدل للعلاقة بين الانتماء للوطن والتماسك والتكيف الأسري والمرونة العقلية*، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المجلد ٣٧، العدد ٢.

٢٤. كيلاني، حمد الله (٢٠١٩): *رأس المال الاجتماعي وأثره على المشاركة السياسية في المناطق العشوائية: دراسة ميدانية على منطقة غرب البلد بمدينة أسيوط*، المجلة العربية لعلم الاجتماع، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، المجلد ١٢، العدد ٢٣.

٢٥. لطفي، طلعت إبراهيم (٢٠٢١): *النظريات الاجتماعية*، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

٢٦. مفلح، سعد (٢٠٢٣): *دور أنظمة الذكاء الاصطناعي في مكافحة الشائعات الإلكترونية*، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المجلد ٣٩، العدد ١.

ثانياً. المراجع الأجنبية:

27. **Aboagye, Eva & Dlamini, S. Nombuso (2021);** ***Global Citizenship Education; Challenges and Successes*****, Canada, University of Toronto Press.**
28. **Abrahamsen, Rita& et al (2020);** ***Confronting the International Political Sociology of the New Right Get access Arrow*****, International Political Sociology, Vol. 14, Issue 1.**

29. **Ajil, Ahmed (2022);** ***Politico-ideological Mobilisation and Violence in the Arab World*****, UK, Taylor & Francis Group.**
30. **Alam, Gajanafar (2021);** ***Political Sociology*****, New Delhi, K.K. Publications.**
31. **Alik-Lagrange, Arthur (2021);** ***Social Protection and State–Society Relations in Environments of Low and Uneven State Capacity*****, Annual Review of Political Science, Vol. 24.**
32. **Altman, David (2019);** ***Citizenship and Contemporary Direct Democracy*****, UK, Cambridge University Press.**
33. **Aminu, Ruqayya & et al (2022);** ***Understanding the Concept of Political Behaviour*****, USA, SocArXiv Papers, Cornell University.**
34. **Anzia, Sarah (2021);** ***Party and Ideology in American Local Government: An Appraisal*****, Annual Review of Political Science, Vol. 24.**
35. **Aradau, Claudia & Mc Cluskey, Emma (2022);** ***Making Digital Surveillance Unacceptable? Security, Democracy, and the Political Sociology of Disputes*****, International Political Sociology, Vol. 16, Issue 1.**
36. **Bailón, Sandra& Lelkes, Yphtach (2023);** ***Do social media undermine social cohesion? A critical review*****, Social Issues and Policy Review, Vol. 17, Issue 1.**
37. **Balcells, Laia & A. Stanton, Jessica (2021);** ***Violence Against Civilians During Armed Conflict: Moving Beyond the Macro- and Micro-Level Divide*****, Annual Review of Political Science, Vol. 24.**
38. **Boogaard, Birgit & et al (2021);** ***The Politics of Knowledge in Inclusive Development and Innovation*****, UK, Taylor & Francis.**
39. **Booth Chapman, Emilee (2024);** ***Organizing and Democracy: Understanding the Possibilities for Transformative Collective Action*****, Annual Review of Political Science, Vol. 27.**

40. **Brulé, Rachel (2023);** ***Women and Power in the Developing World*****, Annual Review of Political Science, Vol. 26.**
41. **C Kozlowski, Austin (2022);** ***How Conservatives Lost Confidence in Science: The Role of Ideological Alignment in Political Polarization*****, Social Forces, Vol. 100, Issue 3.**
42. **Canzutti, Lucrezia & Tazzioli, Martina (2023);** ***Digital–Nondigital Assemblages: Data, Paper Trails, and Migrants' Scattered Subjectivities at the Border*****, International Political Sociology, Vol. 17, Issue 3.**
43. **Capano, Giliberto & Pavan, Elena (2019);** ***Designing anticipatory policies through the use of ICTs*****, Policy and Society, Vol. 38, Issue 1.**
44. **Carah, Nicholas (2021);** ***Media and Society Power, Platforms, and Participation*****, USA, SAGE Publications.**
45. **Carpenter, Daniel (2023);** ***Agenda Democracy*****, Annual Review of Political Science, Vol. 26.**
46. **Carugati, Federica (2020);** ***Democratic Stability: A Long View*****, Annual Review of Political Science, Vol. 23.**
47. **Cederman, Lars-Erik & et al (2022);** ***Sharing Power, Securing Peace? Ethnic Inclusion and Civil War*****, UK, Cambridge University Press.**
48. **Chenoweth, Erica (2023);** ***The Role of Violence in Nonviolent Resistance*****, Annual Review of Political Science, Vol. 26.**
49. **Christensen, Tom & et al (2020);** ***Organization Theory and the Public Sector Instrument, Culture and Myth*****, UK, Taylor & Francis Group.**
50. **Clayton, Amanda (2021);** ***How Do Electoral Gender Quotas Affect Policy?*****, Annual Review of Political Science, Vol. 24.**
51. **Cohen, Elizabeth & Ghosh, Cyril (2019);** ***Citizenship*****, UK, Polity Press.**

52. **Colgan, Jeff & Hinthorn, Miriam (2023);** ***International Energy Politics in an Age of Climate Change*****, Annual Review of Political Science, Vol. 26.**
53. **Combs, Cynthia (2022);** ***Terrorism in the Twenty-First Century*****, UK, Taylor & Francis.**
54. **Crick, Nathan (2020);** ***The Rhetoric of Social Movements; Networks, Power, and New Media*****, UK, Taylor & Francis.**
55. **Elsasser, Lea & Schafer, Armin (2023);** ***Political Inequality in Rich Democracies*****, Annual Review of Political Science, Vol. 26.**
56. **F. Smith, Alison (2020);** ***Political Party Membership in New Democracies;*** **Electoral Rules in Central and East Europe, Germany, Springer International Publishing.**
57. **Giugni, Marco & Grasso, Maria (2022);** ***The Oxford Handbook of Political Participation*****, UK, OUP Oxford Press.**
58. **Giugni, Marco& Grasso, Maria (2023);** ***Elgar Encyclopedia of Political Sociology*****, UK, Edward Elgar Publishing.**
59. **Haddad, Tania & Al Hindy, Elie (2020);** ***Religion and Civil Society in the Arab World In the Vortex of Globalization and Tradition*****, UK, Taylor & Francis.**
60. **Hamza, Amr (2019);** ***Can Egypt's Democratic Hopes Be Revived?*****, Journal of Democracy, Vol. 30, Issue 4.**
61. **Han, Hahrie & et al (2024);** ***Organizing and Democracy: Understanding the Possibilities for Transformative Collective Action*****, Annual Review of Political Science, Vol. 27.**
62. **Haveman, Heather (2022);** ***The Power of Organizations; A New Approach to Organizational Theory*****, USA, Princeton University Press.**
63. **Herreros, Francisco (2023);** ***The State and Trust*****, Annual Review of Political Science, Vol. 26.**

64. **Isin, Engin Fahri (2024);** ***Citizenship; New Trajectories in Law*****, UK, Routledge.**

65. **Iskandar, Adel (2019);** ***Egyptian Youth's Digital Dissent*****, Journal of Democracy, Vol. 30, Issue 3.**

66. **Jacunski, Michal & et al (2021);** ***Party Organization and Communication in Poland*****, Germany, Springer International Publishing.**

67. **Jefferson, Hakeem & et al (2023);** ***Information Politics and Propaganda in Authoritarian Societies*****, Annual Review of Political Science, Vol. 26.**

68. **John, Levi Martin& Judd, Nick (2020);** ***Tasks for the Political Sociology of the Next Ten Years*****, UK, Cambridge University Press.**

69. **Jupille, Joseph& et al (2022);** ***Theories of Institutions*****, UK, Cambridge University Press.**

70. **Katznelson, Ira (2021);** ***Measuring Liberalism, Confronting Evil: A Retrospective*****, Annual Review of Political Science, Vol. 24.**

71. **Korom, Philipp (2019);** ***The political sociologist Seymour M. Lipset: Remembered in political science, neglected in sociology*****, European Journal of Cultural and Political Sociology, Vol. 6, Issue 4.**

72. **Krcmaric, Daniel & et al (2020);** ***Studying Leaders and Elites: The Personal Biography Approach*****, Annual Review of Political Science, Vol. 23.**

73. **Kyriakides, Christopher (2022);** ***Review of "Iraqi Refugees in the United States: The Enduring Effects of the War on Terror"*****, Social Forces, Vol. 100, Issue 3.**

74. **L. Ahlers, Anna & et al (2021);** ***Democratic and Authoritarian Political Systems in 21st Century World Society*****, Vol. 1 - Differentiation, Inclusion, Responsiveness, Germany, transcript Verlag.**

75. **L. Nathan, Noah & L. Sands, Melissa (2023);** ***Context and Contact: Unifying the Study of Environmental Effects on Politics*****, Annual Review of Political Science, Vol. 26.**
76. **Le Galès, Patrick (2021);** ***The Rise of Local Politics: A Global Review*****, Annual Review of Political Science, Vol. 24.**
77. **Liaquat, Usman (2023);** ***System justification motivation as a source of backlash against equality-promoting policies—and what to do about it*****, Social Issues and Policy Review, Vol. 17, Issue 1.**
78. **Lowande, Kenneth & Rogowski, Jon C. (2021);** ***Presidential Unilateral Power*****, Annual Review of Political Science, Vol. 24.**
79. **M. Larson, Jennifer (2021);** ***Networks of Conflict and Cooperation*****, Annual Review of Political Science, Vol. 24.**
80. **M. Matanock, Aila (2020);** ***How International Actors Help Enforce Domestic Deals*****, Annual Review of Political Science, Vol. 23.**
81. **M. Sloan, Melissa & Haner, Murat (2021);** ***Theories of Terrorism; Contemporary Perspectives*****, UK, Taylor & Francis.**
82. **Meng, Anne & et al (2023);** ***Authoritarian Power Sharing: Concepts, Mechanisms, and Strategies*****, Annual Review of Political Science, Vol. 26.**
83. **Mintrom, Michael & True, Jacqui (2022);** ***COVID-19 as a policy window: policy entrepreneurs responding to violence against women*****, Policy and Society, Vol. 41, Issue 1.**
84. **N. Iskander, Natasha & Lowe, Nichola (2020);** ***Climate Change and Work: Politics and Power*****, Annual Review of Political Science, Vol. 23.**
85. **Nguyen, Nicole (2023);** ***Terrorism on Trial; Political Violence and Abolitionist Futures*****, USA, University of Minnesota Press.**
86. **Nordås, Ragnhild & Kay Cohen, Dara (2021);** ***Conflict-Related Sexual Violence*****, Annual Review of Political Science, Vol. 24.**

87. **Olson, Maria & et al (2021);** ***Perspectives on Political Awareness; Conceptual, Theoretical and Methodological Issues*****, Germany, Springer International Publishing.**

88. **Olson, Maria & et al (2021);** ***Perspectives on Political Awareness; Conceptual, Theoretical and Methodological Issues*****, Germany, Springer International Publishing.**

89. **Orunbon, Nurudeen (2022);** ***Introduction To Political Behavior*****, Conference Department of Educational Management (Political Behavior), Lagos State University, Nigeria.**

90. **Paipais, Vassilios (2023);** ***The Civil Condition in World Politics Beyond Tragedy and Utopianism*****, UK, Bristol University Press.**

91. **Porta, Donatella & Diani, Mario (2020);** ***We the People; Social Protests Movements and the Shaping of American Democracy*****, UK, Taylor & Francis.**

92. **Puyvallée, Antoine (2024);** ***The rising authority and agency of public–private partnerships in global health governance*****, Policy and Society, Vol. 43, Issue 1.**

93. **Rietig, Katharina & Dupont, Claire (2021);** ***Presidential leadership styles and institutional capacity for climate policy integration in the European Commission*****, Policy and Society, Vol. 40, Issue 1.**

94. **Roberts, Margaret (2020);** ***Resilience to Online Censorship*****, Annual Review of Political Science, Vol. 23.**

95. **Rohlinger, Deana& Sobieraj, Sarah (2022);** ***The Oxford Handbook of Digital Media Sociology*****, UK, Oxford University Press.**

96. **Roland Birkvad, Simon (2023);** ***"Citizenship Cheaters" before the Law: Reading Fraud-Based Denaturalization in Norway through Lenses of Exceptionalism*****, International Political Sociology, Vol. 17, Issue 1.**

97. Rosenfeld, Bryn & Wallace, Jeremy (2024); *Information Politics and Propaganda in Authoritarian Societies*, Annual Review of Political Science, Vol. 27.

98. Ruser, Alexander& et al (2023); *Civil Society: Concepts, Challenges, Contexts*, Germany, Springer International Publishing.

99. Rutar, Tibor (2021); *Rational Choice and Democratic Government; A Sociological Approach*, UK, Taylor & Francis.

100. S. Baker, Regina (2022); *Poverty, Employment, Income, and Income-Support Policies*, The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 702, Issue 1.

101. S. Clemens, Elisabeth (2024); *What is Political Sociology?*, UK, Polity Press.

102. S. Turner, Bryan & et al (2021); *The Condition of Democracy;* Vol. 1, Neoliberal Politics and Sociological Perspectives, UK, Taylor& Francis.

103. Saad, Aisha& et al (2021); *Routledge Handbook on Contemporary Egypt*, UK, Taylor & Francis.

104. Salem, Sara (2020); *Anticolonial Afterlives in Egypt The Politics of Hegemony*, UK, Cambridge University Press.

105. Shepherd, Neil & et al (2020); *Understanding the Concept of Political Behaviour*, Elsevier, Long Range Planning Journal, Vol. 53, Issue 5.

106. Skoog, Louise (2019); *Political Conflicts Dissent and Antagonism Among Political Parties in Local Government*, Sweden, University of Gothenburg, School of Public Administration.

107. Smith, Erika & Hamel, Zachary (2023); *Global Civil Society*, The Palgrave Encyclopedia of Global Security Studies, London, Palgrave Macmillan.

108. Sofroniou, Andreas (2021); *Political Systems Norms and Laws*, USA, Independently Published.

109. Sotirakopoulos, Nikos (2020); *The Rise of Lifestyle Activism; From New Left to Occupy*, London, Palgrave Macmillan.

110. Suryanarayan, Pavithra (2024); *Endogenous State Capacity*, Annual Review of Political Science, Vol. 27.

111. Thisted Dinesen, Peter (2020); *Ethnic Diversity and Social Trust: A Narrative and Meta-Analytical Review*, Annual Review of Political Science, Vol. 23.

112. Vachudova, Milada (2021); *Populism, Democracy, and Party System Change in Europe*, Annual Review of Political Science, Vol. 24.

113. Voinea, Camelia & Neumann, Martin (2020); *Political culture: a theory in search for methodology An editorial*, Germany, Quality& Quantity, Springer Nature.

114. Wallace Goodman, Sara (2023); *Citizenship Studies: Policy Causes and Consequences*, Annual Review of Political Science, Vol. 26.

115. Warde, Bryan (2021); *We the People; Social Protests Movements and the Shaping of American Democracy*, UK, Taylor & Francis.

116. Waseem, Mohammad (2022); *Political Conflict in Pakistan*, UK, Oxford University Press.

117. Wolkenstein, Fabio (2020); *Rethinking Party Reform*, UK, Oxford University Press.

118. Ziyanak, Sebahattin (2020); *Political Sociology Readings on Power, Politics, State, and Society*, California, Cognella, Incorporated.

---

[i]- Tyson Patros, Judith Stepan-Norris (2015): ***"International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences"***, Second Edition, Boston, Elsevier Science.

[ii]- Jan W. van Deth (2011): ***"Political Sociology as a Field of Study***", California, SAGE Publications.

[iii]- Niilo Kauppi (2018): ***"Toward a Reflexive Political Sociology of the European Union: Fields, Intellectuals and Politicians***", Finland, Springer.

[iv]- 5th Interim Conference (2018): ***"Political Sociology Research Network***", Prague, Institute of Sociological Studies.

[v]- Didier Georgakakisa, Julien Weisbein (2010): ***"From above and from below: A political sociology of European actors***", France, Institut d'e´tudes politiques de Toulouse.

[vi]- https://soc.washington.edu/fields/political-sociology.

[vii]- American Sociological Association (2018): ***"POLITICS***", Washington, Research & Publications.

[viii]- https://www.albany.edu/.

[ix]- Social Work Schools (2019): ***"Political Sociology***", New York, psychology careers.

[x]- André Botelho (2014): ***"Political sociology: State–society relations***", Brazil, Federal University of Rio de Janeiro.

[xi]- Department of Sociology, Renmin University of China (2017): ***"The 7th Chinese Political Sociology Workshop***", China, The University of Chicago Center in Beijing.

[xii]- Department of Politics and International Studies (2019): ***"Comparative political sociology of Asia and Africa***", UK, SOAS University.

[xiii]- Николая Баранова (2016): ***"Лекция 1. Политическая социология как наука***", Россия, Nicbar Yandeks Metrika.

[xiv]- शर्मा, शशि (2015): ***"राजनीतिक समाजशास्त्र की रूपरेखा***", भारत, PHI Learning Pvt. Ltd.

[xv]- http://iws.shahed.ac.ir/.

[xvi]- Rod Alence (2017): ***"Political Sociology and the Study of Africa***", Johannesburg, University of the Witwatersrand.

[xvii]- Bernard Magubane (2008): ***"African sociology--towards a critical perspective: the selected essays of Bernard Makhosezwe Magubane In political sociology***", South Africa, Africa World Press.

[xviii]- http://www.islamweb.net.

[xix]-السيد علي أبو فرحة: **الدولة الهشّة في إفريقيا في ضوء علم الاجتماع السياسي**، القاهرة، مجلة قراءات أفريقية، الموسوعة الأفريقية، العدد ٢٧، يناير ٢٠١٨.

[xx]-عمرو سليم: **هل تنقذ "المصافحة الخضراء" إفريقيا من دائرة الصراعات والحروب الأهلية؟!**، القاهرة، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٩.

[xxi]- محمد ياسر الخواجة: **مدخل في علم الاجتماع السياسي**، موريشيوس، دار النشر نور بابليشينغ، ٢٠١٧م.

[xxii]- إبراهيم إسماعيل عبده: **التحولات الاجتماعية ما بعد الربيع العربي وانعكاساتها على الشباب من منظور علم الاجتماع السياسي: دراسة حالة مصر خلال الفترة من ٢٠١١م-٢٠١٨م**، لبنان، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد ١٤، ٢٠١٨م.

[xxiii]- سعاد عثمان: **الطوائف الأجنبية في مصر: البهرة نموذجاً**، المجلد ٣٠ من سلسلة الثقافة الشعبية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، يناير ٢٠١٧م.

[xxiv]- علي عبد الرازق جلبي: **الاندماج الاجتماعي والمواطنة النشطة: مصر بعد ثورة ٢٥ يناير نموذجاً**، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس ٢٠١٣م.

[xxv]- علي ليلة: **٢٥ يناير و٣٠ يونيو.. ثورة واحدة امتدت ثلاث سنوات**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مجلة الحوار، ٢٠١٤م.

[xxvi]- البسيوني عبدالله جاد البسيوني: **قلب الإرهاب وعقل الإرهابيين.. رؤية اجتماعية**، كتاب المؤتمر الأدبي الرابع عشر لإقليم شرق الدلتا الثقافي، دورة الشاعر الراحل أمين مرسي، الزقازيق ١٥- ١٧ أبريل ٢٠١٥.

[xxvii]- أحمد زايد: **المواطنة والمسئولية الاجتماعية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مجلة قضايا وآراء، أكتوبر ٢٠١٧م.